جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الصينية اتجاه الدول العربية وآفاقها المستقبلية

(الأردن دراسة حالة2000-2017)

Chinese foreign policy towards the Arab states and Its future Prospects

Jordan Case Study(2000-2017)

إعداد الطالبة

نغم زياد قاسم المحاميد

إشراف

الدكتور عاهد مسلم المشاقبة

مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة

في جامعة آل البيت

العام الدراسي

2017/2016

تفويض

أنا **نغم زياد قاسم المحاميد** ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: نغم زياد قاسم المحاميد **الرقم الجامعي:**

التخصص: علوم سياسية **الكلية : معهد بيت الحكمة**

أعلن أنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

السياسة الخارجية الصينية اتجاه الدول العربية وآفاقها المستقبلية

(الأردن دراسة حالة2000-2017)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: / /

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الدراسة **(السياسة الخارجية الصينية اتجاه الدول العربية وآفاقها المستقبلية (الأردن دراسة حالة200-2017)** ، استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: / / 2017م

إعداد

نغم زياد قاسم المحاميد

إشراف الدكتور

عاهد مسلم سليمان المشاقبة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور عاهد مسلم المشاقبة	**مشرفاً ورئيساً**	....
الدكتور هاني عبد الكريم اخوارشيده	**عضوا**	....
الدكتور صايل فلاح السرحان	**عضواً**	....
الدكتور وصفي عقيل الشرعة	**عضواً خارجيا**	....

الإهداء

إلى روح والدي (رحمه الله) الذي زرع الحب والطموح والإرادة والعزم في نفسي

إلى والدتي التي علمتني كيف تكون الحياة، والتي علمتنا في الحياة تحقيق أهدافنا .

إلى زوجي وأبنائي شموع المحبة والتضحية والأمل والتفاؤل

إلى إخواني وأخواتي الذين عطروا حياتي بنسائم محبتهم وورودهم

إليكم جميعا اهدي زهرة تعبي وجهدي.

شكر وتقدير

الحمد لله أولا وأخرا على نعمائه والصلاة والسلام على رسوله الكريم النبي العربي الهاشمي وعلى آله وصحبه أجمعين.

بداية، أود أن أقدم خالص شكري وتقديري واحترامي وامتناني للدكتور عاهد مسلم أبوذويب المشاقبة الذي لم يبخل علي باهتمامه ورعايته وتفضله بالإشراف على دراستي هذه، وتقديم النصح والإرشاد لي، وإبداء ملاحظاته حول مضمون الرسالة، وقد جنبني أخطاء ما كنت لأتخلص منها لولا رعايته واهتمامه. وكذلك أزجي خالص تقديري واحترامي وشكري لأعضاء هيئة المناقشة على التفضل بقبول مناقشة رسالتي فلهم مني كل الاحترام والامتنان.

كما وأتقدم بعظيم الشكر وخالص التقدير لأعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة خاصة وجامعة آل البيت عامة على ما قدموه لطلبة الدراسات العليا من اهتمام ورعاية ونصح في سبيل اتمام التسهيل عليهم ونصحهم وارشادهم لجادة الصواب.

الباحثة

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
• تفويض	ب
• إقرار والتزام	ج
• قرار لجنة المناقشة	د
• الإهداء	هـ
• الشكر والتقدير	و
• قائمة المحتويات	ز
• الملخص باللغة العربية	ي
• الملخص باللغة الانجليزية	ل
• المقدمة	1
أولا : أهمية الدراسة	2
ثانيا : أهداف الدراسة	3
ثالثا : مشكلة الدراسة وأسئلتها.	3
رابعا : حدود الدراسة	4
خامسا : مفاهيم الدراسة.	5
سادسا : منهجية الدراسة.	7
سابعا : الدراسات السابقة.	12

رقم الصفحة	الموضوع
18	**الفصل الأول** **السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط (الدول العربية)**
19	**المبحث الأول : تطور العلاقة الصينية العربية .**
21	المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية للصين.
26	المطلب الثاني : مراحل التطور التاريخي بين الصين والشرق الأوسط.
41	**المبحث الثاني : موقف الصين من الثورات العربية والعلاقات بينها في ظل التحولات الإقليمية .**
42	المطلب الأول : العلاقات الصينية العربية في ظل التحولات الإقليمية.
48	المطلب الثاني : موقف الصين من ثورات الربيع العربي.
60	**الفصل الثاني** **محاور سياسة الصين الخارجية وتأثير سياستها على البلدان العربية.**
61	**المبحث الأول : محاور سياسة الصين الخارجية وتأثير سياستها على البلدان العربية.**
62	المطلب الأول : الأسباب والدوافع لامتلاك الصين القوة النووية وتأثيره على الشرق الأوسط.
80	المطلب الثاني : مكانة الصين الدولية ووزنها الاستراتيجي في القارة الاسيوية.
86	**المبحث الثاني : السياسة الخارجية للصين ودورها الدولي**
87	المطلب الأول : الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة للترويج لمصطلح

الموضوع	رقم الصفحة
التهديد الصيني.	
المطلب الثاني : محاور السياسة الخارجية الصينية.	95
الفصل الثالث **العلاقات الصينية الأردنية 2000–2017**	**107**
المبحث الأول : تطور العلاقات الصينية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني.	**108**
المطلب الأول : العلاقات الدبلوماسية بين الأردن والصين	109
المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية والثقافية	115
المبحث الثاني : ميزان العلاقات الأردنية الصينية	**124**
المطلب الأول : العلاقة الأردنية الصينية من 1990–1999.	125
المطلب الثاني : العلاقات الأردنية مع الصين في عهد الملك حسين بن طلال.	133
الخاتمة والنتائج.	**137**
التوصيات.	**140**
مراجع الدراسة.	**141**

ملخص

السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية وآفاقها المستقبلية(الأردن دراسة حالة)

إعداد الطالبة : نغم زياد قاسم المحاميد

إشراف الدكتور : عاهد مسلم سليمان المشاقبة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان طبيعة ومحددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية وآفاقها المستقبلية، وتركزت الرسالة على الأردن كدراسة حالة وهي تسعى إلى بيان محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه البلدان العربية ، وتحليل المتغيرات الإقليمية والدولية التي أدت إلى تطور العلاقة بين الصين والعرب، وكذلك تحليل واقع العلاقات الصينية العربية وخاصة الأردن، في الفترة من 1999–2011، وكذلك تحليل مستقبل العلاقات بين الطرفين الصيني والعربي في ظل المتغيرات والأحداث الإقليمية والدولية.

وقد أجابت الدراسة على السؤال المحوري الرئيس وهو: ما محددات السياسة الصينية تجاه الدول العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص؟ وللوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة قامت الباحثة باستخدام منهجي صنع القرار والمصلحة الوطنية ذلك لان العلاقات الدولية بين الصين والعرب في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية هي مصلحة وطنية وقومية لكل طرف من الأطراف وتحتاج إلى صنع قرار سيادي من الطرفين.

ومن النتائج الهامة التي توصلت إليها الباحثة أن الصين تتبع محددات سياسية خاصة تجاه البلدان العربية وخاصة الأردن، حيث أن الصين قد وقفت مواقف ايجابية من القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية وذلك بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع حقوق الشعب

الفلسطيني، وكذلك فإن البلدان العربية تحاول الإفادة من التجارب الصينية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية تحقيق نوعا من التوازن خاصة في ظل ثورات الربيع العربي 2011-201، وكذلك فإن الأردن أفادت من التجارب الإصلاحية في بعض المجالات التي ساهمت الصين في تفعيلها، والوقوف كذلك إلى جانب بعض الدول العربية في أزمتها السياسية ومنها سوريا.

وبناء على نتائج الدراسة؛ فإن الباحثة أوصت بالعمل على تطوير العلاقات الصينية العربية، وذلك من خلال تبادل الخبرات والمهارات والكفاءات في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والاجتماعية،وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول العلاقات الصينية العربية وخاصة علاقات الصين مع الأردن.

Abstract

China's foreign policy toward Arab countries and their prospects Future (Jordan case study(

Prepared by the student: Nagham Ziad Qassem Al Mahamid

Supervision of Dr: Ahed Muslim Sulaiman Almshakaba

The purpose of this study is to clarify the nature and determinants of China's foreign policy toward Arab countries and their future prospects. The message focused on Jordan as a case study. It seeks to define the parameters of China's foreign policy towards the Arab countries, analyze the regional and international changes that led to the development of the relationship between China and the Arabs, China-Arab relations, especially Jordan, in the period 1999-2011, as well as the future analysis of relations between the Chinese and Arab parties in light of regional and international changes and events.

The study answered the central question: What are the parameters of the Chinese policy towards the Arab countries in general and Jordan in particular? In order to reach the desired results of the study, the researcher used the method of decision-making and the national interest because the international relations between China and the Arabs in all political, economic and cultural fields are a national and national interest of each party and need to make a sovereign decision of the parties.

Among the important findings of the researcher is that China has special political determinants towards the Arab countries, especially Jordan. China has taken positive positions on Arab issues, especially the Palestinian issue, by pressing Israel to respond to the rights of the Palestinian people. China in all economic, social, administrative and political fields achieve a certain balance, especially in light of the revolutions of the Arab Spring 2011-2015, and Jordan has benefited from

the reform experiences in some areas that contributed to the activation of China, Well in the Arab political crisis, including Syria.

Based on the results of the study, the researcher recommended working on the development of Sino-Arab relations through exchange of experiences, skills and competencies in all economic, political, administrative, cultural and social fields and conducting further studies and research on Sino-Arab relations, especially China's relations with Jordan.

المقدمة

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م اختفى معه نظام القطبين وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة في العالم التي تمتلك مقومات قيادة العالم الجديد في ما بات يعرف بنظام القطب الواحد تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي واختفائه كقوة عظمى ثانية شهد العالم اختلالا في موازين القوى أدى إلى تغيرات عدة اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومنذ ذلك الحين بدا الحديث عن القوة التي يمكن أن تكون ندا للولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما تمتلكه من مقومات اقتصادية وعسكرية وسياسية، وقد اتجهت الأنظار في أحيان كثيرة نحو الصين البلد الآسيوي النامي بقوة والذي يمتلك من النفوذ المقومات ما يمكن أن يجعله في مصاف القوى العظمى أن لم يكن في مقدمتها ليكون القوة الثانية من اجل أحداث التوازن المطلوب في العالم وبالنظر إلى المقومات التي تمتلكها الصين نرى أنها تضم كثافة بشرية تتجاوز مليار و330 مليون نسمة أي ما يعادل خمسة إضعاف سكان الولايات المتحدة الأمريكية وإنتاج اقتصادي إجمالي في المرتبة الثالثة في العالم ونموا اقتصاديا هو الأعلى بين بلدان العالم وموارد محددة وكذلك احتياطا هو من العملات الصعبة وجيشا يقارب 3 ملايين جندي مقرونا بصناعة عسكرية متطورة وعلى هذا الأساس كان لا بد للصين أن تتحرك خارجيا من اجل ضمان استمرار توسيع نفوذها وتفوقها الاقتصادي وغزوها للأسواق العالمية من خلال البضائع المناسبة من جهة الثمن وذات الجودة العالمية، وعقد المخزونات من النفط الذي ما زال يشكل عصب الطاقة في العالم بالرغم من محاولات إيجاد البدائل لهذه المادة الحيوية حيث تستورد الصين أكثر من 3 ملايين طن من النفط يوميا من منطقة الشرق الأوسط.

ويكتسب الأردن أهمية استثنائية في علاقات الصين الخارجية كونه يشكل عنصر استقرار في المنطقة بوابة اقتصادية إضافية تساعد في توطيد العلاقات بمختلف ميادينها بين الصين ودول المنطقة.

أولا : أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبين

1- الأهمية العلمية : تحاول الدراسة تسليط الضوء على عصر الهيمنة الأمريكية على العالم وغياب القطب الآخر الذي يحدث التوازن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بداية تسعينيات القرن الماضي، ومن يكون المنافس لتلك القوة الامريكية المهيمنة على النظام العالمي، وهناك شبه إجماع على أن الصين حتى الآن هي الدولة التي تمتلك المقومات التي تؤهلها لكي تأخذ هذه المكانة. وكذلك تسليط الضوء على العلاقات الصينية العربية في ظل ما يحدث في المنطقة من تغيرات واحداث متسارعة ودور الصين في تلك الاحداث.

2- الأهمية العملية : الدراسة تسعى لبحث وتعزيز سبل التعاون السياسي الاقتصادي من خلال فتح الأسواق العربية، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي للأردن والعلاقات الأردنية العربية الطبية واتفاقيات التجارة الحرة . وتعتبر العلاقات الصينية الأردنية من العلاقات المميزة والتاريخية على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية وان استقرار الأردن يمكن فيموقعه الجغرافي والاستراتيجي ومزايا التنافسية، مما يجعل منه بوابة إستراتيجية للوصول إلى مختلف الأسواق كونه يمثل رابط بين ثلاث قارات : آسيا وأوروبا وإفريقيا لا سيما الدول التي تجمعها مع الأردن اتفاقيات تجارة حرة.

ثانيا : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل عام الى بيان طبيعة ومحددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية وافاقها المستقبلية وتركز على الأردن (كدراسة حالة). وإلى مناقشة العديد من الجوانب الرئيسية للعلاقات الصينية العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص.

وبشكل عام تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- بيان محددات السياسة الخارجية الصينية المعاصرة تجاه الدول العربية.

2- تحليل المتغيرات الإقليمية والدولية التي أدت إلى تطور العلاقات بين الصين والأردن.

3- تحليل واقع هذه العلاقات خلال الفترة من 1999- 2017.

4- تحليل البعد الاستراتيجي في العلاقات بين الصين والأردن.

5- تحليل مستقبل العلاقات الصينية العربية بشكل عام والأردنية بشكل خاص في ظل النظام الدولي الجديد.

ثالثا : مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تمتلك الصين إمكانيات تؤهلها لان تكون قوة مؤثرة وراء حدودها من اجل تغيير الأوضاع الجيوسياسية القائمة في ظل النظام الدولي الجديد من الجوانب الأمنية العسكرية والاقتصادية ولاعبا مؤثرا في العلاقات السياسية الدولية في ظل هذا النظام، فالصين تمتلك عناصر القوة للتأثير على العنف الدولي، فيتطلب ذلك كله تناول طبيعة العلاقات الصينية مع الوحدات الدولية ومنها الأردن.

ويتمحور السؤال الرئيسي الذي تقوم عليه الدراسة بما يلي :

- **ما محددات السياسية الصينية تجاه الدول العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هي محاور وأسس السياسة الخارجية الصينية تجاه البلدان العربية؟

2- ما هي طبيعة العلاقات بين الصين والبلدان العربية؟

3- ما هو موقف الصين من ثورات الربيع العربي؟

4- ما هي طبيعة العلاقات الصينية مع الأردن في عهد الملك عبد الله الثاني ؟

5- ما هو مستقبل العلاقات الصينية العربية في ظل التحولات الإقليمية واقامتها المستقبلية؟

رابعا : حدود الدراسة :

الحدود الزمنية : حيث يمثل عام 2000 بداية للدراسة كون الدراسة تركز على العلاقات الصينية العربية بشكل عام والأردنية بشكل خاص وهو العالم الذي تولى به الملك عبد الله الثاني الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية.

أما عام 2016 فهو العام الذي تنتهي عنده حدود الدراسة .

وسيتم تناول الدول العربية التي حدثت بها الثورات خاصة مصر وسوريا وتونس وليبيا.

الحدود المكانية : السياسة الخارجية للصين على المستوى الدولي واتجاهها على السياسات العربية والأردنية بشكل خاص.

خامسا : مفاهيم الدراسة

1- السياسة الخارجية :

أ- اصطلاحا : وحسب ما توصلت إليه الباحثة من خلال تعدد التعدد التعاريف :

بأنها الأفعال والنشاطات والقرارات التي تتفاعل بين دولتين.

فالسياسة الخارجية هي مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من اجل تحقيق أهدافها وحمية مصالحها القومية كما أنها محاولات الدولة لتحقيق مصالحا على المستوى العالمي ، قيما وأفكارا تؤمن بأنها فاضلة وهي أي ردة فعل للمؤثرات الخارجية.(ميرل، ب، ت : 3) .

إجرائيا : هي إحدى الفعاليات في أي دولة تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها ومصالحها في المجتمع الدولي وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والدبلوماسية والعسكرية.

2- السياسة الخارجية الصينية :

أ- اصطلاحا : هي برنامج العمل المعلن لدولة الصين الشعبية الذي يختاره الممثلون الرسميون الصينيون من بين مجموعة البدائل البرامجية السياسية والدبلوماسية المتاحة من اجل تحقيق أهداف الصين الوطنية ومدى تأثير سياستها في التفاعلات والمشكلات الدولية والأحداث الإقليمية، (الحمرا، 2008 : 2-4).

ب- (اصطلاحيا) :مجموعة القرارات والإجراءات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي تتخذها دولة الصين كعضو في مجلس الأمم المتحدة (كدولة سياسية فاعلة)، وتشترط في إيجاد حلول سياسية لقضايا دولية وإقليمية ولذلك فإن المؤشرات الإجرائية التي سيتم اعتمادها لغايات الدراسة هي :

2) الجانب السياسي وهي الاتجاهات التي يتبناها صناع القرار الصينيون في علاقاتهم التبادلية مع البلدان العربية والأردن خاصة.

3) الجانب الاقتصادي : هو استغلال مقدرات الصين في مجال الاعتماد المتبادل والتجارة مع البلاد العربية والأردن خاصة لكسب الاستثمارات في تعزيز الموارد الاقتصادية للصين.

4) الجانب الأمني والعسكري : استغلال مقدرات الصين العسكرية والأمنية في الصالح الدول العربية والأردن للتنسيق ولمعالجة قضايا مشتركة.

3- الدول العربية :

1- اصطلاحا : مصطلح سياسي وجغرافي يطلق على مجموعة الوحدات السياسية ضمن منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة ودين مشترك حدودها تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى بحر العرب. والخليج العربي شرقا ، شاملا الدول التي تنطوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا وشرقها، وتشمل الأراضي المختلة مثل إقليم الاحواز (عربستان) الذي احتلته إيران، ولواء الاسكندرون المحتل من قبل تركيا والأقاليم السورية الشمالية التي سلمتها فرنسا إلى تركيا وجزر الكناري وسبته ومليلة وصخرة الحسيمة المحتلة من قبل اسبانيا والجزر الإماراتية (طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى) والأراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها إسرائيل.(حزر الله 2007 : 1-2).

ب- إجرائيا : مجموعة من الوحدات السياسية والاقتصادية والإدارية العربية التي تتمتع بالسيادة والاستقلال والشخصية السياسية المعنوية الاعتبارية العالمية، والتي لها علاقاتها السياسية مع دول العالم وخاصة الصين ومن تلك الدول الأردن كدولة عربية وسياسية مستقلة لها دورها على الساحة الدولية باعتبارها دولة منضوية تحت راية الأمم المتحدة.

سادسا : منهجية البحث :

استخدمت الدراسة المنهجية التالية وذلك حتى يتم التوصل الى نتائج اكثر واقعية وحتى يتم التعرف على سياسة الصين الخارجية تجاه البلدان العربية ودورها المحوري، تحليل تلك السياسة.

1- منهج صنع القرار :

أ. تعريف المنهج : يعرف سنايدر صناعة القرار بأنها : مجموعة الأنظمة من قواعد إجرائية وضوابط وقيود داخل الهيكل التنظيمي المختص باتخاذ القرار الخارجي والذي يتفاعل داخله الأفكار والتشاور وتبادل الآراء ويلاحظ على وحدات اتخاذ القرار أنها تختلف فيما بينها في عدة نواحي ويرجع ذلك لطبيعة النظام السياسي وطبيعة الموقف فهي تتفاوت من حيث الحجم وعدد الأجهزة الفرعية المشاركة في صناعة القرار.(توفيق، 2004 : 95).

ب. مقومات المنهج : تنقسم مقومات المنهج صنع القرار إلى البيئة الداخلية (الإطار الداخلي) حيث تشمل البيئة الإنسانية وغير الإنسانية والمجتمع والسكان، ومساحة البلد وموارده والموقع الجغرافي ونظام القيم والتجانس بين السكان والثقافات العامة والهوية

الوطنيـة والمعتقدات والأحاسيس وسلوك المجتمـع والبيئـة الخارجيـة والتـي تشمل العوامـل خـارج الدولـة مـن أفعـال وردود أفعـال للـدول الأخـرى غيـر المباشـرة والمحـيط الجغرافـي (الخوالدة، 2014 : 76).

ج. توظيف المنهج : يمكن توظيف هذا المنهج كونه يقدم تفسير لبعض الظاهر الخارجية التي تختص بالعلاقات بين الصين والبلدان العربية (الأردن خاصة) ومدى تفاعل تلك العلاقات من خلال العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

وقد تم توظيف هذا المنهج أيضا من خلال ان لدولة الصين الشعبية علاقات دولية مع الدول العربية وتلك العلاقات خاضعة لاصدار قرارات سياسية واقتصادية وعسكرية تؤكد على الطـرفين الـصيني والعربـي ، وتلـك القـرارات خاضــعة للاخـذ والعطـاء مـن الناحيــة الـسياسية والدبلوماسية، ولذلك فان علاقات الصين بالدول العربية قائمة على صنع القرار الأمثل للجانبين.

2- منهج المصلحة الوطنية :

أ) تعريف المنهج : يرى أصحاب هذا المنهج أن سلوك الدولـة، ثم التنبؤ بمستقبل علاقاتها الدوليـة يعرف مـن خـلال إدراك مصالح الصين الوطنيـة باعتبـار أن تلـك المصالح هـي الباعث الحقيقـي لنشاطها وسلوكها تجـاه المحيط الـدولي وبـالرغم مـن أهميـة التفـاعلات الدوليـة وفقا لاتجاهات ومفاهيم المصالح الوطنيـة للفاعلين الـدوليين، فإنـه لا يمكن بـأي حـال مـن الأحـوال تجاهل المصلحة الوطنيـة كـدافع حقيقـي لـسلوك الـدول، غيـر أن مـا يجدر التنويه إليه هنا هو أن السبب الرئيسي للصراع في التفاعلات الدولية هو تصادم المصالح الوطنية للدول، علاوة على ذلك أن تفسير المصلحة الوطنية للدولة وتحديدها يتبدل بحدود منهم صناع القرار السياسي ، إدراكهم المصالح بلدهم، كذلك نجد أن قادة البلد الواحد كثيرا يفسرون المصالح الوطنية لدواتهم تفسيرا خاصا، وان الخطورة في هذا

المنهج تكمن في أن القادة السياسيين غالبا يفسرون أخطائهم في علاقاتهم الدولية بان سلوكهم لم يكن يهدف إلا لتحقيق المصلحة الوطنية، وكثيرا ما يبرر القادة تصرفاتهم الشخصية وأخطائهم الجسيمة عند عدم اتخاذ القرار الرشيد بأنهم قد اختاروا سلوكهم الخطأ تحت مبرر غطاء المصلحة الوطنية. (دورتي، وبالتسغراف، 1985:69)

ب) مقومات المنهج:

في إطار المصلحة الوطنية قام هانز فور حانثو بتصنيف أنواع المصالح الوطنية : (ناصيف، 1988: 78)

1- **المصالح الأولية** : وتتضمن الحافظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية وبقاء الأمة ضد التجاوزات الخارجية، والمصالح الأولية لا يمكن المساومة عليها وان جميع الأمم تتمسك وتدافع عنها بأي ثمن.

1. المصالح الثانوية : وهي مصالح مواطني الدولة في الخارج، فتقوم الدولة بحمايتها وحماية الحصانات الدبلوماسية لممثليها في الخارج.
2. المصالح الدائمة : هي تلك المصالح الثابتة من خلال فترة طويلة من الزمن أنها تختلف بمرور الزمن ولكن ببطء، فمثلا كانت بريطانيا ولفترة طويلة من الزمن تتمسك بحرية الملاحة في البحار وبالتفسير الصيني للمياه الإقليمية.
3. المصالح المتغيرة : هي تلك المصالح التي تحددها الأمة في أي وقت طبقا لمصالحها الوطنية مثل آراء المسؤولين والرأي العام والمصالح القطاعية والسياسات الحزبية لأمة معينة وبهذا الصدد فإن المصالح المتغيرة تختلف عن لمصالح الأولية والدائمة.

4. المصالح العامة : هي تلك المصالح التي يكمن أن تطبقها امة على مناطق جغرافية واسعة ولعدد كبير من الدول أو في عدة حقول خاصة مثل الاقتصاد والتجارة والدبلوماسية والقانون الدولي مثل مساعي بريطانيا للحافظ على توازن القوى في القارة الأوروبية.

5. المصالح الخاصة : وهي المصالح التي تتحدد في الزمان والمكان المعين وهي غالبا ما تعبر عن تطور منعطف المصالح العامة، فمثلا بريطانيا ولفترة طويلة من الزمن تنظر إلى استغلال الأراضي المنخفضة كمطلب رئيس للحافظ على توازن القوى في أوروبا .

يقوم المنهج على عدة افتراضات :

1- إن الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها، في إطار المصلحة التي تحدد في إطار القوة .

2- الدول هي التي تمثل الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وان التركيز على الدول وليس على المنظمات الدولية أو الشركات المتعددة الجنسية.

3- إن السياسات الدولية صراعية بالضرورة فالصرع من اجل القوة في نظام يتسم بالفوضوية (غياب السلطة المركزية) لا يترك خيار سوى الاعتماد على قدرتها لضمان استمرارها.

4- إدراك الدولة لمصالحها الوطنية يساعد على شرح سلوكها والتنبؤ به.

5- النظر إلى العلاقات الدولية على أنها صراعية : لذلك يصعب تحديد المصلحة الوطنية

6- إن المصلحة الوطنية تشكل عامل الارتكاز الأساسي في السياسة الخارجية لأي دولة من العالم كبيرة أو صغيرة.

7- اعتبار العامل الأمني الأهم في سياسة الدول الخارجية، فالدول سوف تبذل قصارى جهدها كي تحافظ على أمنها بشتى الوسائل، حتى لو تطلب الأمر تدخل دول أخرى كي تساعد على صيانة هذا الأمن.

8- القيام بتحليل السياسة الدولية على أساس أن الدول تتصرف من نطلق عقلاني في تعاملها مع بعضها البعض، وسوف تتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا والتي تكون طبيعيا موجهة نحو زيادة قدرة الدولة وقوتها.

ت) توظيف المنهج

ومن هذا نجد أن مصلحة الصين تجاه الدول العربية تكمن في الاعتماد على الغاز النفط العربي، ومنح المجال للتبادل الثقافي بين الصين والعرب، وتوسيع دائرة المشاركة في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتفعيل دورها المستقبلي في العلاقات الدولية مع وضوح الرؤية ضد محاولات التشويه التي تقوم بها بعض الدول العربية، من خلال إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الدول العربية، ودفعها للابتعاد عن الخوض في سياساتها، كونها منطقة الإرهاب في العالم سواء الإرهاب الأصولي أو الراديكالي، وان الصين لا تستطيع التأثير في المنطقة، وعلى هذا الحال ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالدول العربية، مما يحد من تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي.

الدراسات السابقة :

(1) دراسة أبو جرادة ، بلال خميس ودرويش ، (2003)، بعنوان " السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (1949-2000) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول طبيعة السياسة الخارجية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتم من خلال تلك الدراسة بيان المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية في محاولة رصد ابرز التحولات على السياسة الخارجية الصينية، في مرحلة ما بعد لحرب الباردة كما تناولت هذه الدراسة ملامح السياسة الخارجية الصينية بشكل عام وسياسات الإصلاح الاقتصادي داخل الصين وانعكاساتها على السياسات الخارجية الصينية وقد خلصت تلك الدراسة إلى نتائج منها إلى أن سياسة الصين الخارجية تأثرت بسياسات الإصلاح الاقتصادي وما يقتضيه من تبادلات تجارية مع دول العالم ومنها البلدان العربية.

(2) سامر خير احمد(2009)، بعنوان: "العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، من إصدارات مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، دبي ، 2009.

أوضح المؤلف أن الفرض الأساسي من اقتراب العالم العربي من الصين سببه استفادة من النهوض الصيني، لتطوير الواقع العربي في مختلف الأبعاد المتاحة، ويمكن تطوير العلاقات العربية الصينية من خلال حاجة الصين إلى النفط العربي، مقابل استفادة الجانب العربي من التكنولوجيا الصينية، ويتمحور السعي الصيني للانفتاح على الغرب في اتجاهين:

الأول جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الصين بحيث ترفع نمو الاقتصاد الصيني من جهة وتنقل التكنولوجيا الغربية المتطورة واللازمة لتطوير الصناعات الصينية من جهة أخرى، أما الجانب الثاني فهو فتح أسواق تلك الدول أمام الصادرات الصينية بما يخدم الميزان التجاري، ويزود الاقتصاد الصيني بالأموال اللازمة للتنمية.

(3) دراسة المشاقبة ، عاهد مسلم (2017) بعنوان " العلاقات السياسية : القضايا العربية" ندوة العلاقات العربية الصينية 21-22 شباط /فبراير 2017، بيروت لبنان.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى محددات السياسة الصينية المعاصرة تجاه البلدان العربية مع الاعتماد على تحديد مرتكزات السياسة العربية تجاه الصين، وتحديد مبادئ السياسة الخارجية العربية، وبيان مدى تأثر الصين بأي إجراءات أو سياسات تسببت بعدم الاستقرار مع تبني الصين رؤية خاصة كل مشاكل البلدان العربية تقوم على اعتماد التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنية مع عدم التورط عسكريا في البلدان العربية التي تشهد صراعات وتوترات متسارعة مع التزام الصين باعتماد القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياستها في المنطقة.

استخدام الباحث منهج المصلحة الوطنية المنبثق من النظرية الواقعية كون هذا المفهوم يرتبط إلى حد كبير بنظرية القوة إذ تظل القوة هدفا لصناع السياسة الخارجية وهدف رئيس من أهداف اي دولة في علاقاتها الخارجية بالدول الأخرى.

ومن نتائج هذه الدراسة أن الصين تساند البلدان العربية في تقديم التسهيلات التنموية من اجل تطوير سبل التنمية في البلاد العربية الفقيرة، وخاصة الأردن، وهي تهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة الشعوب، وإيجاد أسواق رائجة أمام الاقتصاد الصيني.

(4) دراسة الحمد، جواد (2017)، الصين والتنافس الجيوبولتيكي في المنطقة : (الحرب ضد الإرهاب) ثورة : العلاقات العربية الصينية 21-22 شباط / فبراير 2017 بيروت لبنان

تناولت هذه الدراسة إشكالية مفهوم الإرهاب بالنسبة للصين والعرب، هذا الموضوع والمقاربة في المفهوم وتناول الباحث أيضا موقف دولة الصين من القضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية وكذلك تناول الباحث إشكالية القلق العربي .

تحول الصين التاريخي وإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني، واثر ذلك على حقوق الشعب الفلسطيني باعتبار أن الصين دولة عظمى وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ولمصلحة الوطنية والنظام الدولي .

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن هناك ثمة تحول في موقف الصين من القضية الفلسطينية والمقاومة بسبب العلاقات الصينية مع الكيان الصهيوني المتطورة.

(5) دراسة حميش، محمد (2017) العلاقات الاقتصادية : التجارة والاستثمار والسياحة ندوة العلاقات العربية الصينية 21-22 شباط/فبراير 2017، بيروت، لبنان.

تناولت هذه الدراسة موضوع العلاقات التجارية والصناعة والزراعية والسياحة والاستثمار بين الصين والبلاد العربية والذي لم يتم استئناف هذه العلاقات إلا بعد الحرب العالمية الثانية 1949 علما أن أقدم طريق بين العرب والصين هو طريق الحرير للتجارة الذي يمتد لأكثر من ألفي عام خلت وتتحدث هذه الدراسة كذلك عن تحديات العلاقات الاقتصادية بين العرب والصين، والفوائد التي يتم الإفادة من طريق الحرير، والفرص الاقتصادية بين البلدان العرب والصين، وموقف الصين من ثورات الربيع العربي والبلدان العربية والصين، وموقف الصين من

ثورات الربيع العربي وكذلك فهي تتحدث عن علاقات الصين مع الأردن التي بدأت عام 1977 ومن نتائج هذه الدراسة أن الأنظمة السياسية العربية تتفهم دور الصين في القائم على الربط بين المصالح والمبادئ وكذلك تتفهم مسوغات ممانعة السياسة الخارجية الصينية للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة .

(6) دراسة لكريني، إدريس (2017): بعنوان: " الموقف تجاه النظام الدولي وعناصر تغييره، ندوة: العلاقات العربية الصينية 21-22 شباط فبراير 2017، لبنان.

تناولت هذه الدراسة طبيعة النظام الصيني وعلاقته مع النظام الدولي الراهن عموما، وركزت على العلاقات العربية الصينية بشكل خاص وتناول الباحث في بحثه المكانة الدولية للصين ومقوماته ومستقبل النظام الدولي وموقف الصين من ذلك النظام وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، ومنهج النظام الدولي ومنهج المصلحة الوطنية في دراسته للوصول إلى النتائج المطلوبة، وكان من نتائج الدراسة أن للصين مكانة في النظام الدولي كقطب عالمي وان العلاقات العربية الصينية في تطور مستمر ومواقف الصين ايجابية من القضايا العربية.

7- دراسة احمد، جعفر احمد (2017)، بعنوان: العلاقات الثقافية والإعلامية ندوة : العلاقات العربية الصينية 21-22 شباط / فبراير 2017 بيروت، لبنان.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقات الثقافية والإعلامية بين الصين والبلدان العربية وذلك من خلال استعراض أهم التبادلات التاريخية بين الصين والعرب عبر القرون السابقة حتى عام 2017 والتركيز على كرة طريق الحرير الذي كان له دور في تعزيز أواصر الصداقة بين الصين والعرب من النواحي الثقافية والإعلامية والاقتصادية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج النظام الدولي ومنهج المصلحة الوطنية وكان من أهم النتائج

التي توصل إليها الباحث أن العلاقات الثقافية والإعلامية بين العرب والصين علاقات متينة لها جذور تاريخية .

وتعقيبا على الدراسات السابقة فإن الدراسات السابقة تناولت موضوع العلاقات الصينية العربية كموضوع مجزا، أي منهم من تناول العلاقات السياسية ومنهم من تناول العلاقات الاقتصادية والآخر تناول العلاقات الثقافية والإعلامية لذلك جاءت هذه الدراسة لكي تتناول كافة المواضيع كاملة، ولذا فإن هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تتناول السياسية الخارجية تجاه البلدان العربية وخاصة الأردن، حيث أن المكتبة العربية تعاني من شح الدراسات في هذا المجال، ونظرا لعظم الأحداث والتغيرات في البلدان العربية وخاصة بعد أحداث الربيع العربي وتحول الثورات إلى أزمات اقتضت موقف معلن من الصين.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط

(الدول العربية)

الفصل الأول

السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط

بدأت العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط تاريخيا عندما فتح طريق الحرير في القرن الخامس قبل الميلاد الذي كان يمر عبد بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين (العراق) وصلا الى الصين والذي ساهم الطريق في زيادة تبادل بين الشرق والغرب سياسيا واقتصاديا وثقافيا. (لي وي جيان، 2001 : 67).

وفي عام 1949 أعلن الزعيم الصيني ماوتسي تونغ وذلك في الأول من تشرين الأول /أكتوبر تأسيس جمهورية الصين الشعبية، (1946–1976) وجمهورية الصين لم تتبن مفهوم المصالح الجوهرية) لتحديد الأهداف الإستراتيجية للبلاد بل ارتكزت السياسات الصينية على الفكر الماركسي اللنيني ، وهيمن عليها بصورة واضحة البرولتيارية، ونظرية ماو" العوالم الثلاثة، ولم تستخدم السلطة السياسية في الصين خلال الحقبة الماوية عبارة المصالح الجوهرية، أو القومية في الوثائق الدبلوماسية والحكومية لا بل إن تشو إن لأي، أول رئيس لجمهورية الصين الشعبية، الذي أدى دورا محوريا خلال حقبة ماو ذهب ابعد من ذلك ليعتبر أن مصطلح " المصالح الجوهرية" أو القومية من المفاهيم الرأسمالية التي تعارض مع المبادئ الماركسية اليينية (التميمي، 2017 : 3).

يتناول الباحث في هذا الفصل المبحثين التاليين

المبحث الأول : تطورا العلاقات الصينية العربية .

المبحث الثاني : العلاقات بين الصين والدول العربية.

المبحث الأول

تطور العلاقات الصينية العربية

يعد القرن الحادي والعشرين قرنا آسيويا إذ أن الثقل الاقتصادي انتقل إلى آسيا، فالاقتصاد الصيني يحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2010، ومن المتوقع أن يتجاوز الاقتصاد الصيني الولايات المتحدة الأمريكية بكثير، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية اكبر دولة مدنية على مستوى على العالم فإن الصين اكبر دولة دائن على المستوى ذاته.(kissenger, 2010: 205) .

ومن الملاحظ أن العلاقات بين الصين الولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة دائن ومدين، حيث أن الصين تأتي في المرتبة الأولى على مستوى العالم في عدد السكان، حيث تجاوز عدد السكان 1350مليون نسمة، وهو شعب منتج ويمثل عنصر القوة، ويعتبر الاقتصاد الصيني الأسرع في العالم ، حيث كانت نسبة النمو عام 2011/2010 10% في الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من أزمات اقتصادية شديدة.(overholt, 2010 : 21).

كما أن الصين تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الدراسات والأبحاث المنشورة ومن المتوقع أن تحتل الدرجة الأولى في الأبحاث المنشورة عام 2020، وتحظى دولة الصين بعلاقات جيدة ومتطورة مع البلاد العربية ضمن إقليم الشرق الأوسط حيث أن تطور العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط يبنى على قاعدة تطور الصين اقتصاديا وعسكريا، والأمر الذي جعل الصين تبحث عن تطوير علاقاتها مع دول العالم، وخاصة دول الشرق الأوسط، التي تعتبر الصين ذات أهمية إستراتيجية لأمنها القومي،ومع حاجة الصين للطاقة والتجارة أصبح الشرق الأوسط على قائمة أولوياتها السياسية والاقتصادية، وذلك لان

الصين ولأول مرة في التاريخ تتفوق في حجم تجارتها مع دول الشرق الأوسط على حجم تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط حيث وصل حجم تجارتها في الشرق الأوسط إلى 60 مليار دولار عام 2006، إذ أن الدول العربية تعتبر سابع شريك تجاري للصين، وقد وصل حجم التبادل التجاري بين الصين والبلاد العربية عام 2010 إلى 190 مليار دولار، وفي الوقت ذاته كانت حجم استثمارات الصين في الدول العربية في عام 2010 حوالي 15 مليار دولار أمريكي.(الجزيرة ، نت : 2011 : 1-2).

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين التاليين

المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الثاني : مراحل التطور التاريخي بين الصين والشرق الأوسط .

المطلب الأول

مبادئ السياسة الخارجية الصينية

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية دخلت العلاقات بين الصين والعالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص عهدا جديدا وعاد بالتدريج التبادل بينهما في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية ، إلا أن العلاقات ظلت محدودة في فترة الحرب الباردة (1945–1990) نتيجة ارتباط الصين بنظام القطبية، وبعد انتهاء الحرب الباردة عام 1990وتغير هيكل العلاقات الدولية وأوضاع الشرق الأوسط دخلت العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وخاصة البلاد العربية مرحلة جديدة كانت تواجهيا بعض العقوبات والتحديات.(لي وي جيان، 2001 : 67).

بذلت الصين خلال الفترة من (1978–1992) جهودا حثيثة لتطوير علاقات الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع دول الشرق الأوسط، بغض النظر عن التوجيه السياسي أو الأيديولوجي، والانضمام إلى اكبر عدد ممكن من المنظمات الدولية والإقليمية، وقد تخلى الحزب الحاكم في الصين عن مفاهيم الصراع الطبقي، والأممية البرولتيرية، وانصب اهتمامه على تحسين العلاقات الخارجية للصين وخاصة تحسين الاقتصاد الصيني وتعزيز التجارة والاستثمارات . (التميمي، 2017 : 3).

إن أهم الأسباب التي دعمت بروز نجم الصين في الساحة الدولية رحيل الاتحاد السوفياتي1989–1990 وهذه الدولة تؤدي أدوارا طليعية في النظام الدولي الجديد إلى جانب عدد من القوى الدولية كاليابان والاتحاد الأوروبي، كما أنها تمتد على وقع استراتيجي يربط شرق آسيا بشرق أوروبا وتتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية، علاوة على الرغبة الشديدة لدى النظام السياسي الصيني في الوصول إلى قيادة النظام العالمي إضافة إلى التوافق الصيني الروسي في مختلف القضايا الإقليمية والدولية والبعض يحاول أن يعتقد أن الولايات

المتحدة الأمريكية تحاول دفع الصين إلى الانضمام إلى النظام العالمي القائم، يدفعها إلى ذلك عدة أسباب : (لكيرني، 2017 : 18)

الأول : وجود نظام عالمي ليبرالي مفتوح أمام أي دولة ترغب في الانضمام إليه

الثاني : إن النظام بقواعده ومؤسساته سيشكل ملامح الصين أكثر كثيرا مما شكل الصين ملامح وتغير قواعده.

الثالث : أن الفشل في ضم قوى كبرى بحجم الصين إلى النظام العالمي، سيهدد بالتأكيد بانهياره.

تميزت السياسة الخارجية الصينية بالمصداقية على المستوى العالمي، وخاصة في الدول النامية وبالأخص الدول العربية، حيث اعتمد في سياستها الخارجية على استخدام القوة الناعمة بدلا من القوة الخشنة (الصلبة) حيث كان الصين خلال سنوات الحرب الباردة تقوم سياستها الخارجية على مبدأ (ماوتسي تونغ) والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، والمتمثلة في الآتي : (Lanteigne, 2009 : 10)

1) الاحترام المتبادل لسيادة الدول.
2) احترام وحدة أراضيها.
3) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.
4) المساواة وتبادل المصالح.
5) التعايش السلمي بين الدول.

وبعد الحرب الباردة تبنت الصين إضافة إلى مبدأ ماو للسياسة الخارجية اللاءات التالية: (Lanteigne, 2009 : 10)

1) لا لسياسة الهيمنة.

2) لا لسياسة القوة.

3) لا لسياسة للأحلاف العسكرية.

4) لا لسباق التسلح

إن هذه المبادئ هي التي ميزت الصين خلال العقود الماضية عن غيرها من الدول، الأمر الذي اكسبها مصداقية في سياستها الخارجية وميزها عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على استعمال القوة، والتدخل في شؤون الدول، وأحيانا إسقاط الأنظمة فيها.

وتأتي المحددات الخارجية للسياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط على النحو التالي : (همام، 2014 : 7)

1- تعتمد السياسة الخارجية للصين على المصالح الاقتصادية التي تريد أن تحققها بأي وسيلة كانت، والتي يلزمها ذلك أيضا الحفاظ على الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي، وان المصالح الصينية تتأثر بأي إجراءات أو سياسات تتسبب في عدم الاستقرار.

2- تنظر الصين إلى الشرق الأوسط على أساس من التعاون المتبادل تخضع لسياستها العامة التي دائما تدعى إلى بناء تعاون اقتصادي مع الدول العربية وأكثر ميلها إلى التعاون السياسي مع الشرق الاوسط وترى الصين أن التنمية الاقتصادية هي السبيل والطريق الأمثل لإرغام العالم للاستماع إليه.

3- تحاول الصين دائما عدم التورط عسكريا في منطقة الشرق الأوسط ، وترى أن التعاون الثنائي والاعتماد على التنمية الاقتصادية، وسوف يحد من الأزمات في الشرق الأوسط وتشجيع العلاقات في التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنية.

يفضل المسؤولين الصينيين السبل الدبلوماسية التي ترتكز على التجارة والتحاور بدلا من الضوابط العسكرية والسياسية الاقتصادية وينتقد احد المسؤولين السياسيين الصينيين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بقوله : " إن الكوريين الشماليين يريدون محاورة الولايات المتحدة الأمريكية لكن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض مجرد محاورتهم ،ومن ثم يطور هؤلاء أسلحة نووية، فتصبح الولايات المتحدة الأمريكية راغبة في التكلم معهم، لكن مع ذلك لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية مترددة في التكلم مع المسؤولين في مينمار ربما لأنهم يطوروا أسلحة نووية بعد" (جاي باس، 2011 : 16).

إن النموذج الصيني في السياسية الخارجية يشكل تهديدا للهيمنة الغربية التي تتعدى الجوانب الاقتصادية والعسكرية إلى الانتشار الدولي، واكتساب موطئ قدم لها في العالم، وحسب قول ستفيان هالبر مؤلف كتاب " إجماع بكين" _ وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة كامبردج :" لا يمكن التهديد إلى المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العسكري ، لان هذه الأخيرة ستحافظ على تفوقها خلال سنوات القادمة كما لا يمكن في احتمال اندلاع حرب تجارية بين البلدان بكل تكمن الخطورة أساسا في الاختراق الواضح الذي تحققه الصين في العالم وترويجها عن قصد أو غير قصد نموذج مضاد للأفكار الغربية، فالصين تمثل بالنسبة للبلدان الفقيرة بديلا عن المساعدات الغربية الذي تأتي دائما مشروطة بالانفتاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي الذي يعني سياسات السوق الحرة .(جاي باس، 2011 : 16-17).

لقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بقسط وافر في تبلور هذا الواقع الجديد على الساحة الدولية بسبب مواقفها المتغطرسة بعد انتهاء الحرب الباردة وشعورها بالنصر ونهاية التاريخ كما روج له فرنسيس فوكوياما، فلم تعد واشنطن تصغي للدول الصغيرة والانتباه لانشغالاتها وسمحت لنقسها بتوجيه شعوب العالم، وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية

التغلغل داخل المؤسسات الدولية المسؤولة عن تقديم المساعدات والقروض مثل البنك الدولي، وصندوق والنقد الدولي اللذين يشترطان قبل حصول الدول الفقيرة على القروض مجموعة من الإجراءات تعرف باسم إجماع واشنطن، متمثلة في تقليص عجز الموازنة حتى في أوقات الأزمة الاقتصادية التي تستدعي الإنفاق وخصخصة الشركات والمؤسسات التابعة للدولة، ثم فتح الأسواق المحلية للمنافسة الأجنبية، بالإضافة إلى تحرير النظام المالي وربط العملة بالأسواق الخارجية.

والملاحظ ان الغرب بدأوا يعانون من صعوبات في السياسة الخارجية والاقتصادية وخاصة بعد دور الصين المركزي في العالم ، حيث أننا نلاحظ أن الصين خرجت عن النظام الليبرالي الحر وتمردت عليه، في الوقت الذي تبنته اقتصاديا، لكنها ابتعدت عنه سياسيا، ونأت بنفسها عن التدخل بشؤون الدول، ولم تتعامل بمعايير مزدوجة لأنها منذ البداية كانت تستثمر في الدول الفقيرة وتقدم لها العون دون إقناعها بفكرة معينة، أو أيديولوجية بذاتها، وحتى الدول التي وجدت نفسها تتعامل مع الصين لم يكفلها الانفتاح على بكين الثمن السياسي الذي عادة ما يطلبه الغرب، وفي المقابل تغرق بكين استثماراتها وتستمر شركاتها في تطوير البنية التحتية ما دامت تحقق الأرباح وتحصل على المال.

المطلب الثاني

مراحل التطور التاريخي في العلاقات بين الصين والشرق الأوسط

كان عام 1949 عام أعلنت فيه قيام جمهورية الصين الشعبية حيث استطاع الحزب الشيوعي الصيني آنذاك الذي كان بقيادة ماوتسي تونغ، وعلى اثر ذلك رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالصين الشعبية في الوقت الذين اعترفت فيه بالصين الوطنية كممثل للصين، وبدعم واشنطن حصلت الصين الوطنية على مقعد دائم في الأمم المتحدة، واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو في منع الصين الشعبية من دخول الأمم المتحدة، وبقيت كذلك الصين الشعبية حتى عام 1971 عندما عقد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك هنري كينسجر صفقة مع بكين التي زارها سرا، ثم على أثرها زيارة الرئيس الأمريكي نيسكون إلى بكين وعقد لقاء مع ماوتسي تونغ، عندها تم إخراج الصين الوطنية من مجلس الأمن الدولي، وأصبحت الصين الشعبية تحتل المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي من تشرين الأول/ أكتوبر 1971 وكانت سياسته تونغ تدعم حركات التحرر الوطني في الدول النامية منذ قيام الصين الشعبية، وكان مؤتمر باوندنغ الذي عقد في اندونيسيا في نيسان / ابريل1955 والذي حضرته 29 دولة افريقية وآسيوية هو أول لقاء بين القيادات العربية الصينية حيث التقى الرئيس عبد الناص مع رئيس وزراء الصين شو إن لأي على هامش المؤتمر، وقد اسفر هذا المؤتمر عن قيام حركة عدم الانحياز والتي تبلورت فكرتها عام 1961، وفيه طلب عبد الناصر من الرئيس الوزراء الصيني مساعدته في الحصول على الأسلحة من المعسكرات السوفيتي وسميت هذه الصفقة بصفقة (الأسلحة التشكية) لمصر (احمد ، 2009 : 1).

أرسلت الصين وفدا بعد مؤتمر باوندنغ إلى كل من مصر وسوريا واليمن، حيث اعترفت الدول الثلاث الأخيرة بالصين الشعبية كجمهورية، وأقامت علاقات دبلوماسية معها، حيث أن

موتسي تونغ يدرك أهمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الشرق الأوسط، وكانت الصين الشعبية أول دولة أجنبية خارج الدول العربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين عندما زار احمد الشقيري رئيس المنظمة إلى دولة الصين الشعبية عام 1966، وقد زودت بكين منظمة التحرير بالأسلحة ودربت كوادرها، ثم زارها الرئيس ياسر عرفات عام 1970، وكانت الصين الشعبية قد وقفت الصين الشعبية إلى جانب القضية الفلسطينية، حيث أيدت الصين الشعبية عام 1975 قرار الجمعية العامة رقم (3379) الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية، ولم تقيم علاقات مع إسرائيل لغاية عام 1991، وعلى مستوى السفراء أي بعد مؤتمر مدريد، وكانت الصين قد انتقدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على الشرق الأوسط وذلك بسبب مصالحها في المنطقة التي تتمثل في الحصول على الطاقة وبيع الأسلحة والتبادل التجاري .(احمد، 2009 : 2-3).

وقد كانت مراحل العلاقات الصينية مع الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية، قد مرت بمراحل في الفترة من تأسيس جهورية الصين الشعبية عام 1949 إلى نهاية الحرب الباردة عام 1990-1991 منها نهاية الجرب الباردة إلى 2011 حيث يمكن تقسيم تلك المراحل على النحو التالي : (لي ون جيان ، 2001 : 67-70)

المرحلة الأولى : من بداية تأسيس دولة الصين الشعبية عام 1949 إلى أواسط الخمسينيات)

كانت العلاقات في بدايتها حيث كانت أوضاع الشرق الأوسط قد تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية وظهرت فيه حركات التحرر القومية لان بريطانيا وفرنسا أرادتا استمرار استعمارها مما آثار مقاومة شعوب الشرق الأوسط، وعندما ضعفت بريطانيا وفرنسا واهتزت مكانتهما الاستعمارية سعت أمريكا لتحل محلهما فتنازعوا أحيانا وتعانوا أحيانا في هذا الجو السائد انفجرت

حرب الشرق الأوسط بين الدول العربية وإسرائيل أي حرب فلسطين وأصبحت أوضاع الشرق الأوسط غير مستقرة بشدة.

ولم تستطع الصين حينئذ إقامة علاقات دبلوماسية مع الشرق الأوسط وكان السبب هو أن كثيرا من دول الشرق الأوسط كانت مستعمرة أو شبه مستمرة ومشغولة بمقاومة حكم بريطانيا وفرنسا وتقاتل من اجل الاستقلال الوطني، ورغم حصول بعض الدول على الاستقلال، إلا أن أكثرها كانت دولا ملكية تقليدية وقليل منها كان جمهوريا على غرار نظم الحكم الغربية كما تاثرت ببريطانيا وفرنسا في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والدبلوماسية وكانت تنقصها المعرفة بالصين الجديدة التي أصبحت يقودها الحزب الشيوعي الصيني بل اتخذت بعض الدول موقف العداء ولم ترغب في قطع العلاقات مع تايوان ولم تعترف بالصين الجديدة في منطقة الشرق الأوسط إلا إسرائيل التي أعلنت اعترافها بجهورية الصين الشعبية ، وفي أغسطس عام 1950 أصدرت جامعة الدول العربية قرارا بلستمرار اعترافها بجمهورية الصين (تايوان) كممثلة شرعية للصين وليست جمهورية الصين الشعبية الجديدة. (لي ون جيان ، 2001 : 67-70)

بالنسبة للصين اضطرت في بداية تأسيس الدولة إلى التركيز على الشؤون الداخلية بسبب حاجتها إلى إحداث نهضة بالإضافة إلى انفجار الحرب الكورية وتوتر الأوضاع في مضيق تايوان ولم تقم الصين هيكل تمثيلها الدبلوماسي الكامل ما عدا إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى وبعض الدول المجاورة كان موقف الصين من قضية الشرق الأوسط في هذه المرحلة هو تأييد نضال شعوب الشرق الأوسط المتعدد القوميات ضد الإمبراطوريات والاستعمار من اجل الحصول على التحرر الوطني ولامت الصين الاستعمار لاغتصابه منطقة الشرق الأوسط ووقفت الصين موقف المحايد في النزاع العربي

الإسرائيلي واتخذت سياسة الانتظار والترقب وزادت تبادلها مع دول المنطقة وبذلت الجهود للتوصل إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية معها.

الجدير بالذكر أن إسرائيل أعلنت يوم 9 يناير 1950 اعترافها الرسمي بجمهورية الصين الشعبية، والمعروف أن إسرائيل كانت دولة مولودة حديثا في حالة خاصة فاحتاجت إلى الاعتراف الدولي بها فأرجات تبادل الاعتراف مع الصين الجديدة خاصة أن إسرائيل لم يكن لديها علاقات مع حكومة الحزب الوطني في تايوان. كان لطلب إسرائيل صدى حسن لدى الصين حيث رد السيد شو ان لأي رئيس مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني فورا بالترحيب والشكر، وبعد ذلك اتصلت الصين وإسرائيل لإقامة العلاقات الدبلوماسية ولكن هذه الاتصالات توقفت بسبب ضغط أمريكا وفي عام 1954 عاود الطرفإن الاتصالات وطلبت إسرائيل بوضوح إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين، لكن الصين كانت قد عدلت سياستها تجاه الشرق الأوسط بعد مشاركتها في مؤتمر باندونج 1955 واهتمت بتطوير علاقاتها بالدول العربية وردت سلبيا على طلب إسرائيل إقامة العلاقات الدبلوماسية فضاعت فرصة أخرى لإقامة هذه العلاقات بين الدولتين. (لي ون جيان ، 2001 : 67-69)

المرحلة الثانية: من أواخر الخمسينيات إلى وأوسط الستينيات :

تقدمت العلاقات سريعا بين الصين والدول العربية وأقامت الصين علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول العربية حيث تعرفت على الدول العربية بعد مشاركتها في مؤتمر باوندنغ ورغبت في تنمية علاقاتها معها، وفي هذه الفترة نشطت حركات دول الشرق الأوسط للحصول على الاستقلال وتغيرت الأوضاع السياسية في بعض الدول، وقد أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع مصر وسوريا واليمن والعراق والمغرب والجزائر والسودان وغيرها من الدول التي حصلت

على استقلالها وحاربت الإقطاع والاستعمار وانتقدت الصين بعض الدول الشرق الأوسط المائلة إلى الغرب.

بعد انفجار حرب الشرق الأوسط الثانية العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 المعروفة بحرب السويس تغير موقف الصين تغيرا كبيرا تجاه النزاع العربي الإسرائيلي، فأيدت الصين بوضوح مصر عندما تعاونت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في الهجوم عليها، واستمرت الصين بعد ذلك في تأييد الدول العربية وشجعت فلسطين ضد إسرائيل، وقدم السيد شو أن لأي رئيس الوزراء الصيني خمسة مبادئ للعلاقات بين الصين والدول العربية أثناء زيارته لمصر عام 1963 مما أدى إلى زيادة توثيق العلاقات (وزارة الإعلام الصينية، 2000: 1-2).

المرحلة الثالثة: من أواسط الستينيات إلى أواخر السبعينيات : (وزارة الخارجية الصينية، 2001: 1-4).

تجمدت العلاقات بين الصين ومعظم دول الشرق الأوسط بسبب الثورة الثقافية الصينية والتي أثرت تأثيرا كبيرا على الدبلوماسية الصينية وبالإضافة إلى هذا ظهر عداء الصين ضد الاتحاد السوفيتي في سياستها تجاه الشرق الأوسط وذلك بسبب قطع العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي وتوسع الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط وتركزت السياسة الصينية على الاعتراض على سعي أمريكا والاتحاد السوفيتي للهيمنة على الشرق الأوسط.

لكن الثورة الثقافية في الصين عام 1966 أثرت في لدبلوماسية الصينية تأثيرا كبيرا فقد استدعت الصين سفراءها في دول الشرق الأوسط واحدا بعد آخر ولم تترك إلا سفيرها لدى مصر، وفي عام 1969 حصل السفراء على الموافقة للعودة إلى دول الشرق الأوسط وفي الفترة من عام 1965 حتى عام 1970 لم تقم الصين بزيارات عالية المستوى إلى دول الشرق الأوسط

وكانت الزيارات المتبادلة على المستويين الرسمي والشعبي قليلة، وبالطبع انخفضت قيمة التبادل التجاري من 140 مليون دولار عام 1966 إلى حوالي 80 أو 90 مليون دولار عام 1967 –عام 1968.

وفي الفترة من أوائل الستينيات إلى أواخر السبعينات حصلت القطيعة بين الصين والاتحاد السوفيتي وبدا في سياسة الصين الدبلوماسية جو عداء تجاه الاتحاد السوفيتي، وركزت على مقاومة أمريكا والاتحاد السوفيتي للهيمنة، وتبلورت سياستها تجاه الشرق الأوسط فيما يلي : (وزارة الخارجية الصينية، 2001: 1-3)

1- حسنت الصين علاقاتها مع الدول المائلة للغرب لتقاوم الهيمنة السوفيتية وعندما استعادت الصين مكانتها الشرعية في الأمم المتحدة عام 1971 ازداد التأثير الصيني في الشرق الأوسط حيث أقامت الصين العلاقات الدبلوماسية مع الكويت وتركيا ولبنان وقبرص على التوالي ومع الأردن عام 1977 .

2- أيدت الصين بعض الدول ضد التوسع السوفيتي، وكانت الصين قد ساعدت مصر والسودان وغيرهما على التخلص من سيطرة الاتحاد السوفيتي بمساعدات معنوية ايجابية في أوائل السبعينيات.

3- عارضت الصين بشدة حرب حزيران/ يونيو عام 1967 التي شنتها إسرائيل بمساعدة أمريكيا وتوسعها واحتلالها للأراضي العربية.

المرحلة الرابعة : من بداية الثمانينيات إلى بداية التسعينيات:

عدلت الصين سياستها تجاه الشرق الأوسط تعديلا جوهريا واتجهت إلى الواقعية فتطورت العلاقات تطورا كبيرا. ففي أوائل الثمانينيات انخفضت قدرة أمريكا والاتحاد السوفيتي على السيطرة على الشؤون الدولية، وأصبحت دعوة الدول العربية وإسرائيل قوية لإزالة النزاع بينهما

بعد حرب لبنان، وظهرت نقطة ساخنة جديدة في منطقة الخليج بعد الحرب بين العراق وإيران، وقرر المؤتمر الثالث للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني أن يكون الاهتمام بالبناء الاقتصادي فأصبحت الصين في حاجة إلى بيئة دولية مستقرة يسودها السلام، لذلك أصبحت الواقعية أساس الاستراتيجية الخارجية وأكدت الصين على الدبلوماسية السلمية المستقلة وبالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط أكدت الصين على سلامته واستقراره ويدل على ذلك : (بان، 2017: 5-33)

1- تنمية العلاقات الكاملة مع دول الشرق الأوسط :

أولا : إقامة الصين علاقات دبلوماسية مع الدول العربية كلها بنهاية عام 1990.

ثانيا : ازدادت الزيارات المتبادلة بين قادة الصين ودول الشرق الأوسط فقد زار رئيس الدولة ورئيس الوزراء دول الشرق الأوسط كلها في الفترة من عام 1982 إلى عام 1990 وكذلك زار رؤساء دول الشرق الأوسط ورؤساء الحكومات ووزراؤها الصين وهو أمر لم يحدث منذ تأسيس الصين الجديدة.

ثالثا : زيادة التبادل الاقتصادي والتجاري والثقافي بين الصين ودول الشرق الأوسط زيادة كبيرة متخطيا الوضع الماضي الذي كان يهتم بالعلاقات السياسية فقط، وخلال هذه الفترة عقدت الصين عدة اتفاقيات للتبادل الاقتصادي، وبدا جذب رؤوس الأموال من دول الخليج.

2- الدعوة لحل مشكلة الشرق الأوسط سياسيا وبدون عنف والتأكيد على حل النزاع في الشرق الأوسط عن طريق التفاوض السلمي.

أصرت الصين على الحياد في حرب العراق وإيران وحاولت إقناعهما بالسلام، وبالنسبة للموقف في حرب الخليج فقد عارضت الصين اعتداء العراق على الكويت، وعارضت محاولة التحالف الغربي الذي ترأسه أمريكا في حل النزاع عسكريا، بل سعت على الحفاظ على علاقات

الصداقة مع الطرفين المتخاصمين وبالنسبة إلى المشاكل بين العرب وإسرائيل فقد غيرت الصين موقفها السابق بالتأكيد على الكفاح المسلح، وإدانة إسرائيل فاعترفت بإسرائيل ودعت العرب والإسرائيليين إلى التوصل إلى حل سلمي شامل وعادل ودائم عن طريق التفاوض وأعلنت رسميا آراءها الخمسة بخصوص مشكلة الشرق الأوسط ويعتبر هذا تغيرات هاما لسياسة الصين نحو المنطقة.

طابقت الصين سياستها تجاه الشرق الأوسط مع سياستها تجاه الاتحاد السوفيتي في الفترة من بداية تأسيس الجمهورية إلى أوائل الستينيات وهي سياسة تأييد حركات التحرر القومي في الشرق الأوسط ضد الهيمنة والاستعمار والإقطاع وكان هذا هو محتواها الأساسي واعتبرت الصين حركات الدول العربية وحركات القومية الراديكالية ضد الغرب كقوى تقدمية وبادرت بتنمية العلاقات معها وانتقدت دول الشرق الأوسط المائلة إلى الغرب وظلت علاقات الصين بها متباعدة، وفي الستينيات ساءت العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي فركزت الصين في المجال الدبلوماسي على التسابق الأمريكي والسوفيتي واعتبرته أصل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وتبنت إستراتيجية خط واحد للمعركة الدبلوماسية في تلك الفترة ولهذا أتت سياستها في الشرق الأوسط بنتائج ايجابية ضد الاتحاد السوفيتي، وفي الثمانينيات عدلت الصين سياستها الدبلوماسية تعديلا هاما ضخما، حيث أعلنت أنها لا تتحالف مع أي قوى عظمى أو تقيم علاقات إستراتيجية معها أنها سوف تقرر موقفها في الشؤون العالمية وفقا لما إذا كانت صحيحة أم خطا ووفقا لمصالح الشعب الصيني على أساس نظام تحكم العلاقات على أساس أيديولوجي أو على أساس نظام المجتمع ولا تقسم الأعداء والأصدقاء طبقا لموقفهم تجاه أمريكيا والاتحاد السوفيتي لذلك أصبحت السياسة الصينية أكثر واقعية وبدأت الصين تنمية علاقات اشمل مع دول الشرق الأوسط. (لي ون جيان، 2001: 69-70)

1-وفي مجال الصراع العربي الإسرائيلي ظلت الصين تؤيد الجانب العربي لوقت طويل، واتخذت موقف النقد الشديد لإسرائيل لذلك كانت العلاقات بين الصين والدول العربية وبين الصين وإسرائيل غير متوازنة. والأسباب الأساسية لهذا الموقف هي : اعتداء وتوسع إسرائيل في حرب السويس، وحرب 5 يونيو وحرب لبنان فكان على الصين أن تنصر العدل وتقف بجانب المظلوم كما انتقدت الصين استخدام أمريكا لإسرائيل في نزاعها مع الاتحاد السوفيتي في أنشطة الشرق الأوسط وكانت الصين تلوم إسرائيل لاستغلالها كأداة للهيمنة وتجد في النزاع العربي الإسرائيلي بيئة صالحة للنزاع الأمريكي السوفيتي لفترة طويلة وذلك رغم أن إسرائيل كانت تظهر الصداقة للصين، إلا انه كان من الصعب تحسين العلاقات الصينية الإسرائيلية حتى بعد تغير الأوضاع الدولية والداخلية، في فترة الثمانينيات غيرت الصين موقفها من لوم إسرائيل متفردة وبدأت الاتصال بإسرائيل لكن نظرا لتعاملها مع عدد كبير من الدول العربية كان من الصعب إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين واستمر الوضع إلى نهاية الحرب الباردة.

2- أثناء الحرب الباردة مالت العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط إلى أن تقتصر على المجال السياسي مع وجود تبادل ضئيل في المجالات الأخرى.

أقامت الصين العلاقات الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط كلها تقريبا في نهاية الحرب الباردة وبنت علاقاتها معها على أسس سياسية، ولم تحدث تطورات في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة، والسبب الأول هو أن الظروف التاريخية للعلاقات الدولية في هذه الفترة كانت التنازع السياسي والعسكري والسبب الثاني أن الصين لم تكن تركز على بناء الاقتصاد (قبل الإصلاح والانفتاح) ولم تهتم بالتبادل الاقتصادي الدولي، في أوائل الثمانينيات عدلت الصين سياستها الدبلوماسية لكن حجم التعاون والتبادل بين الطرفين في المجال الاقتصادي

ظل محدودا وتقدم ببطء وعلى سبيل المثال بلغ إجمالي الصادرات من الصين إلى الشرق الأوسط مليارا وستمائة مليون دولار بينما بلغت الواردات من الشرق الأوسط إلى الصين 720 مليون دولار.

وقد مرت على العلاقات بين الصين والشرق الأوسط بمجموعة من التغيرات والفرص الايجابية حيث : (Annual Reports to Congress,2011: 19-20)

أولا : أعطى تحسن العلاقات بين العرب وإسرائيل الفرصة للصين لتنمية العلاقات مع إسرائيل ولا توجد مشكلة كبيرة في العلاقات الثنائية بين الصين وإسرائيل، والقومية الصينية واليهودية عانيا مصيبة مشتركة وهي أن كليهما كانتا ضحية للفاشيين، وقدمت الصين الملاذ لليهود المشردين، وبعد تأسيس دولة إسرائيل اتخذت حكوماتها موقف صين واحدة ورغبت في إقامة العلاقات الرسمية، وعندما تفاوض العرب مع إسرائيل تفاوضا مباشرا، قدرت الصين والأوضاع السياسية وأسرعت بإقامة العلاقات مع إسرائيل، وهذا هو التصرف الصيني الهام الذي اتخذته بعد الحرب الباردة في منطقة الشرق الأوسط حيث من ناحية مهد ذلك للتعاون الشامل بين الصين وإسرائيل اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وعلميا وفنيا وغيرها ومن ناحية أخرى جعل العلاقات بين الصين والدول العربية أكثر وضوحا وواقعية، وتؤيد الصين باستمرار الدول العربية لاستعادة الأرض المسلوبة وإعادة الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني كما تركد على ضمان الأمن لإسرائيل. (تشي بنغ، 2014: 7−27)

ثانيا : بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل، أصحبت الصين الدولة الوحيدة من الدول العظمى سياسيا في العالم التي تحافظ على علاقات جيدة مع أطراف النزاع ودول الشرق الأوسط كلها، فتلعب الصين دورا خاصا في عملية السلام والتنمية في الشرق

الأوسط بسبب هذه الميزة، وأشار السيد يهود يالي الصحفي الشهير من محطة تلفيزيون إسرائيل والناقد الشهير في مجلة القدس أن الفلسطينيين يفضلون سؤال الصين عن بعض الأشياء ولا يسالون دول أمريكا أو فرنسا أو أوروبا لأنهم يشكون فيهم. (خضير، د.ت: 38)

وبعد الحرب البارجة أصبحت النهضة الاقتصاديةمهمة أولى في استراتجيات دول الشرق الأوسط وظهرت في عملية التنمية الاقتصادي عوامل صالحة لنا ومنها أولا أن منجزات الصين الاقتصادية قد جذبت اهتمام دول الشرق الأوسط حيث ذكرت بعض الآراء أن أحوال وظروف الصين اقرب إليها من أحوال أمريكا وأوروبا فابدت دول الشرق الأوسط حمسا منقطع النظير في التعاون الاقتصادي مع الصين وعندما زار قادة الصين دول الشرق الأوسط كادت الدول المضيفة كلها أن تشير إلى تقوية التعاون الاقتصادي والفني الصيني وثانيا تنتقل بعض جول الخليج الرأسمالية من مصاف الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وقد بدأت الكويت والإمارات العربية المتحدة الاستثمار في الصين، وقد وضعت السعودية الصين كنقطة ثقل جديدة في مجال اقتصادها وتجارتها وأعلنت أنها تمارس انفتاحا كاملا على الصين في مجال الاقتصاد والتجارة وهذا مفيد للصين في جذب رأسمال الخليج وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الهامة فيه. (تشي بنغ، 2014: 58)

أوضحت الصين موقفها الأساسي من حل مشاكل الشرق الأوسط في الوقت المناسب وفقا للتغيرات أوضاع المنطقة، لكنها اتخذت موقف التجاوز عن التفاصيل فادعى بعض العلماء الغربيين أن سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط لها صبغة أيديولوجية والحقيقة أن هذه السياسة مناسبة وواقعية حسب قدرة الصين وأثرها في الشرق الأوسط في السنوات الماضية وتحافظ

الصين على العلاقات السياسية الجدية والتعاون الاقتصادية والتجاري إلى حد ما مع دول الشرق الأوسط وفقا لهذه السياسة وقد اهتمت الصين بمشاكل الشرق الأوسط اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة وقد وأوضح السيد تشن تشي نائب رئيس الوزراء حاليا ووزير الخارجية السابق خمسة آراء رسمية لعملية السلام في الشرق الأوسط أثناء حديثه الصحفي في زيارته لخمس دول المنطقة وهي :

1- استمرار التفاوض السلمي في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة بخصوص مشاكل الشرق الأوسط ووفقا لمبدأ مبادلة الأرض بالسلام الذي أصدره مؤتمر مدريد.

2- تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وتجنب التصرفات الضارة بعملية السلام.

3- نبذ أي تصرف إرهابي وعنيف للمحافظة على امن الدول وحياة الشعوب.

4- مع استمرار عملية السلام دعم التبادل والتعاون الاقتصادي في المنطقة ويجب على دول الشرق الأوسط ومنها الدول العربية وإسرائيل أن تقيم الثقة المتبادلة وان تزيل العداوة كي تحقق تنمية وازدراها مشتركا.

5- يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا مع أطراف الشرق الأوسط المعنية من اجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم، وترغب الصين في تقديم مساهمتها في هذا المجال.

وطبعا بظهور الأحوال الجديدة فلا بد من تعامل جيد معها وألا أنتجت آثارا ضارة في نمو علاقات الطرفين، ذلك وفقا لما يلي:

أولا : جعلت تغيرات هيكل الشرق الأوسط من الصعب على الصين التعامل مع دول الشرق الأوسط ، بعد الحرب الباردة ولا سيما بعد حرب الخليج برز التناقض بين دول الشرق الأوسط، وحدث تفكك شديد بين الدول العربية وازدادت تناقضاتها مع الدول غير العربية

وهذه التناقضات تتعلق بالمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها وأصبحت حادة ومعقدة للغاية وهكذا يكون تعامل الصين مع هذه العلاقات اختيارات لسياسات الصين نحو الشرق الأوسط إذ يجب أن تحافظ الصين على الصداقة مع هذه الدول وفي نفس الوقت أن تجنب التدخل في خلافاتها. (عبد الملك ، 1999: 105)

ثانيا : أصبح الشرق الأوسط هدفا لنزاع الدول الكبرى في عملية تشكيل الأقطاب المتعددة والذي لا يمكن تركه إذا أرادت هذه الدول أن تحصل على مكانة متميزة وذلك بسبب أهمية الشرق الأوسط في السياسة وبسبب توافر منابع النفط فيه والشرق الأوسط هو قاعدة تموين النفط للغرب وأيضا سوق هام في مجالات البضائع والقوى العاملة والأسلحة وجذب رؤوس الأموال وقد حددت أمريكا مكانتها الرئيسية في الشرق الأوسط بحرب الخليج وتحاول الانفراد بشؤون الشرق الأوسط وتتدخل الدول الغربية الأخرى في الشرق الأوسط عن طريق الوسائل الاقتصادية ولا زالت الاتصالات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط والعالم الغربي تحتل مكانة رئيسية، ولذا لا بد من الكفاح لتنمية العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط ولا سيما في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية حيث يتمتع الغرب بمزايا في مجال التكنولوجيا ورأس المال وجودة البضائع وغيرها مما يشكل ضغطا على مشاركة الصين في التنافس الاقتصادي في الشرق الأوسط. (شينخوا، 2016: 22-42)

ثالثا : تستغل سلطة تايوان حركتها الاقتصادية النشيطة في الشرق الأوسط لمحاولة فتح الطرق الدبلوماسية تحت مسمى التعاون الاقتصادي مما قد يؤدي إلى آثار سلبية في علاقات الصين والشرق الأوسط لقد كانت زيارة السيد لي دنج جو إلى الشرق الأوسط في

ابريل 19952 مثلا ضارا جدا في هذه المنطقة فقد زار قادة تايوان الآخرون دول الشرق الأوسط لكن للان لا تزال معظم دول الشرق الأوسط لا تقيم علاقات رسمية مع تايوان لتجنتب الأضرار بالعلاقات مع الصين لكن كثير منها تحتفظ بعلاقات اقتصادية وتجارية وفنية وعلمية وعسكرية مع تايوان سرا ولتايوان مكاتب تمثيل أو مكاتب في كثير من دول الشرق الأوسط ولبعض دول الشرق الأوسط مكاتب تجارية في تايوان، وبعضها أعلن تأييد دخول تايوان الأمم المتحدة، وسوف تفسد العلاقات الواقعية المستمرة بين تايوان وهذه البلاد إلى تخلف العلاقات السياسة بين الصين وقليل من دول الشرق الأوسط وتؤدي إلى آثار سلبية على قضية توحيد الصين. (تشانغ هوا، 2011: 1-4)

المرحلة الخامسة: من بدايات التسعينيات إلى 2011م:

أصبحت الصين من الدول المستوردة للنفط العربي بسبب نموها الاقتصادي السريع، إذ أنها ثاني دول العالم مستهلكة للطاقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتعتمد على الغاز المستورد من دول آسيا الوسطى وإيران، وقد زادت احتياجاتها للنفط عام 2011 أكثر من 55.2% بمقدار 33% وقد زادت حاجتها للبترول العربي سنويا 5% ما بين 2011-2015 ويمكن مقارنة ذلك مع نموها السنوي ما بين 2006-2011 ولهذا فإنها اعتمدت على الدول العربية النفطية لاستيراد البترول من الشرق الأوسط وبالذات الأمر الذي طور علاقات الصداقة والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية في الفترة من 1991-2015.(china's appetite forailioports increases, 2011 : 1-3) .

تعتبر السعودية من أكثر الدول التي تستورد الصين منها البترول لاستهلاكها وحسب أرقام 2009، كان البترول المستورد من السعودية يشكل 21% من نسبة البترول المستورد في الصين ثم تليها انغولا 16% ثم إيران 11% ثم روسيا 8% السودان 6% وسلطنة عُمان 3%

وبقيـة الـدول الأخـرى 19% وحسب أرقـام الإحصـاءات فـإن 50% مـن البتـرول يسـتورده الصـين من الدول العربية و10% من بقية دول الشرق الأوسط الأخرى وفـي هذا المجال فإن الصـين قـد اهتمت بزيادة الاهتمام بقوتها الصينية .(Annual Reports to Congress , 2011 : 20) .

ان اسـتهلاك الـصين المتزايـد مـن الطاقـة دفعهـا للتعـاون الوثيـق فـي مجـال مـشاريع نقـل الطاقـة مـن بحـر قـزوين مـن أوروبـا والـشرق الأوسـط إلـى جنـوب آسـيا وشـرقها، حيـث أنهـا الـربط منطقـة الخلـيج العربـي وبحـر قـزوين والـصين ضـمن الإسـتراتيجية الـصينية الجريـدة عبـر مـا تـسمى طريـق الحريـر الجديـد ، حيـث تـسعى لان تكـون كـل مـن تركيـا وسـوريا ضـمن هـذا الطريـق، وقـد تضمنت نشرة الصين في 19نيسان ابريل /2010 موضوعا موسوما سوريا في إستراتيجية طريق الحرير الصينية (البرصان، 2011 : 80).

وكمـا تعتقـد الـصين فـي إسـتراتيجيتها التـي تـسربت عـام 2001، انـه إذا كانـت الولايـات المتحدة الأمريكية بها قواعدها في المنطقة الغربية من الخليج العربـي فتـرى الصـين انـه لا بـد مـن تواجدها فـي المنطقـة الشرقية مـن الخلـيج العربـي وتشكيل محـور الـصين روسـيا الاتحاديـة، إيـران لحمايــة المــصالح القوميــة الــصينية فــي الــشرق الأوســط حيــث تــوافر مــصادر الطاقــة والتجــارة والاستثمارات وصفقات السلاح، وتؤكد الصين بأنـه يتوجب علـى الولايات المتحدة الأمريكيـة أن لا تتحكم في خطوط نقل البترول البحري، وهي مهمة لأجل ذلك أيضا اهتمت الصين بطرق النقل البري (شبكات خطوط أنابيب اوراسيا) (Lin, 2009 : 5-9) .

المبحث الثاني

موقف الصين من الثورات العربية والعلاقات بينها في ظل التحولات الإقليمية

تحاول الصين من خلال علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية أن يكون لها نصيب وافر من الطبق العربي، فهي كدولة عظمى أخذت تعزز بهدف تحقيق اكبر قدر من الهيمنة الاقتصادية بطرق سليمة، وتنأى من استخدام القوة والتدخل في الأمور الداخلية، لذلك فهي غلبا ما تعبر عن الثورات ببدائل دبلوماسية مثل تعبير التوترات والاضطرابات لذلك انتهجت الصين سياسة مغايرة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية واتبعت ما يعرف باستخدام القوة الناعمة، بهدف حماية مصالحها الوطنية، وقامت بتوثيق علاقات الصداقة مع دول المنطقة، مقابل تعزيز البلدان العربية علاقاتها السلمية مع الصين قد تدعم الصين موقف هذه البلدان في مجلس الأمن الدولي، وهذا ما يعبر عنه الصينيون أصحاب القرار بان الهدف هو الإبقاء على النافذة الإستراتيجية مفتوحة لتحقيق التنمية المنشودة .(المشاقبة، 2017 : 5-6).

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين التاليين :

المطلب الأول : العلاقات الصينية العربية في ظل التحولات الإقليمية.

المطلب الثاني : موقف الصين من ثورات الربيع العربي.

المطلب الأول

العلاقات الصينية العربية في ظل التحولات الإقليمية والدولية

يرى البعض أن العالم بدا بالفعل في مواجهة تحول جيوسياسي جديد يمثل في صعود قوى بازغة، على رأسها الصين وروسيا والبرازيل والهند، جنبا إلى جنب، مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وقد امتد النفوذ العالمي لهذه القوى إلى مناطق مثل أمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط والتي كانت حتى القرن العشرين خاضعة للنفوذ الأوروبي والأمريكي، ويتفق باراج خانا على أن الصعود الصين كقوة كبرى آثارا واضحة على النظام العالمي من الناحية الجيوسياسة وذلك لان الصين ستحركها المصالح التجارية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية، كما أنها ستميل إلى تشكيل تكتلات إقليمية لتعزيز مصالحها وحمايتها وستكون أكثر ميلا لرفض الاملاءات والضغوط الغربية.(الغندور 2014 : 29).

عموما، إن الوطن العربي والصين يواجهان على حد سواء تحديا مشتركا بإدارة العلاقات بينهما على نحو استراتيجي لكن في سياق إقليمي ويفتقر إلى اليقين وقد زادت مصادر الاضطراب في هذا السياق حدة بعد تحولات الربيع العربي بينما تأخذ مصادر حدة اللايقين في الازدياد ويفعل آثار تحولات الربيع العربي وبفعل تراجع الأداء الاقتصادي خاصة في الاقتصادات العربية التي تعتمد على نحو مفرط على الصادرات الطاقوية مع ذلك يبدو أن اللايقين السياسي الذي أفرزته تحولات الربيع العربي لم يؤثر بشكل لافت على مسار العلاقات العربية الصينية رغم تباين مواقف السياسة الخارجية الصينية والسياسات الخارجية لعدد من البلدان العربية حيال هذه التحولات (حمشي، 2017 : 24).

والجدول رقم (1) يثبت أن مستوى العلاقات العربية الصينية جيد وشبه ثابت رغم التحولات الإقليمية في المنطقة وثورات الربيع العربي .

الجدول رقم (1)

مستوى الواردات الصينية مع الشرق الأوسط في السنوات من 2010–2016 مقارنة مع الدول والكيانات الدولية الأخرى

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	بالمئة من الإجمالي
الشرق الأوسط	2.260	2.607	2.700	2.940	3.222	3.414	3.660	%48.1
إفريقيا	1.414	1.201	1.290	1.281	1.355	1.282	1.346	%17.7
الأمريكتان	413	464	546	549	658	842	1.005	%13.7
دول الاتحاد السوفياتي السابق أوروبا	521	610	718	748	815	1.005	1.257	%5
إجمالي الواردات	4.781	5.062	5.417	5.656	6.177	6.715	7.609	%16.5

المصدر : التيمي، ناصر، 2017، العلاقات السياسية : القضايا الصينية ندرة العلاقات العربية الصينية، بيروت، لبنان، 21–22–شباط 2017.

رغم أن الصين كانت تسعى خلال فترات الربيع العربي إلى تنويع وإرادتها من النفط، إلا أن نسبة اعتمادها على واردات الشرق الأوسط وإفريقيا لا تزال تمثل الثلثين أو ما يزيد عن خمسة

ملايين برميل يوميا في عام 2006 وهذا الرقم مرشح للزيادة وللتصاعد على المديين المتوسط والطويل نتيجة وجود عاملين مهمين وهما : (التميمي، 2017 : 21)

الأول : أن الشرق الأوسط ستبقى اكبر منطقة منتجة للنفط حيث من المنتظر أن تنتج أكثر من ثلث النفط في العالم خلال العقدين القادمين كما أنها من المتوقع أن تلبي ثلاثة أرباع نمو الطلب العالمي.

الثاني : جميع السيناريوهات الأكثر تشاؤما تتوقع ارتفاع واردات الصين من النفط، زيادة اعتمادها على الواردات النفطية من 61% في عام 2015 إلى 76–79% خلال السنوات العشرين القادمة.

وتفسير ذلك أن النخب العربية الحاكمة تقول أن العامل الاقتصادي مع الصين أهم من السياسي وأنها تتفهم طبيعة السياسة الصينية القائمة على الربط بين المصالح والمبادئ، أو أنها تتفهم مسوغات ممانعة السياسة الخارجية الصينية للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ومنها دول الشرق الأوسط وبالأخص الدول العربية التي حدثت بها ثورات الربيع العربي ولذلك فإن مسارات الحوار العربي الصيني متعدد المجالات التي عرفتها سنوات ما بعد 2011 حيث بنيت صحة الافتراض القائل بوجود اعتماد متبادل (Inter dependence) بين الاقتصادي والسياسي حيث يمكن للعلاقات الاقتصادية في حالة متقدمة من التشابك أن تشكل حالة من المناعة ضد تداعي العلاقات السياسية، كما يمكن في المقابل لأرضية سياسية مشتركة قائمة على الحوار أن توفر قضاء ملائما لتثمين مكاسب العلاقات الاقتصادية والدفع بها نحو الأمام (حمشي، 2017 : 24–25).

إن أهم ما تطمئن إليه البلدان العربية في مستقبل علاقاتها مع الصين ثلاثة مظاهر بارز، وهي : (لكريني، 2017 : 25–26) .

الأول : العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية وخاصة العربية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي.

الثاني : انخراط الصين المتنامي في المنظمات الدولية.

الثالث : تعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة.

وتلك المظاهر إنما تخدم هدف الصين في تقديم صورة ايجابية عن الصين الجديدة، في محاولة لمحو الصورة النمطية عن الصين الشيوعية غير المنضمة في الجماعة الدولية.

لذا فإن الصين كدولة اتبعت الطابع السلمي والقوة الناعمة في علاقاتها مع البلدان العربية، تحاول دعم المواقف العربية على أساس تحقيق العدالة ونصرة المظلومين، وهي بالتالي ترسم سياسة خارجية تنسجم وتحقيق مصالحها الوطنية وبخاصة أن الصين تسعى للحفاظ على نفوذها في ظل صراع الدول العظمى على مصالحها، لذا فإن الصين تهدف في المقام الأول إلى الحافظ على المصالح والمكانة الدولية العالمية، وهي تطور سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، هذا لا يتناقض مع مكانتها وقوتها التي لن تضحي الصين بها، ولذلك فإن الصين تسعى إلى تأييد وموافقة الدول العربية بثبات بسلوك الطريق الذي تختاره كل دولة حسب نظامها وقناعتها، كما أنها تدعم كل المشاريع العربية التي تحل الخلافات بالطرق السلمية، وتدفع بعجلة التنمية المشتركة بين البلدان العربية والصين، مع إمكانية تحقيق تعاون أكثر في سبيل تحقيق التنمية المشتركة بين البلدان العربية والصين، والملاحظ خلال الفترة من 2011 –2017 أن الصين لم تتدخل في القضايا الخاصة بالبلدان العربية، فهي تقف مع مصالحها الشرعية وتدافع عن حقوقها الإنسانية، وحق تقرير مصيرها، وانطلاقا من هذا فإنها (الصين) تعارض أي سياسة أو هيمنة أو تدخل من شانه أن يضر بكرامة الشعوب العربية وكذلك فإنها تساندها في قضاياها ضد الإرهاب.(المشاقبة، 2017 : 11).

إلا أن الملاحظ أن هناك عقبة في تطوير العلاقات الصينية العربية وهي علاقات الصين المتطور مع إسرائيل كما أنها أصبحت محددا أساسيا في مواقف الصين تجاه القضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي وتأكيد ذلك يظهر في ميل الصين إلى التعاون الاقتصادي مع العرب وليس الميل إلى التعاون السياسي باستثناء مكافحة الإرهاب وفق المفهوم الصيني (الحمد، 2017 : 8).

ومن العقبات الاخرى نحو تطور علاقات العرب بالصين مستقبلا محاولة الصين المزاوجة بين تحقيق المصالح الاقتصادية والأمنية والعسكرية مع إسرائيل والمحافظة على موقف أخلاقي عام تجاه صفوف الشعب الفلسطيني فهي في نهاية لم تعد نصيرا دوليا يدعم المقاومة الفلسطينية المسلحة لا سياسيا ولا عسكريا بل تطالب الفصائل الفلسطينية بالسلام مع إسرائيل وبان يكون الانسحاب العسكري الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وفق اتفاق يتم التوصل إليه لا وفق قرارات مجلس الأمن الدولي فقط، غير أن تطور علاقات إسرائيل مع الصين افقد الفلسطينيين والعرب ظهرا دوليا مهما، حيث كانت الصين ترى أن إسرائيل أداة استعمارية أصبحت تقيم معها علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وأمنية متعددة المستويات منذ العام 1992، وما دفعها إلى تعديل موقفها وسياساتها ومقارباتها في التعامل مع القضية الفلسطينية.(الحمد، 2017 : 10).

وحسب رأيي فإنه يمكن تطوير العلاقات الصينية العربية من خلال طرق ووسائل متنوعة منها :

1- العمل على تبادل الخبرات والوثائق والمعلومات والأفكار السياسية والاقتصادية والثقافية بين المؤسسات الحكومية في البلدان العربية والصين وكذلك بين الأفراد من الطرفين.

2- العمل المستمر على تحسين وتطوير العلاقات الثقافية بين الصين والعرب وتعلم لغة الطرفين.

3-إجراء الدراسات والأبحاث وعقد الندوات والمحاضرات والمناظرات والدراسات بين الطرفين الصيني والعربي أي بين مؤسسات كلا الطرفين.

4- العمل على توفير قواعد معلوماتية مستمرة بين الطرفين وبناء الإفطار وتطوير مجموعات العمل الاقتصادي والسياسي والثقافي بينهما.

5- العمل على إفهام الطرف الصيني القضايا الإستراتيجية بالنسبة للعرب منها القضية الفلسطينية، حق الشعب الفلسطيني في المقامة والقضايا المتعلقة بالإرهاب والتطرف.

6- العمل على تحسين زيادة التبادل التجاري والاقتصادي بين الطرفين ونقل صناعات التكنولوجيا الصينية للوطن العربي.

7- العمل على منح الشركات الصينية امتيازات التنقيب عن البترول في البلدان العربية كما هو الحال في السودان.

8- العمل على إنشاء وتأسيس مناطق للتجار الحرة بين الصين والبلدان العربية لما في ذلك من فوائد كثيرة لكلا الطرفين.

9- مشاركة العرب للصينيين في قضاياهم العادلة من خلال دعمها وتأييدها وكذلك يتوجب على الطرف الآخر وهو الصين تجاه قضايا العرب العادلة.

10- العمل على تعزيز دول السفارات والقنصليات العربية وبثات الجامعة العربية المتنوعة لدى دولة الصين.

11- استغلال العرب العامل النفط والثروات الطبيعية في دعم الصين للبلدان العربية في التنمية والتكنولوجيا والاقتصاد.

المطلب الثاني

موقف الصين من ثورات الربيع العربي

إن ثورات الربيع العربي قد تتابعت في موجات واحدة تلو الأخرى، توافق بعضها مع البعض في كثير من الأحداث التي تشابهت أحيانا في مجرياتها في أحيان أخرى، قد يجمعها إلى حد كبير دافع رئيس وهو الرغبة في التغيير والتحول إلى نظام غلبا عليها طابع القمع والاستئثار استمرارية لنفس نمط أنظمة الحكم وحتى إن ارتدت ثيابا عصرية على أيدي أجيال جديدة بنفس النهج والأفكار القديمة وقد تعاملت الصين مع ثورات الربيع العربي حسب خصوصية كل بلد وكل ثورة.(حسن، 2013 : 25).

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : سياسة الصين تجاه الثورات العربية.

ثانيا : المتغيرات الإستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية بعد ثورات العربية العربي.

أولا : سياسة الصين تجاه الثورات العربية

إن موقف الصين من ثورات الربيع العربي يقول على عوامل ثلاث : (البرصان، 2010 : 50)

الأول : المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الصينية وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأجنبية وعدم استعمال القوة في السياسة الدولية.

الثاني : معارضة التدخل الخارجي في هذه الدول التي تشهد ثورات داخلية .

الثالث : المصالح الصينية الوطنية، ولذا فإن الموقف الصيني يختلف من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف المصالح وعلاقات الصين التاريخية مع كل دولة.

ولذلك فإن الصين تتجنب التدخل العسكري وتسعى إلى توفير اكبر قدر ممكن من السلك والاستقرار لان هذا الدور يحقق لها مستقبلا آمنا في الحفاظ على التعاون الاقتصادي بعد انتهاء الأزمات من هنا أعلنت الصين محاربتها للإرهاب الذي تشهده المنطقة العربية وهي تقف مع البلدان العربية في محاربته، .(المشاقبة، 2017 : 7).

وقد كانت مواقف الصين مع ثورات الربيع العربي في البلدان العربية على النحو التالي :

1- الثورة المصرية:

اتخذت الصين في بداية الثورة المصرية موقف المترقب من أعمال الثورة التي حصلت في مصر، حتى تتضح معالمها الحقيقية، وحتى تتضح الصورة الداخلية لتلك الثورة حيث كانت قلقة من الداخل الصيني من أن التأثير بعدوى تلك الثورة، ودليل ذلك أنها استنفرت قواتها في الصين في أكثر من 13 مدينة تحسبا لأي عدوى ثورية تنتقل إليها، ووعدت الحكومة الصينية على لسان وزرائها ون جيان بو بالتنمية الاقتصادية لرفع مستوى النمو الخارجي فقد رأى بعض الخبراء الأمريكيين أن الصين سوف تستفيد من انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بثورات العالم

العربي وذلك بتعزيز نفوذها وحماية مصالحها وهيمنتها خاصة في شرق قارة آسيا.(باكير، 2011 : 102-107).

إن الأحداث السياسية في الوطن العربي عامة وفي مصر خاصة شغلت البلدان ذات العلاقات مع الصين الأمر الذي جعل الصين تنشط على الساحة الدولية بطريقة مدروسة للحفاظ على علاقاتها مع البلدان العربية وبالتالي الحفاظ على مصالحها، لذا نرى أن مواقف الصين جاءت منسجمة مع ثورة 25 يناير، واعتبرت أن تلك الثورة هي وجه من وجوه التعبير، والديمقراطية ويرى فيه الشعب تحقيق للمصلحة الوطنية المصرية.(المشاقبة، 2017 : 8).

وكانت وزارة الخارجية الصينية قد أعلنت في 10 شباط / فبراير 2011 أن على مصر أن تقرر شؤونها بنفسها، حيث كانت الصين ضد التدخل الخارجي في الثورة المصرية ، خاصة أن النظام المصري السابق كان يسير في فلك السياسة الأمريكية، كما كانت تعتبر إسرائيل كنزا استراتيجيا لها في الشرق الأوسط، ولكن بعد سقوط النظام قام نائب وزير الخارجية الصيني تشاي جيون بزيارة القاهرة في 9 آذار /مارس 2011، ولمدة يومين مذكرا القادة الجديد بالعلاقات التاريخية بين البلداين وأنهما رمزا من رموز عدم الانحياز منذ لقاء شو إن لأي بعبد الناصر في مؤتمر باوندنغ عام 1955، ومع اندلاع الثورة كان في مصر حوالي 1800 من الرعايا الصينيين و1300 من رعايا تايوان التي تعتبر الصين نفسها مسؤولة عن رعايتهم، وذلك نتيجة لأهمية مصر بالنسبة للصين قام وزير الخارجية الصيني بزيارة القاهرة أيضا في 2أيار /مايو 2011 لتثبيت المصالح الصينية مع مصر وتحقيق فرص التجارة الاستثمار فيها في صراع واضح مع الشركات الأمريكية التي كان لها اليد الطولي في عهد النظام السابق . (China's foreign policy , 2011 : 1-3) .

2- الثورة التونسية :

كانت ثورات الربيع العربي قد بدأت في تونس، حيث كانت تبدو الصورة من خارج تونس هادفة إلا من مظاهرات ومنازعات هنا وهناك، ولكن ما إن اندلعت المظاهرات والمنازعات والاحتجاجات واجتاحت المدن الرئيسية حتى اتضحت الصورة الحقيقية من هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعزال النظام الحاكم عن الأغلبية العظمى من الشعب، وسرعان ما أدرك الرئيس زين العابدين بن علي أن الموقف تخطى حواجز العلاج وانطلقت مطالب التغيير فترات الحكم والبلاد واثر السلامة في ملجئه بعيدا عن الاحتكاك المباشر بالتيارات الثائرة ضده.(حسن، 2013 : 33-34).

كان موقف الصين من الثورة التونسية التي كانت أول الثورات العربية تجلى في إعلانها احترام إرادة الشعب التونسي حيث أرسلت الصين نائب وزير الخارجية الصيني تشاي جيون إلى العاصمة تونس في 7 آذار/ مارس 2011 حيث التقى مع رئيس الوزراء التونسي، وأكدت الصين على أهمية التعاون معها، وقدمت لها مساعدات قدرت بسبعة ملايين دولار لمواجهة تدفق اللاجئين عليها من ليبيا، كما قدمت منحة لوزارة الدفاع التونسية قدرت بمليونين دولار وهبة مالية على شكل استثمارات قدرها 6 ملايين دولار، حيث أن المساعدات الصينية المقدمة من الصين لتونس تنبع من مبادئها في السياسة الخارجية القائمة عن استخدام القوة الناعمة وكسب التعاطف الشعبي من خلال اهتمامها في المساعدات بالنسبة التحتية التي تحقق مصالح الصين الإستراتيجية في المستقبل . (plenser and pantuia: 2011 : 1-3) .

3- الثورة اليمنية :

اتبعت الصين سياسة إستراتيجية إزاء الأزمة اليمنية وعدتها بصورة غير مباشرة مسالة شائكة، فهي من جهة ترى أن الأزمة اليمنية هي أزمة داخلية، وهذا يتطلب من الصين تحديد موقفها، ومن وجهة أخرى يتطلب تدخل السعودية وحلفائها من الصين وتحديد موقفها وهي التي ترتبط باليمن بعلاقات اقتصادية .(المشاقبة، 2017 : 8).

تربط الصين باليمن علاقات اقتصادية وتجارية، تاريخية حيث تستورد البترول وتعقد صفقات الأسلحة، ولذلك تميز الموقف الصيني بالغموض والحياد حتى تكتشف تطورات الموقف كان النظام اليمني السابق بقيادة الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح بتعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية يقلق الصين بتلك العلاقات وخاصة ما يحدث في القرن الإفريقي من قرصنة، لذا نرى أن الصين أرسلت أسطولها لتعزيز وجودها في المحيط الهندي من اجل حماية ناقلات البترول الصينية.(www.aljazeera.net)

إن الصين ترتبط مع اليمن بعلاقات اقتصادية شكلت للصين عاملا استراتيجيا مهما بسبب أن اليمن يحتل موقعا جيواستراتيجيا مهما، وفي المقابل ترتبط الصين مع السعودية ودول الخليج العربي بعلاقات قوية، لذا اتخذت كما أسلفنا الصين موقفا محايدا في بداية الأزمة وذلك انسجاما مع محددات سياسة الصين الخارجية فعكفت على دراسة الأزمة من جمع جوانبها، نظرا لحساسية الموقف، ولم تنخرط في دعم أو تأييد أي من أطراف الصراع في اليمن، لكنها دعت السعودية إلى وقف غاراتها على اليمن، إلا أنها لم تدين ذلك، بل دعت إلى صل الأزمة اليمنية

بالطرق السياسية السلمية، وعادت في عام 2015 لتعبر عن قلقها من استمرار الأزمة اليمنية داعية جميع الأطراف المتحاربة إلى وقف القتال.(المشاقبة، 2017 : 9).

4- الثورة الليبية :

هناك مصالح لا يمكن إنكارها بين الصين وليبيا، إلا أن سياسة ليبيا في عهد النظام السابق كانت في حالة توتر دائم وخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت بين الصين وليبيا صفقات أسلحة وتعامل تجاري، وكانت الصين قد عارضت قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الذي ينص على التدخل الدولي لحماية الشعب الليبي من بطش نظام القذافي، فتغيب الصين عن التصويت رغم انتقادها لسياسة القمع التي يمارسها النظام الليبي السابق ضد الشعب الليبي، ولكنها في النهاية استقبلت وفد المجلس الانتقالي للثورة رغم أنها لم تعترف به رسميا تحت ذريعة عدم التدخل في شؤون ليبيا الداخلية وضد تدخل حلف الناتو في ليبيا وتبرر الصين موقفها من ثورة الليبيين هو خوفها من تقسيم ليبيا وعدم استقرارها، وكان يوجد في ليبيا مع اندلاع الثورة الليبية ما يقارب ثمان وثلاثين ألف صيني، وقدرت الاستثمارات الصينية في ليبيا 18.8 مليار دولار (parello and pantucci, 2011 : 1-4).

لذا نرى أن الصين اعترفت بالمجلس الانتقالي الوطني الليبي كسلطة حاكمة، وأكدت أنها ستعمل مع المجلس في تنمية العلاقات الثنائية، وكانت تأمل أن تبقى كافة المعاهدات والاتفاقيات مع ليبيا سارية المفعول في المقابل عبر المجلس الوطني الانتقالي عن سعادته بهذه الخطوة، وقد بررت الصين هذا الاعتراف بتمكن المجلس من سيطرته على معظم أراضي ليبيا،

واتساع رقعة تمثيله للشعب الليبي، وتعهده بتأليف حكومة تضم كافة أطياف الشعب الليبي.(المشاقبة، 2017 : 9).

كانت علاقات الصين مع ليبيا فرصة للصين من اجل تحقيق الأهداف التالية : (حسن، 2013 : 27) :

- استمرار شراء النفط والبترول الليبي والمواد الطبيعية .
- ليبيا فيها ارض خصبة للاستثمار الصيني.
- مشاركة الصين في إعادة الأعمار والبناء في ليبيا بعد انتهاء أعمال الثورة الليبية.
- بناء أجهزة الدولة الليبية الجديدة، وتوحيد القوات المسلحة.
- إعادة ليبيا كما كانت عليه آمنة مستقرة وآمنة في الداخل والخارج.

5- الثورة السورية :

قامت الصين بمعارضة الضغط الدولي على النظام السوري وإدانته في مجلس الأمن الدولي، وقد عارضت إسقاط النظام السوري الذي كانت لها صفقات أسلحة معه منذ سنوات طويلة مضت، وقد أصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانا انتقدت فيه الضغوط الدولية التي تمارس على النظام السوري بعد مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشار الأسد بالتخلي عن السلطة، معتبرة أن مستقبل سوريا يحدد أبنائها داخليا.

وفي هذا الصدد قال الناطق الإعلامي باسم الخارجية الصينية ماتشاوش في موقع وزارة الخارجية الصينية على الانترنت : إن بلاده تتابع بانتباه كبير مجريات الأحداث في سوريا وانه يتوجب على كافة الأطراف في الداخل السوري أن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس وان

تتخلى عن العنف في تصريحات تمثل تكرارا لموقف الصين.(بيان وزارة الخارجية الصينية، 2011 : 3) .

وفي تحليل الموقف الصيني إزاء الأزمة السورية نرى أن سوريا تمثل الحليف الاستراتيجي للصين، من خلال دعمها الموقف الروسي وكذلك فإن سورية ترتبط بعلاقات قوية مع إيران التي ترتبط بها الصين بعلاقات قوية متشعبة وبالتالي تسعى الصين إلى إيجاد سبل سريعة لإنهاء الأزمة السورية وكان موقف الصين واضحا منذ بداية الأزمة من حيث رفضها اللجوء إلى التدخل العسكري واستخدام القوة وكذلك رفض التدخل في الشؤون الداخلية بهدف الحفاظ على سيادة الدولة السورية وهيبتها وكذلك عبرت عن رفضها الشديد لفرض عقوبات على سوريا وهي بكل تلك المواقف إنما تعبر عن رفضها الشديد لدور الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المهيمنة في بسط النفوذ والسيطرة على سوريا التي تعدها الصين حليفا استراتيجيا لها في المنطقة ، لذا فهي تدعم كل السبل التي من شانها أن تقود إلى اعتماد الصين وسائل دبلوماسية وسلمية لحل الأزمة.(المشاقبة، 2017 : 7).

والمسالة السورية متشعبة، فهي من جهة أخرى تهيئ (سوريا) للأجواء الآمنة للحفاظ على العلاقات الصينية الإيرانية، فالصين تخشى أن تتأثر إيران الحليف الاستراتيجي للصين في الشرق الأوسط بالأزمة السورية، إذ أن تأثر إيران بالأحداث الدائرة سلبا أو إيجابا في مكانة الصين في الشرق الأوسط، والبلدان العربية بوجه خاص.(المشاقبة، 2017 : 8).

ثانيا : المتغيرات الإستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية بعد ثورات الربيع العربي:

إن العلاقات العربية الصينية لها أبعادها الإستراتيجية ويمكن تطويرها بعد الثورات العربية بسبب ماتخشاه الصين من الهيمنة العربية التي ترفضها الصين والدول العربية وإيران

وحتى تركيا كما انه لا يوجد صدام حضاري بين العرب والصين، كما يروج دعاة صدام الحضارات في الغرب بل إن هناك تقارب شديد بين العرب والصين.

ترى الصين أن هناك عدة عوامل مجتمعة، سياسية واقتصادية تغذي أكثر نوازع الربيع العربي، في البلدان العربية ربما أكثر من غيرها مثل ضعف المشاركة السياسية وترهل منظومة واليات السلطة، وتنامي أزمات الثقة والصراع على الحكم، بالإضافة إلى تأثيرات المناخ الدولي بفعل الأزمات الاقتصادية والتنموية، وكل ما ينتج عن ذلك من غلاء المعيشة واستفحال البطالة واتساع دائرة التهميش وتراكم الإحباط والتوتر في أغلبية الدول العربية، وهناك عوامل أخرى هامة، منها فقد الحكم الاستبدادي للشعبية الأساسية في مرحلة التحول الاجتماعي العربي، وتفاقم الأزمة الاجتماعية، وتدني معيشة الشعوب العربية منذ فترة طويلة، وإحباط التنمية الاقتصادية في مسيرة العولمة، وإثارة تواطوء هيمنة الدول الكبرى مع الاستبدادية المحلية لغضب الشعوب واستيائه، وتأجيج التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة(الكواكب، 2013 : 64-65).

ويرى الصينيون أن مستقبل العلاقات الصينية مع العرب مرهون بمعالجة تلك الأسباب التي أدت إلى تلك الثورات وان هناك أيضا بعض العوامل الثقافية التي أججت أحداث الربيع العربي مثل: (الكواكبي، 2013 : 65)

1) انتشار الظلامية الدينية.
2) الترسخ الطائفي والتعصبي.
3) بقاء التفكير البدائي المتخلف.
4) الإفراط في تبجيل القديم.

وفي ذلك فإن الانشداد إلى الماضي يشكل واحدا من المعضلات الأساسية للمجتمعات العربية، يمسك الماضي بتلابيب الحاضر.

إن الصين ترى انه لا بد من تطوير علاقاتها مع العرب بعد الثورات العربية في كافة المجالات، رغم ما تشهده المنطقة من موجات تغير وتحولات إلا أن السياسة الصينية قد نجحت في امتصاص الصدمات الناجمة عن تغير الأوضاع في المنطقة منتهجة سياسة عدم التدخل في سيادة الدول وقد انتهجت تجرب تنموية رائدة، وأصبحت الآن ضمن ما يسمى بالقوى الصاعدة وباتت القوة الاقتصادية العالمية الثالثة بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بحيث يمكن أن تكون القوة الاقتصادية الأولى في العالم عام 2020 ، ولذلك فإن الصين تأمل من بلدان الثورات العربية أن تستفيد من تجربتها في معالجة العلاقة المتوترة بين الانفتاح والنظم الحاكمة للقضاء على الضغوط السياسية الداخلية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي.(ليو، 2011 : 1-3).

تأمل الصين أن تتطور علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية بالبلدان العربية بعد ثورات الربيع العربي من خلال التضامن والتعاون في كافة المجالات والميادين لتحقيق المصالح المشتركة خاصة أن الصين لم ولن تسعى إلى فرض الهيمنة على ابلاد العربية لا بل تدعو وتسعى إلى تطوير العلاقات الصداقة والتعاون مع الدول العربية وإقامة نظام دولي في ضوء مبادئ التعايش الخمسة :الاحترام المتبادل للسيادة، ووحدة الأراضي، وعدم التدخل المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجانب الآخر، المساواة، والمنفعة المتبادلة.(ليو، 2011 : 2-4).

لقد تزامنت مناسبة حلول ستين عام تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والوطن العربي مع إصدار الحكومة الصينية في 13 كانون الثاني/ يناير 2016 الوثيقة الرسمية الأولى حول السياسات الصينية تجاه البلدان العربية، حيث أن تلك الوثيقة تستعرض السياسات

ومجالات وآفاق التعاون المشترك فضلا عن الروابط التاريخية التي تجمع بين الطرفين كما تضع الخطوط العريضة الأساسية لتوسيع وتعميق الصداقة التقليدية بين الصين والوطن العربي على المدى الطويل، كما تعبر عن استعداد الصين لدور أكثر نشاطا وفعالية في المنطقة العربية فضلا عن تطلعها لتحقيق تنمية مشتركة بين الطرفين الصيني والعربي.(حمشي، 2017 : 20).

وهناك توجه مشترك بين الصين والبلدان العربية نحو عدم تسييس التعاون الاقتصادي بين الطرفين خلال السنوات العشرين الماضية، وتأمل الصين من البلدان العربية بالتوقف عن تسييس التعاون والتكامل الاقتصادي العربي – العربي لان هذه الخطوة حتمية، والتردد بشأنها يؤشر على وجود حالة مستعصية مع ازدواجية المعايير لدى النخب العربية الحاكمة، حيث تجدها تختلف مع الصين سياسيا بسبب موقفها من الأزمة السورية (2011–2017) أو سبب علاقاتها مع إيران وإسرائيل لكنها لا تجد حرجا في التعاون معها اقتصاديا (حمشي، 2017 : 20–21).

ومجمل القول، انه من الضروري والحكمة تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والتشابك مع الصين، إذ أن ذلك أمر لا مفر منه بالنسبة للبلدان العربية وخاصة تلك البلدان التي حدثت بها ثورات الربيع العربي لذلك يجب على النخب الحاكمة أن تفكر ما يتطلبه هذا التشابك من استجابات وخطوات لتكييف على النحو الذي يعظم المكاسب والمصالح مستقبلا ويقلل من تكاليف الاقتصادات العربية وسياسات البلدان العربية.

الفصل الثانـي

محاور سياسة الصين الخارجية كقوة دولية

الفصل الثاني

محاور سياسة الصين الخارجية وتأثير سياستها على البلدان العربية

شهد العالم منذ بداية تسعينيات القرن العشرين مجموعة من التحولات والمتغيرات، بدأت تلك المتغيرات بتفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين واندلاع حرب الخليج الثانية، وفي هذه الأجواء المفعمة بالترقب والانتظار خرج الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب (George Bash) ، ليشير أن العالم يشهد نظام دولي جديد، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استثمار حالة الفراغ الاستراتيجي التي خلفتها تداعيات رحيل الاتحاد السوفياتي ، وبعد زهاء نصف قرن من الاستقطاب الثنائي والصراع الأيديولوجي الذي زج العالم في كثير من الأزمات والنزاعات العسكرية والاقتصادية والسياسية لتفرض الولايات المتحدة بعد ذلك قطبيتها على العالم من جانب واحد، مستثمرة في ذلك الكثير من المقومات التي لم تجتمع لغيرها من القوى الدولية الكبرى.(لكريني، 2005 : 1).

يتناول الباحث في هذا الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الأسباب والدوافع وراء امتلاك الصين القوى النووية وتأثيره على سياستها عربيا.

المبحث الثاني : الردع النووي والاستراتيجي للصين في آسيا.

المبحث الأول

الأسباب والدوافع وراء امتلاك الصين القوى النووية وتأثيره على سياستها عربيا

يعد بروز الصين كقوة عظمى في النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين تحولا هاما في توازن القوى الدولي والإقليمي، حيث شكلت مجموعة بريكس التي ترمز إلى الأطراف الأولى تسميات دول وهي البرازيل، وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا، حيث اقترح مصرف : غولمان ساكس" لأول مرة في تشرين الثاني /نوفمبر عام 2001 استخدام هذا اللفظ المختصر للإشارة إلى الدول الأربع التي يتطور اقتصادها بوتائر عالية، مع كل من البرازيل والهند وروسيا ومجموعة شنغهاي الصينية للتعاون، وهذا ما له من تأثير هام على السياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها مع الدول الأخرى ، في ظل منافستها في التجارة العالمية وامتداد علاقاتها الدولية، وخاصة مع منطقة ذات أهمية إستراتيجية مثل الشرق الأوسط التي تعتمد عليها الصين في الحصول على الطاقة وتصدير صناعاتها، وفي ظل الثورات العربية التي شهدتها الدول العربية، فإن الصين تحاول المحافظة على مصالحها القومية فيها، ولذلك تتبنى سياسة تتميز بالتوازن والاعتدال، تؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم(البرهان، 2011 : 35).

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الأسباب والدوافع لامتلاك الصين القوة النووية وتأثيره على الشرق الأوسط

المطلب الثاني : امتلاك القنبلة الذرية الأولى.

المطلب الأول

الأسباب والدوافع لامتلاك الصين القوة النووية وتأثيره على الشرق الأوسط

قبل أربعمائة عام كانت الصين في أوج قوتها ومجدها، بينما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية كانتا ضعيفتين ومشغولتين في مسالة بقائمها، وقد استمرت الصين متفوقة على الغرب حتى القرن السادس عشر، ولكن في الفترة اللاحقة توسع الروس والأمريكيون وتدهورت القوة الصينية وأخذت في الافول بعد حرب الأفيون (1840-1842) ، كما ظلت الصين أهم دولة في شرق آسيا لمدة تزيد عن خمسين عاما من الزمان، وشعر الصينيون أن بلادهم :" المملكة الوسطى" هي مركز الحضارة والعلوم والثقافة في العالم، وان الأجانب هم جماعة من الهمج، أو البرابرة، واستمر ذلك الوضع حتى تعرضت الصين في القرن التاسع عشر لطمع جارتها اليابان من جهة، والدول الاستعمارية التقليدية من جهة أخرى، ومن ثم أضحت الصين مسرحا للغزو الاستعماري الغربي، ومن اجل فتح بوابة الصين القديمة ونهب الثروة الصينية شن الاستعمار الغربي سلسلة من الحروب العدوانية الإجرامية شملت حربي الأفيون الأولى والثانية والحرب الصينية الفرنسية، والحرب الصينية اليابانية وبحلول عام 1900 قامت الدول الثماني المتحالفة بالهجوم على بكين والاستيلاء عليها واقتسام الأراضي الصينية (حمدي، 1996 : 17).

ويعتقد " ماركس" أن حرب الأفيون أحدثت ثورة في الصين، وفي هذه الثورة نرى أقدم إمبراطورية في العالم تتخبط في نزاعها الأخير، وفي الوقت نفسه نرى أيضا اشراقة فجر عهد جديد في آسيا كلها .(ماركس وانجلز، ب ت ، 21-23).

إن حرب الأفيون حطمت عزلة الصين وفتحت أبوابها قسرا وكرها أمام الاستعمار الغربي ووحشيته الذي جاء بأساطيله ومدافعه ولدك ثغور الصين واستعمر معظم أراضيها وتعرضت الأمة الصينية بأسرها للإذلال الغربي واضمحلال أمجادها التليدة وضياع هيبتها وكرامتها على

أيدي المستعمرين الغربيين ويسعى الكبرياء الصيني سعيا حثيثا للانتقام من الإذلال الغربي من جهة، واستعادة الأمجاد الصينية وهيبة الأمة الصينية وكرامتها من جهة أخرى، ولا يتأتي ذلك إلا من خلال دولة قوية عسكريا.

ويؤكد هذه المقولة ويؤازرها بيير بيارنيه في كتابه القرن الـ21 لن يكن أمريكيا عندما أشارا إلى أن الصين في انطلاقا الوثاب إنما تحاول أن تنتقم للاهانة التي أصابتها في القرن الماضي عندما التقت بالغرب، وهي ترغب ليس فقط من تجاوز هذا التاريخ الأليم، ولكن أيضا من الرد الصاع صاعين، كما يقولون.(الأهرام، 1998 : 1-2).

فالصينيون ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم مركز العالم، وحتى اليوم لا يزال الصينيون يتذكرون تاريخهم الغني ودروهم البارز في آسيا، ولا يزال مفهوم المملكة الوسطى عالقا في أذهانهم من ناحية أخرى عمقت خبرة الصين أثناء الهيمنة الاستعمارية عليها عدوانها للغرب فقد تم استقطاع العديد من أقاليمها عن طريق عقد اتفاقيات غير متكافئة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا وروسيا القيصرية، ولا تسعى الصين فقط إلى محاولة تصحيح هذا الوضع باستعادة أقاليمها المستقطعة بل أنها أيضا تريد تغيير خريطة العالم على نحو يكفل لها دورا يتناسب مع إمكاناتها البشرية والثقافية والجغرافية (عبيد، 1988 : 89).

والمحاور التي سيتناولها الباحث في هذا المطلب هي على النحو التالي:

أولا : مواجهة تهديدات الدول النووية العظمى :

وهناك عبارة قديمة للزعيم الصيني دينج شياو بنج (1904-1997) Deng Xiao Ping الأب الروحي للنهضة الصينية الحديثة وضعت في الصدارة لتبرير البرنامج النووي الصيني حيث قال : قد نكون من دونه أي دون البرنامج النووي" مضطهدين ويقضى علينا أصحاب نزعة الهيمنة ولهذا الحذر لدى الزعيم الصيني المخضرم جذوره التاريخية، فمنذ قرن

ونصف قرن، أي منذ حرب الأفيون اضطرت الصين لمواجهة قوى معادية، وحتى بعد نجاح الثورة الصينية في عام 1949، ظلت الصين تعاني أكثر من تهديدات الدول النامية الكبرى في ضوء التطورات السياسية على الساحة العالمية على النحو التالي :

1- بعد أن وضعت الحرب الكورية أوزارها في عام 1955، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الصين وفي عام 1985 تم كشف النقاب عن وثيقة بريطانية جاء فيها أن القادة العسكريين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ونيوزيلندا والنمسا قد تباحثوا أكثر من ثلاثين عاما حول احتمال استخدام الأسلحة النووية ضد الصين.(مجلة الخريف الوهمي، 1997 : 7).

2- أعلن الرئيس الأمريكي ايزنهاور في مؤتمر صحفي عام 1955 أن بلاده تستخدم الأسلحة النووية إذا اندلعت الحرب في الشرق الأقصى، وتأكيدا لذلك أعلن احد القادة البارزين في البحرية الأمريكية في 25 اذار/ مارس من العام نفسه، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعدت خطة لشن هجوم شامل على الصين.

3- عندما قصف الجيش الصيني إحدى الجزر القريبة من تايوان في أيلول/ سبتمبر عام 1958 اقر الرئيس الأمريكي ايزنهاور وثيقة تنص على احتمال استخدام الأسلحة النووية ردا على القصف الصيني وأرسلت العديد من الأسلحة القادرة على حمل الرؤوس النووية، كما تعرضت الصين لمرات عديدة من التهديدات الأمريكية في أعوام 1961-1968-1970 باستخدام الأسلحة النووية أو إجراء مناورات بالأسلحة النووية على مقربة من سواحلها البحرية.

4- عندما حدث اشتباك على الحدود الصينية السوفيتية في عام 1965 أعلن قادة الكرملين عن عزمهم على توجيه ضربة نووية وقائية ضد بكين.

ومن ثم كان أول ما عنى بذكره تصريح الحكومة الصينية الذي أصدرته عقب تفجيرها الذري الأول أن هدف التفجير في الوقوف في وجه السياسة الاستعمارية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم على التهديد والضغط النووي وأضاف انه لا يمكن أن تقف الصين مكتوفة الأيدي أمام التهديد النووي المتزايد الذي تباشره الولايات المتحدة الأمريكية لذلك تجد الصين نفسها مضطرة إلى إجراء التجارب النووي وتطوير الأسلحة الذرية.(مجلة السياسة الدولية، 1665 : 28).

ثانيا : كسر احتكار القوتين امريكا والاتحاد السوفياتي للسلاح الذري :

إذا كانت الدبلوماسية الصينية ترفض مبدأ نزع السلاح التقليدي، فإن موقفها من السلاح النووي يختلف عن ذلك اختلافا بينا، فهي ترى ضرورة البقاء على هذا السلاح وتؤكد الدبلوماسية الصينية إن امتلاك الصين للسلاح الذري لم يكن إلا وسيلة للضغط على القوى الذرية الأخرى لكي تقبل القضاء على السلاح الذري.(غالي، 1975 : 35).

وقد عبر تصريح حكومة بكين عن تلك السياسة حين قال : فالصين تصنع أسلحة ذرية لأنها تؤمن بجبروتها، ولا لأنها تنوي استخدامها ، ولكن الواقع عكس ذلك تماما فإن هدف الصين من وراء صنع أسلحة ذرية هو إنهاء احتكار الدول النووية للأسلحة الذرية والقضاء على تلك الأسلحة.(تصريح حكومة الصين، 1965 : 1).

لقد كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق من أوائل الدول التي امتلكت الأسلحة الذرية في العالم. واستخدما أسلحتها الذرية كورقة ضغط وتهديد مبطن ضد الدول غير النووية لفرض إرادتهما وسيطرتهما على الساحة الدولية، واصطدم الموقف الصيني المؤيد لحظر الأسلحة النووية وتدميرها تدميرا شاملا بالاستفزاز والتهديد من جانب الأمريكيين عندما اشتبكت

الصين عسكريا مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1958 في مضيق تايوان، ورفض الاتحاد السوفياتي السابق طلب بكين تزويدها بالمساعدة النووية، وكانت الصين آنذاك ما زالت في حاجة إلى المظلة النووية السوفيتية، وشعر الصينيون بالمرارة من الموقف السوفياتي واعتبروه تهديدا غير مباشر ضد بلادهم ومحاولة من جانب موسكو لممارسة نفوذها وإقناع بكين بقبول الدبلوماسية السوفيتية.

إن الاتحاد السوفيتي السابق حاولت أن تسيطر على المعسكر الشيوعي بعامته ومنه الصين الشعبية وذلك عن طريق احتكارها للسلاح الذري، وجعل الآخرين جميعا في حاجة إلى حمايتها، فإذا ما بدا للصين أن تتحرف عنها، فإنها تحرم من الحماية السوفيتية وتتعرض للأخطار ولا تجد من يعينها، لذلك عملت الصين لإنتاج السلاح الذري لتستطيع مواجهة الاستعمار الأمريكي دون حاجة إلى الحماية الذرية السوفيتية.(غالي، 1965 : 23).

ويقول احد المحللين السياسيين أن الهدف من امتلاك الصين للأسلحة النووية هو تحييد المزايا النووية للدولتين العظميين، لكي تتمتع الصين بحرية استخدام قواتها البرية الضخمة في تحقيق أهداف مخططها الاستراتيجي في آسيا، وهذه الأهداف هي إزالة النفوذ الأمريكي في غرب الباسفيك وجنوب شرق آسيا واليابان واستعادة تايوان، بالإضافة إلى ذلك فإن بكين بامتلاكها هذه الأسلحة ستحاول تشجيع قيام حكومات مؤيدة لها في الهند وان تحصل على اعتراف عام بأنها دولة عظمى في المجتمع الدولي وانه قد أصبح من حقها أن تؤخذ وجهة نظرها في الاعتبار عند بحث أية تسوية دولية.

ثالثا : إثبات الشخصية الصينية وزعامة الحركة الشيوعية

بعد نجاح الثورة الشيوعية في الصين، أعلن الزعيم الصيني ماوتسي تونج : " أن الصين قد نهضت من كبوتها مجددا، وهي لا تخفي طموحها إلى أن تكون في منتصف القرن المقبل

على أقصى تقدير واحدة من أقوى الدول إن لم تكن الأقوى على الإطلاق، ومن ثم لا تجد الصين مندوحة من التقارب مع الاتحاد السوفيتي الشقيق الأكبر للشيوعية وكان أول عمل دبلوماسي قامت به الصين الشعبية هو إبرام معاهدة الصداقة والتحالف والمعونة المتبادلة مع الاتحاد السوفيتي في 14 فبراير عام 1950. وقد بدأت الصين تخطو خطوات حثيثة لتحقيق مطامع الدولة الجديدة من تعزيز قدراتها الدفاعية وبناء قواتها المسلحة وصناعة الأسلحة الأكثر تطورا وخاصة الأسلحة النووية. ولتحقيق هذا الهدف وفي حزيران/ يونيه 1957، أعربت الحكومة الصينية للمستشار التجاري السوفيتي لدى بكين آنذاك عن أملها في أن تساعد بلاده الصين في تصنيع الأسلحة الأكثر تطورا، وجاء رد موسكو ايجابيا ووافقت على استقبال وفد الحكومة الصينية للتشاور حول المساعدة السوفيتية للصين في إنتاج القنبلة الذرية وتطوير تكنولوجيا الصواريخ من طراز P2 ووصل الوفد الصيني إلى موسكو في أيلول/ سبتمبر 1957، وأجرى مشاورات مثمرة مع الجانب الروسي وتمكن الطرفإن في 15 تشرين أول /أكتوبر 1957، من التوقيع على اتفاقية التكنولوجيا الجديدة للدفاع في موسكو، التي تنص على أن يساعد الاتحاد السوفياتي الصين في إنتاج القنبلة الذرية وتقديم المعلومات والمواد الفنية اللازمة لذلك.(غالي، 1965 : 23).

ولكن سرعان ما تبددت الآمال الصينية عندما قرر الاتحاد السوفيتي من جانب واحد في 20 حزيران/يونيه سنة 1959 إلغاء اتفاقية التكنولوجيا الجديدة للدفاع، مما غير من القيادة الصينية وتفاقمت الخلافات بين الطرفين، وصمم الصينيون على تطوير برامجهم النووية اعتمادا على النفس، إن النقض السوفيتي لم يوهن عزيمة الصين الشعبية لم يجعلها تتهيب العقبات الفينة والعلمية التي تعترض سبيلها بل ظلت تعمل وتبحث حتى أتيح لها هذا النجاح الذي حققته في

16 أكتوبر عام 1964 ثم ظلت تتابعه حتى فجرت قنبلتها الثانية في 14 مايو سنة 1965. . (Beijing 1993: 33)

وفي 19 تشرين أول /أكتوبر عام 1970 استقبل شوان لاي رئيس وزراء الصين الأسبق الصحافي الأمريكي الشهير ادجار سنو، وفي رده على سؤال حول الأسباب التي عجلت بتفجير القنبلة النووية الصينية ذكر شوان لاي : أن الأسلحة النووية الصينية ما زلت في طور التجرية وان الصينيين يشكرون الرئيس السوفيتي خروشوف الذي تخلى عن تعهده والتزامه ونقض معاهدة التعالون التي أبرمتها مع الصين في مجال الطاقة الذرية وسحب الخبراء السوفيت من الصين عام 1959 مما جعلنا نعتمد على أنفسنا لحل هذه المشكلة ومن ثم فجرت الصين القنبلة الذرية الأولى في عام 1964 في وقت أسرع من كان مخططا له.(مجلة الخريف الذهبي، 1997 :7).

ومن أهم أسباب حصول الصين على القوة النووية التطلع إلى زعامة الحركة الشيوعية العالمية والدفاع عن امن الدول الشيوعية لو هددتها الولايات المتحدة الأمريكية ومناهضة ما أسمته بكين " بالارتداد السوفيتي" عن الشيوعية الحقيقية، مما آثار مخاوف وتهددها في الهيمنة على العالم الشيوعي، فقد كان السوفيت يصفون الزعيم ماو بأنه مجنون نووي، ومن الممكن أن يخاطر بحرب نووي لكي يدفع إلى الإمام المصالح التوسيعية السوفيتية الصينية وإنهاء عزلة الأحزاب الشيوعية الأوروبية للصين في عامي 1962 و 1963، فالصين تبحث عن أي طريق يخرجها من عزلتها، ويمكنها من الاتصال بالعالم الخارجي، وذلك بغض النظر عن نوعية الدول التي تتعاون معها.(مجلة السياسة الدولية، 1976 :32).

رابعا : تطور الفكر الاستراتيجي النووي الصيني :

لم يكد يمر أسبوع على إلقاء قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما اليابانية حتى أعلن الزعيم ماوتسى تونج أن القنبلة الذرية لا يمكن أن تكون عاملا حاسما في الحروب، أن بعض الرفقاء يعتقدون أن القنبلة الذرية سلاح جبار، وهذا خطا كبير. (موسى، 1999 : 83).

وفي 6 آب/أغسطس عام 1946، ذكر الزعيم ماو مقولته الشهيرة : إن القنبلة الذرية نمر من ورق يستخدمها الرجعيون الأمريكيون لإرهاب البشرية، وتبدو مرعبة ولكنها ليست كذلك، وأضاف أن القنبلة الذري طبعا سلاحا فتاك، ولكن الشعب هو الذي يقرر النصر أو الهزيمة في المعركة.(مجلة الخريف، 1997 : 4).

وتجسد هاتان المقولتان للزعيم ماو آراء القيادة الصينية آنذاك تجاه التسلح النووي، فالصين تنظر إلى القنبلة الذرية باعتبارها نمرا من ورق وأنها ليسن مرعبة على أي الأحوال، وفي الوقت نفسه تستخف بالسلاح الذري الجديد انطلاقا من الاعتزاز بالقوة البشرية الضخمة في أراضيها، وتقلل العقيدة الصينية من أهمية تأثير الأسلحة النووية ضد الصين لاتساع مساحاتها وتوزيع السكان وكثرتهم وسواء بدأت الحرب بضربات تقليدية أو نووية فإن الجيوش المهاجمة ستواجه بالعمق واتساع الأراضي وكثرة السكان. (عطية، 1997 : 225).

وتجدر الإشارة إلى أن زيارة الزعيم ماو لموسكو في 2آب/ اغسطس عام 1957 كانت نقطة تحول جوهرية في الفكر الإستراتيجية النووي الصيني، فقد شاهد ماو والوفد المرافق له ثلاثة أفلام تسجيلية في الكرملين تضمنت العديد من الأسرار العسكرية السوفيتية في مجال القنبلة الذرية وتفجير القنبلة النووية وأبدى ماو إعجابه بالتفوق السوفيتي في مجال الأسلحة الأكثر تطورا وذكر أن الاتحاد السوفيتي قد كسر احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للذرة، وان الصين

يتحتم عليها أن تحذو حذو الاتحاد السوفيتي من اجل مقاومة الاستعمار، والحفاظ على سيادة البلاد وأمنها والدفاع عن النفس. (حمدان، 1999 : 305).

وعندما عاد ماو إلى بلاده طلب في اجتماع اللجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي الصيني الذي عقد في 21 يونيه 1958 أن تمارس الصين جهودها من اجل تفجير القنبلة الذرية والقنبلة النووية وتصنيع الصواريخ العابرة للقارات على أن يتم تنفيذ ذلك في غضون عشر سنوات، ولتحقيق هذا الهدف تأسست لجنة الدفاع الوطني للعلوم التكنولوجيا في 16 أكتوبر عام 1958 برئاسة Nie Rong Zheng (مارشال الأسلحة النووية الصينية) وأعلن أن " المخرج الوحيد للشعب الصيني هو التقدم واللحاف بالخصم والتفوق عليه وإلا سوف سيعاني الصينيون من اضطهاد الآخرين إلى الأبد.(مجلة الخريف الذهبي، 1997 : 17-18).

ومن ثم طرأت ثمة تطورات على الفكر الاستراتيجي النووي الصيني على نحو من الأنحاء ، يمكن إيجازها في نقطتين أساسيتين أما أولاهما : أن بناء القوة العسكرية النووية يؤدي إلى تفادي الحرب النووية وان الدول يجب أن تكون في حالة استعداد، دائم للحرب حتى تعيش بسلام، مما أثار تشاؤم العديد من الدول إزاء الصين باعتبارها قوة نووية غير مسؤولة ولا تفهم حقائق العصر النووي، والثانية أن الصين تعارض فكرة الحظر الشامل على التجارب النووية وتؤيد تواجد العديد من الدول النووية لان ذلك يفتح الطريق أمام كسر الاحتكار النووي لدى القوى النووية الكبرى(مجلة الخريف الذهبي، 1997 : 18).

خامسا : الصين تفجر القنبلة الذرية الأولى في 16 تشرين اول/أكتوبر سنة 1964 :

ربما لا تعرف الغالبية العظمى انه منذ تفجير أول قنبلة ذرية في العالم في 16 تموز/يوليو سنة 1945 والصين لم تدخر وسعا لاكتشاف أسرار هذا السلاح الرهيب ومتابعة تطوره.

وقد اتخذت الصين خطوات ايجابية وحاسمة لتدشين برنامجها النووي الخاص بها اعتمادا على نفسها وقدرتها لذاتية وإرادتها الصلبة بعد أن أثبتت الأحداث والتطورات اللاحقة لاكتشاف القنبلة الذرية أن الدول النووية الكبرى تفرض سياجا حديديا على أسرار هذا الاكتشاف العلمي الجديد وتضع العراقيل أمام الدول الأخرى حتى لا تقتحم المجال النووي.

لذا استدعت الصين كوكبة من علمائها الذين هاجروا في حقبة العشرينات إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لدراسة العلوم الذرية والفيزياء الذرية والكيمياء وعلوم الفضاء والتحقوا بمعهد العلوم الصينية الذي تأسس في آب/أغسطس عام 1949، أي بعد شهر من قيام الثورة الصينية وفي الخمسينيات عاد إلى الصين أكثر من مائتي طالب من الذين كانوا يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية والتحقوا بمعهد الدراسات الفيزيائية الحديثة الذي يضم بين أورقته لفيفا من العلماء الصينيين المتخصصين في الفيزياء الذرية، واضطلع المارشال النووي Nie Rong Zgeng بمسؤولية تطور العلوم والتكنولوجيا في الصين، وتأسست لجنة برئاسة رئيس وزراء الصين الأسبق شوان لأي تضم عددا كبيرا من العلماء الصينيين قامت بوضع خطة طويلة الأمد من عام 1956–1967 لتطوير الطاقة الذرية وتكنولوجيا الصواريخ.(بهاء الدين، 1997: 230).

فالبرنامج النووي الصيني، قام على عمل ألف عالم بالذرة، أربعة أخماسهم تخرجوا من مراكز الأبحاث السوفيتية، والخمس الخامس من المختبرات الأمريكية، أو بعضهم من الانجليزية والفرنسية، ولم يكن للأولين الخيار، فقد اجتازوا الحدود إلى سيبريا عام 1960 فيما كان زملائهم الروس يجتازون الحدود إليها من الجهة المقابلة، أما الاخيرون فقد تم استدعاؤهم إلى الصين للإسهام في انطلاقها، بدافع من وطنية جامحة أقوى من الترف المادي أو المفاضلات السياسية، وربما، أحيانا بدافع ضغط وإكراه.

وكانت الآمال تداعب الصين أن الشقيق الأكبر للشيوعية (الاتحاد السوفيتي السابق) سوف يمد يد العون والمساعدة الفنية للصين في المجال النووي، ولكن سرعان ما تبددت هذه الآمال من خلال حادثتين مهمتين : أما الحادثة الأولى فقد كانت في أكتوبر عام 1954 عندما قام الزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف بزيارة للصين للمشاركة في الذكرى الخامسة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، وفي جلسة المباحثات التي عقدها الطرفإن في جونانهاي (الكرملين الصيني) اطلع ماو نظيره السوفيتي أن بلاده تهتم بتطوير الطاقة الذرية والأسلحة لنووية وقد أعرب عن أمله في أن يقدم الاتحاد السوفيتي المساعدة للصين في هذا المجال، ولم يبد خروشوف تأييدا وحماسا لخطة الصين الخاصة بإنتاج القنبلة الذرية انطلاقا من الرؤية السوفيتية التي ترى أن تفجير القنبلة الذرية باهظ التكاليف، وان الصين والاتحاد السوفيتي أسرة واحدة وان مظلة نووية وحادة تكفي لهما، ولا توجد ثمة حاجة لان تضطلع الصين بالأبحاث الذرية ومن الأفضل أن تمارس جهودها من اجل البناء الاقتصادي وتطوير الإنتاج ورفع مستوى معيشة الشعب الصيني. (بيرميت،1978: 169).

وكانت الحادثة الثانية في ايار/مايو عام 1955 عندما زار بنج داهوا احد ابزر القادة الصينيين وقتئذ موسكو في طريق عودته إلى بلاده قادما من وارسو وبرلين، حيث التقى بالزعيم السوفيتي وطلب أن يتفقد أحوال الغواصة النووية السوفيتية، ولكن جاء رد موسكو مخيبا للآمال بعد يومين من المماطلة والتسويف، واستشاط المسؤول الصيني غضبا عائدا أدراجه وفي الاجتماع الموسع للجنة المركزية العسكرية الذي عقد في6 آذار/مارس 1956 تقدم بنج بتقرير حول إستراتيجية الحماية والمضي قدما في تطوير الأبحاث الخاصة بالأسلحة التي لا تستطيع الصين تصنيعها مثل الأسلحة النووية والصواريخ والأسلحة الأكثر تطورا، واترح إنشاء هيئة الأبحاث الطيران والأسلحة النووية، وفي هذا الاجتماع ترسخ داخله ان القيادة الصينية مفهوم

الاعتماد على النفس والتطوير الأسلحة النووية الصينية وتقرر إنشاء هيئة للصناعة النووية وتطويرها في 16 نوفمبر عام 1956. (بيرميت ، 1978 : 169).

ومن هنا أيقنت الصين أن الاعتماد على نفسها في إجراء التجارب النووية هو السبيل الوحيد لإنتاج القنبلة الذرية وخاصة بعد أن اكتشفت مناجم عنصر اليورانيوم المهم لتصنيع القنبلة الذرية في منطقة شي Guang Xi بجنوب الصين وذلك في عام 1954، واحدث ذلك انقلابا في الإستراتيجية العسكرية الصينية وأعلن ماو أن الطاقة الذرية تحدد المصير ولا بد من الاهتمام بها وطلب من معهد الأبحاث العلمية المختلفة في الصين إعداد السياسات الإستراتيجية للاهتمام بالذرة، ومن ثم أصبحت الصين حقا تمتلك مقومات تصنيع الذرة ويمكن إيجاز تلك المقومات في: الاعتماد على النفس البحث العلمي الشاق، الإرادة الصلبة.(مجلة السياسة الدولية، 1979 : 127-128).

وفي 16 تشرين اول /أكتوبر سنة 1964، أعلنت الصين نجاح تفجير أول قنبلة ذرية صينية، ألجمت العديد من الدول العالم بالدهشة لان القنبلة كانت من اليورانيوم المركز بخلاف الدول الذرية الكبرى التي كانت قنابلها التي فجرتها من البلوتونيوم كما فجرت الصين القنبلة الذرية الثانية في 14 مايو 1965 على تقدم كبير في التكنولوجيا الصينية ونجاح الصين في التغلب على عوائق التقدم العلمي الذري، واقتحمت الصين (النادي الذري) لتكون خامسة الدول الذرية وأولى الدول غير الأوروبية، وكان قد قدر أنها سوف تظل طويلا في المرحلة البدائية التي كانت عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عشرين عاما، ولكنها طرفت بسرعة خارقة حتى سبقت فرنسا هيدروجينيا. والمقدر أن هناك أكثر من عشر دول أخرى ستلحق بالنادي في غضون السنوات القليلة القادمة.(حمدان، 1999 : 305).

ولقد شهدت حقبة الستينيات التي نطلق عليها الحقبة الذرية في الصين العديد من الانجازات الذرية والنووية الصينية والتي يمكننا رصد أهمها في النقاط التالية : (حمدان، 1999 : 305)

1- أجرت الصين تجربتها النووية الثالثة في 9 مايو 1966 بإلقاء قنبلة نووية من طائرة قاذفة من طراز تيو 16 وصلت طاقتها التدميرية 200 كيلو طنا من مادتي تي إن تي .

2-أعلنت الصين إجراء اختبارها النووي الرابع في 27 أكتوبر عام 1966، واستخدمت في ذلك رأسا نوويا محملا على صاروخ باليستي يماثل الصاروخ الروسي متوسط المدى 55-4 وصلت طاقته التدميرية المولدة عنه 20 كيلو طنا من مادة تي إن ، تي.

3- قامت الصين بالتفجير النووي الخامس في 28 ديسمبر عام 1966.

4-بعد أن استطاعت الصين إجراء خمسة تفجيرات نووية في غضون عامين وثمانية شهور استطاعت أيضا بنجاح تفجير أولى قنبلة هيدروجينية في 17 يونيه عام 1967.

5- في أغسطس عام 1963 وقع كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في موسكو على معاهدة الحظر الجزئي على إجراء التجارب النووية في البحر تو في الجو، في محاولة لإعاقة الجهود الصينية لإجراء المزيد من التجارب النووية بعد أن تقدم البرنامج النووي الصيني بصورة مذهلة، ولكن بدأت الصين في العام نفسه التفكير في إجراء التجارب النووية تحت الأرض حتى تمكنت من إجراء أولى تجاربها النووية تحت الأرض في 23 سبتمبر 1969، ثم أجرت التجربة النووية الثانية تحت الأرض في 27 أكتوبر عام 1975 وبذلك استطاعت الصين للمرة الثانية كسر احتكار الدول الكبرى للسلاح النووي وامتلاكها السلك النووي الخاص بها وكشفت النقاب عن تحالف موسكو وواشنطن لاحتواء بكين والهيمنة على العالم.

وقامت الصين بإجراء 44 تفجيرا نوويا حتى الآن، بينما أجرت فرنسا 210 تفجيرا نوويا حيث كانتا الدولتين اللتين قاومتا الوقف الشامل للتجارب النووية لفترة أطول من الدول الأخرى قامتا بإجراء عدة اختبارات متوالية ببرامج نووية كانت قيد التنفيذ في ظل احتجاجات دولية، وحصلتا على النتائج المطلوبة قبل أن تتوقف التجارب النووية تماما. كما وبدأت الصين التركيز على صناعة الأسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى، ففي عام 1980 أجرت بكين تجربة ناجحة على أول صارخ بعيد المدة عابر القارات ICBM من طراز C55- X-4 والذي يصل مداه إلى 12 ألف كم.

ونجاح هذه التجربة يؤكد تخلي الصين عن فكرة الاعتماد على الطاقة السكانية والتركيز على تطوير برامج الأسلحة النووية، وبعبارة أخرى يعد ذلك تطورا عسكريا هاما في الإستراتيجية النووية الصينية.

ويقول الكاتب الصيني Liu Hui Men : أن أهمية ما حققه الصينيون من مركز عالمي يعود كذلك إلى بناء القوة النووية سواء بمفهومها العسكري أو السلمي، واستمر هذا الحال إلى أن ساد اعتقاد لدى الصينيين بأنه كلما اتسعت الإمكانات النووية الذاتية’، قلت فاعلية سياسة الردع النووي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق.

استعرضت الصين قوتها النووية لأول مرة في العرض العسكري الذي أقيم في العاصمة الصينية بكين في أكتوبر عام 1984، والذي اشتمل على الصواريخ النووية الصينية بصورة رئيسية التي جسدت التكنولوجيا النووية الصينية المتقدمة والأهمية التي توليها الصين الشعبية لبرنامج الدفاع الشامل اعتمادا على قوتها الذاتية، ويمكننا رصد أهم مقومات القوة النووية الصينية في النقاط الرئيسية التالية : (عبد السلام، 1998 : 240)

(1) الصواريخ الباليستية العابرة للقارات :

تمتلك الصين نوعين من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات احدهما من طراز (DF-4) يصل مداه إلى 7 آلاف كم، وتبلغ طاقته التدميرية 2 ميجاطن، ويبلغ طوله 26.77 مترا، وقطره 2.43 متر، وإجمالي هذا النوع من الصواريخ ثمانية صواريخ، وتفيد التقارير الغربية أن الصين تنشر الصاروخ DF-4 في المنطقة الغربية حيث يكون بمقدوره إصابة الأهداف في الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفيتي. (وزارة الدفاع الصينية، 2000: 1−2).

والنوع الآخر من الصواريخ العبارة للقارات هو DG-5) تستطيع أن تحمل رأسا نوويا طاقته التدميرية 5 ميجاطن، وقد تم نشرها في وسط الصين في عامي 1980−1981 وقد أجريت الصين في سبتمبر 1985 اختبارا على الصاروخ DF-5 ليحمل رؤوسا متعددة، ومن المعتقد أن نشر هذا الصاروخ كان احد الأسباب وراء تطوير موسكو للأنظمة المضادة للصواريخ الباليسيتة (ABM) (مجلة الدفاع القاهرية، 1988 : 1−2).

وتوصلت تحقيقات مختلفة بشان البرنامج النووي للصين إلى أن بكين ركزت على تطوير وإجراء تجارب على صواريخ يبلغ مداها من 5000 إلى 8000 ميل، وقد قامت الصين بإنتاج أجيال عديدة من صواريخ دونج فنج وصواريخ DF-31) خاصة بجيران الصين لأنها ليست متحركة فحسب، بل ويدفعها وقود صلب، وعلى العيد العملي فإن ذلك يعني انه ربما سيتوفر للصين صواريخ نووية يمكن تحريكها حول الصين ، ربما دون أن يتم اكتشافها، ومن ثم يغطى مداها بالفعل جميع أراضي أية دولة مجاورة بما فيها روسيا والهند واليابان وقادرة على الانطلاق على وجه السرعة، ويتمثل هدف الصين في انه بحلول عام 2000 يصبح بحوزتها ثلاثين صاروخا مزودة بوقود صلب، ومعدة للانطلاق على وجه السرعة على مركبات فضائية متعددة الرؤوس ومستقلة الأهداف تستطيع العودة من الفضاء إلى الأرض لإصابة أهدافها.

(2) الصواريخ الباليستية متوسطة المدى :

تمتلك الصين 60 صاروخا متوسط المدى احدها من طراز DF-2 والآخر DF3 قد نشرت الصين الصاروخ DF2 في شمال شرق وشمال شرق غرب الصين منذ عام 1975 ويصل مداه إلى 1200كم وتتراوح طاقته التدميرية من 15–20 كيلوطنا، أما الصاروخ DF3 الباليستي متوسط المدى فتبلغ طاقته التدميرية 1.3 ميجاطن تقريبا وقد نشرته الصين في مواقع يسهل منها إصابة أهداف في وسط شرق آسيا. (وزارة الدفاع الصينية، 2000: 1–2).

وفي إشارة واضحة لدور الذي يمكن أن تلعبه الصواريخ في النزاعات المحلية بين دول شرق آسيا، قامت الصين في منتصف 1995 بإجراء عدد من التجارب في بحر الصين بالقرب من الساحل التايواني للصاروخ دونج فنج –15(600كم) ودونج فنج 21 (1800كم) والصاروخ دونج فنج –21 يمكن أن يصل إلى أهداف داخل تايوان واليابان وكوريا الجنوبية، وتمتلك الصين حوالي 300 رأس نووي يمكن حملها بواسطة الصواريخ الصينية المنتشرة في وقواعد أرضية، أو على متن الغواصات أو محمولة بواسطة الطائرات، وتشير التقارير إلى مشاريع تطوير حالية لصواريخ باليستية عابرة للقارات تحملا رؤوسا متعددة، كل منها يمكنه إصابة هدف مستقلا مثل الصاروخ JL-2/DF-31(8000كم) والصاروخ DF-41(12000كم) والصين في سبيلها أيضا لتطوير الصاروخ الباليستي Df-25الذي يصل مداه إلى 1700كم، كما تحمل الغواصات الصينية الصاروخ الذي يصل مداه إلى 1700كم(Julang-1) JI-1 بالإضافة إلى الصواريخ بعيدة المدى، تمتلك الصين صواريخ أخرى قصيرة المدى مثل DF-11(300كم) وهي يمكنها أن تصل إلى أهداف داخل تايوان (نافع، 1998 : 277–278).

(3) الغواصات النووية الحاملة للصواريخ الباليستية :

طورت الصين نوعا جديدا من الغواصات ذات الدفع النووي طراز Xia صواريخ باليستية متوسطة المدى، وقد أجرت الاختبارات على عملية الإطلاق في ابريل عام 1981 وتحمل

صواريخ من طراز DF-3 البالستية متوسطة المدى ،ـ بالإضافة إلى 3 غواصات من طراز HAN كل منها قادرة على حمل 6 صواريخ يصل مدى الصاروخ إلى 1200كم.(مجلة الدفاع القاهرة، 1988 : 2).

(4) القاذفات الإستراتيجية H-6 :

تفيد التقديرات الدولية أن الصين تمتلك قوة جوهرية هائلة من بينها ما لا يقلا عن 120 قذيفة إستراتيجية جميعها قادرة على حمل قنبلتين ذريتين ومداها 5000كم وسرعتها 800ماخ، كما تستطيع أن تحمل صواريخ من طراز C-ASM C601 .

ويذكر أن الصين بدأت تجميع القاذفة الإستراتيجية H-6 في عام 1958، ولكن سرعان ما توقف العمل في إنتاجها بعد أن امتنع الاتحاد السوفيتي السابق عن تقديم المساعدة الفنية والتكنولوجية التي كان يقدمها للصين في هذا الصدد، ومع ذلك ظهرت الدفعة الأولى من تلك القاذفات في عام 1968 اعتمادا على التكنولوجيا الصينية. (وزارة الدفاع الصينية،2000:2)

وتمتلك الصين حسب تقديرات احتمالية أكثر من 2400 قنبلة نووية وأكثر من 3500 صاروخ يبلغ مداها أكثر من 14900كم ويوجد في الصين حوالي 38 ألف دبابة و49 ألف قطعة مدفع وأكثر من 500 سفينة وقطعة بحرية بالإضافة إلى أكثر من 9 ملايين طن من الأسلحة الكيماوية وآلاف الطائرات وما لا يقلا عن 1200 رأس نووي، كما غزت الصين الفضاء في عام 1973.(جريدة الخليج الإماراتية، 1995 : 1−2).

وجاء في تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية الذي يعد من المؤسسات العسكرية الرئيسية في العالم ومقره كانبرا باستراليا بعض الاستنتاجات العسكرية الجديدة بالذكر حول القوة النووية الصينية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية. : (South china ,1995 : 1-2)

- أن القوة النووية الصينية في غضون 15 عاما سوف تتمتع بالقوة على إصابة الأهداف في آسيا وغرب آسيا والساحل الشرقي الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب التوقعات التي كانت في منتصف تسعينيات القرن الماضي ان الصين :

- سوف تتمتع في عام 2010 بقوة نووية أكثر فاعلية تتراوح 50–70 من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ذات الوقود الصلب والقادرة على حمل رؤوس نووية، مقارنة بـ14 صاروخا تملكها الصين حاليا، ويتراوح مداها من 8 الاف إلى 12 ألف كم ومنصوبة على مناصب الإطلاق المتحركة.

- أن الصين سوف تطور ما بين 3–4 غواصات نووية من الجيل الثاني المزود بصواريخ يصل مداها إلى 8 آلاف كم .

- أن الصين سوف تقوم ببناء ست غواصات مزودة بالصواريخ الباليستة القادرة على إصابة أهداف في آسيا من تحت الماء.

- سوف تمتلك الصين أيضا عددا من صواريخ جو – جو يصل مداها إلى أكثر من 900كم مزودة بالرؤوس النووية والكيماوية.

المطلب الثاني

مكانة الصين الدولية ووزنها الاستراتيجي في القارة الآسيوية

وعندما تقاس القوة العسكرية الصينية كميا من حيث عدد الرؤوس النووية الإستراتيجية وتجارة السلاح العالمية (بما في ذلك انتشار التكنولوجيا النووية العالمية)، وقوة العمل العسكري، تأتي الصين كواحدة من أعظم خمس قوى عسكرية في العالم، وذلك بالرغم من أن التقديرات الغربية ترى أن الترسانة النووية الصينية لا تزيد نسبتها على 10.1 من الترسانتين الأمريكية والروسية. (وزارة الدفاع الصينية، 2001:1).

وتجدر الإشارة إلى أن الصين قد وصلت بالفعل إلى حالة الردع النووي بعد أن استطاعت تكوين ترسانة هجومية ودفاعية نووية على أرقى مستوى بعد أن قررت الصين أن تمتلك وهي تمتلك بالفعل ترسانة نووية وإستراتيجية هجومية ودفاعية محدودة تكفي منذ الآن لردع القوة الأمريكية، فالعبرة ليست بعدد الأسلحة النووية، وإنما بنوعيتها ومداها؛ إذ أن مجرد امتلاك الصين لعدد كاف من وحدات التسليح على هذا المستوى يمكن أن يدمر التجمعات السكانية والقواعد الإستراتيجية تماما لو لزم الأمر، أي انه يكفي للردع. (عبد الملك، 1999 : 1-2).

ولا مراء في أن الصين بعد أن قطعت شوطا طويلا غي مجال التسلح النووي، أصبحت قوة نووية لا يستهان بها من قبل القوى النووي الأخرى في العالم بصفة عامة وفي القارة الأسيوية بصفة خاصة ولا سيما أن الصين تعد الدولة الأسيوية الوحيدة التي تنشر أسلحة نووية وفي الواقع أنها ثالث اكبر دولة نووية في العالم من حيث عدد مركبات نقل الأسلحة النووية العاملة بعد أن تفوقت على بريطانيا وفرنسا في هذا النوع في أواخر السبعينيات.

وقد ساهم ذلك كله في توطيد مكانة الصين الدولية ووزنها الاستراتيجي في القارة الأسيوية مما آثار قلق ومخاوف العديد من الدول الأسيوية المتاخمة للتنين الأصفر، وخاصة من

جانب الهند العدو اللدود للصين والتي ما زالت تتكىء جراحها بعد هزيمتها في عام 1962 على أيدي القوات الصينية في المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين، وشهدت الآونة الأخيرة صراعا مبطنا بين الجارتين الآسيويتين، حيث تحاول الهند اللحاق بركب المتغيرات التي حدثت في جنوب شرق آسيا سواء على صعيد التنمية الاقتصادية أو على صعيد التكتل السياسي وقد قطعت الهند شوطا طويلا في هذا المضمار من حيث دخولها النادي النووي والتحديث الصناعي وتطوير صناعتها الالكترونية التي تعمل فيها زهاء ثلاثة ملايين عالم، ناهيك عن استقطاب الاستثمارات الضخمة من مختلف أنحاء العالم مما جعلها مؤهلة للانضمام إلى اليابان والصين وروسيا في نادي العمالقة الآسيويين. . (وزارة الاعلام الصينية، 2001:1)

وبالرغم من أن نهرو اتخذ موقفا أخلاقيا معاديا للسلاح النووي، وجعل من هذا الموقف موضوعا دائما ساد كل التصريحات القومية الهندية، وبرغم أن الهند تدرك منذ الوهلة الأولى أن الصين اهتمت بتطوير قدراتها النووية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق في الأساس، بيد أن الهند كانت ولا تزال تنظر بعين الخوف والارتياب إلى التطورات الضخمة التي تشهدها القوة العسكرية النووية الصينية، ومن ثم شعوب الهند بأنها مختلفة عن الصين من حيث القوة النووية والوضع الاستراتيجي وأجرت أول تفجير نووي لها عام 1974 من اجل إثبات قدرتها على امتلاك السلاح النووي في مواجهة الصين، وأعلنت أن إجراء التجارب النووية مرهونا باحتياجات الأمن القومي الهندي، ولم تعر اهتماما بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في جنوب آسيا، كما رفضت التوقيع على أية معاهدة لنزع السلاح النووي تستثني الصين. (عبد الحي، 2000: 172)

كما لم تتوقف الهند عن محاولة تحقيق التكافؤ مع الصين في المجالات العسكرية وإجراء التجارب النووية باعتبارها خطوة مهمة على هذا الطريق من وجهة نظر الحكومة الهندية، ومن

ثم قامت الهند بالتفجيرات النووية الخمسة التي أجرتها يومي 11و13 مايو 1998 والتي تمثل رسالة غير مباشرة موجهة أساسا للصين وتجسد الاعتقاد الهندي بان الأسلحة النووية تختصر الطريق إلى التمتع بمكانة القوى العظمى في العالم الحديث.(عبد الحي، 2000 : 172).

وعند الموازنة بين القوات العسكرية للبلدين نلاحظ الاختلال الواضح لصالح الصين في الجوانب كافة، الأمر الذي يجعل من قدرة الهند على منافسة الصين كقوة إقليمية أمرا غير هين، ولعل التجارب النووية الهندية عام 1998 تشكل محاولة هندية في هذا السياق إلى جانب موضوع علاقاتها مع باكستان، كما أن القدرة الهندية على مجاورة الصين في مجال التسلح تبقى محدودة كما يقول مدير معهد الخدمات الموحدة الهندي ساتش نامبيار .(News week , 21 : 1997) .

وبالتالي ، فإن الصراع بين الهند والصين لا يرتكز في حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين، ولكنه يمثل صراعا على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب آسيا كما يمثل انعكاسا لمحاولة كل دولة منهما أن تصبح الدولة الإقليمية العظمى بدون منازع، وعلى الرغم من أن الهند تعتبر متخلفة عن الصين في العديد من مقومات القوة الشاملة، فإن الهند لم تتوقف عن محاولة تحقيق التكافؤ مع الصين في المجالات الاقتصادية والعسكرية، وكان إجراء التجارب النووية خطوة مهمة على هذا الطريق من وجهة نظر الحكومة الهندية، ومن جانب آخر، فإن الحكومة الصينية حاولت الالتزام بأقصى درجة من ضبط النفس في مواجهة الهند، إدراكا منها أن تصعيد سباق التسلح التقليدي والنووي بين الهند والصين سوف يضر بخطط النمو الاقتصادي لديها.(نافع، 1998 : 291).

ومن ناحية أخرى، تضع الولايات المتحدة الأمريكية نصب عينيها التضخم النووي الصيني في الفترة الأخيرة، باعتباره يمثل تهديدا وتحديا للقوة الأمريكية وخاصة في منطقة آسيا الباسيفيك وذلك لان الصين الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية.

وذلك بالرغم أن الترسانة النووية الصينية ليست في ضخامة الترسانة النووية الصينية ليست في ضخامة الترسانة النووية الأمريكية، إلا أنها أثارت مخاوف واشنطن، بل والعداء الأمريكي الصيني ولا سيما بعد تحالف الصين اليوم مع روسيا في إطار محاولة تقوية عضلاتها النووية لكي تكون قادرة على الرد على تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية،ولذا لا تجد واشنطن مندوحة في تغيير استراتيجيها وسياستها الخارجية تجاه جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا الباسفيك.

وترى واشنطن أن التهديد المتزايد الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية آت من الصين وان الصين قد تحل مكان الاتحاد السوفيتي السابق بالنسبة للتهديدات لأنها تتقدم بخطى حثيثة لتصيح قوة عسكرية كبرى في العالم، وتكرس الولايات المتحدة الأمريكية جهودها للحيلولة دون أن تصبح الصين الاتحاد السوفيتي للقرن الحادي والعشرين، ويؤكد هذه المقولة ويؤازرها ما أعلنه وزير الدفاع الأمريكي ويليام بيري في مايو عام 1996 : " أن الصين طلبت من روسيا وربما من أوكرانيا مكونات تكنولوجيا صواريخ أس أس –18 والغرض الوحيد من هذه الصواريخ المتقدمة للغاية والتي يبلغ مداها 6800 ميل، والمتعددة الرؤوس هو ضرب الولايات المتحدة الأمريكية (بيرتشتاين، (ب،ت): 62) .

وهذا ما يطلق عليه المحللون الغربيون " نقاط التفوق" للقوات المساحة الصينية.

كما ترى السياسة الأمريكية أن بكين قد أصبحت روسيا المصدر الرئيسي للتكنولوجيا التي تستخدمها دول العالم النامي لبناء الصواريخ الباليستسة الكيميائية والنووية، وبشكل خاص برامج إيران وباكستان.

وانطلاقا من المنظور الجيوستراتيجي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تكون القوة الأولى والوحيدة في العالم، وان تمنع أي قوة أخرى من تحدي هذا الموضوع أو منافستها فيه، ومن ثم جاء مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي يعزز هذا المنظور الجيواستراتجي وليحول دون أن تتحول الصين إلى قوة عالمية تقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة أن الرئيس الأمريكي الاسبق جورج ووكر بوش كان يرى أن الصين خصما قويا وليس شركيا استراتيجيا. (وزارة الدفاع الأمريكية، 2001: 1).

وكان من المتوقع خلال منتصف تسعينيات القرن الماضي وفي ضوء التطورات التي تشهدها العلاقات الدولية التي بدأت متوسطية في مرحلتها الأولى، ثم صارت أطلسية في المرحلة الثانية (الحالية) وهي في طريقها إلى أن تكون باسيفيكية خلال القرن الحادي والعشرين مما يؤكد أن تكون جواهر لا نهرو مؤسس الهند الحديثة في مذكراته منذ مائة عام تقريبا : أن المحيط الهندي سوف يأخذ مكان المحيط الأطلسي كشريان أساسي للعالم، بدا البنتاجون مراجعة إستراتيجية في أوروبا لكي يعزز الوجود الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك وكان الأسطول الأمريكي متمركزا بنحو 60% في المحيط الأطلسي حتى السنوات الأخيرة، أما الآن فإن الأولوية ستعطي لتمركز الأسطول المحيط الهادي من اجل درء خطر صيني محتمل، وتحييد الترسانة الصينية وقدرتها الردعية، وتحويل هذا العملاق البازغ إلى مجرد قوة إقليمية تقليدية.

ومجمل القول، أن واشنطن تقبل بان تكون الصين قوة آسيوية عظمى وليس قوة عالمية عظمى، وان يتم هذا المشروع بالتعاون مع اليابان من خلال تعزيز العلاقات مع طوكيو ومنع توحيد الكوريتين وإبقاء الجيش الأمريكي في كوريا الجنوبية والعمل على إبعاد روسيا عن الصين بتصور أوروبي لروسيا أكثر منه آسيويا، فبقدر ما تصبح روسيا أوروبية لروسيا تبتعد عن الصين وهذا هو الخط الاستراتيجي الأمريكي لكبح جماع النفوذ الاستراتيجي المتنامي للصين في جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا الباسيفيك في خلال القرن الحادي والعشرين

المبحث الثاني

السياسة الخارجية للصين ودورها الدولي

تنطلق الصين بقوة في إطار سياسة شاملة تنبع من الداخل والخارج والصين كقوة متنامية سياسيا واقتصاديا وعسكريا تتحرك في إطار سياسة خارجية شاملة، صينية التوجه، عالمية المجال، هدفها باختصار نهضة الصين وتقدمها والوصول إلى المكانة اللائقة بها على المسرح الدولي، بعد أن ظلت حبيسة محيطها الإقليمي إبان الحرب الباردة1945−1990، إلا أن الصين اصطدمت بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام الدولي بعد عام 1991، في وقت كانت تتطلع فيه إلى وجود نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على التعددية والمساواة والمنفعة المتبادلة في إطار الشرعية الدولية. (وزارة الخارجية الصينية، 2001:1)

ورغم التوجه السلمي للصين، وتأكيدها الدائم أن هدفها هو مشاركة دول العالم في الاستفادة من الفرص التنموية المتاحة، بما يدفع قضية السلام والتنمية قدما، إلا أن أوروبا تعتبرها بمثابة التهديد الأكبر للأمن والاستقرار في العالم، إلا أن الصين كانت تحاول باستمرار تحسين صورتها على المستوى العالمي وإلقاء مزيدا من الضوء والايجابية عليها الأمر حول دور الصين في العالم الخارجي الى دور ايجابي ورؤية العالم الصين لدورها الايجابي وعملت بكل الوسائل والآليات الصين على تطوير وتحسين دورها عبر العالم، (وزارة الخارجية الصينية، 2016: 1).

يتناول البحث المطلبين الآتيين وهما :

المطلب الأول: الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للترويج لمصطلح التهديد الصيني.

المطلب الثاني : محاور السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول

الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للترويج لمصطلح التهديد الصيني

أصبح محل اهتمام الخبراء والسياسيين في الصين هو تلميع صورة الصين خاصة في ظل حملات التشويه المستمرة التي تتعرض لها الصين بين الحين الآخر وانتقاد تجاربها التنموية، وكانت تلك الحملات من قبل وسائل الإعلام الغربية، وبخاصة الأمريكية، والتي درجت على استخدام مصطلح " التهديد الصيني" في كثير من تحليلاتها، الأمر الذي يهدد التجربة الصينية السياسية، ولقد بدأت مسالة التهديد الصيني تنعكس بشكل أو بآخر على تصريحات والمسؤولين في الصين، وفي هذا الصدد يقول بانج يي : Yang Yi وهو عميد بحري ومدير مركز للأبحاث العسكرية، انه في كل مرة تحاول الجمهورية الشعبية تأكيد ذاتها في مجال الدبلوماسية، أو تحديث قواتها العسكرية أو فتح علاقات مع بلدان أخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تزهر بمثابة التهديد، وبقية دول العالم في الغالب تأخذ بما تروج له الدول العظمى المسيطر على خطاب الدول العظمى في الغرب (China news Intelligence, 2008 : 1-2).

وفي هذا المجال يمكن مناقشة المحاور التالية:

أولا : التهديد الأمني الصيني :

وهناك العديد من الأسباب التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية لنشر مصطلح التهديد الصيني ومنها :

1- تهديد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عالميا، بمثل الصعود الصيني تهديدا محتملا لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي، حيث ظهر داخل الولايات المتحدة الأمريكية بعض التقديرات الإستراتيجية والأيديولوجية السلبية نوعا ما للصين ووفقا للإحصاءات السنوية لمعهد جالوب للشؤون العالمية ، فإن 40% من الأمريكيين

يرون الصين بوصفها البلد المهيمن في العالم على العلاقات الدولية ، وأنها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، في حين تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية (American power , 2008 : 1-2)

وقد كتب المؤرخ ينال فرجسون : أن القرن العشرين قد شهد تراجع الغرب وإعادة توجه العالم نحو الشرق، كما أن هناك مؤشرات دولية تشير إلى تزايد قوة الصين، بينما تتآكل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن القطب المتراجع وهو الولايات المتحدة الأمريكية سوف يعتبر الصين تهديدا امنيا (الطحلاوي، 2008 : 33).

وكان الرئيس جورج دبليو بوش قد أعلن في وقت مبكر من حكمه أن الصين خصم استراتيجي، وليس شريكا استراتيجيا ويبدو أن القلق الأمريكي من الصعود الصيني مرجعه التخوف من حدوث تحول للقوة وقد عبرت الصين صراحة أن هدفها هو خلق نظام عالمي متعدد القوى، وهذا خطر يهدد المصالح الأمريكية، وكما يشير منظرو العلاقات الدولية، فإن اخطر موقف في أي نظام دولي هو الموقف الذي تصعد فيه قوى وتهبد قوى أخرى، فهذا يؤدي إلى تغيير في معادلة القوى، وهذا ما قد يؤدي أيضا إلى اندلاع الحروب، وقد عبر عن ذلك صراحة العالم الأمريكي جون ميرشماير ،بقوله : لو استمرت الصين في نموها الاقتصادي المذهل على مدى العقود القليلة القادمة فمن المحتمل أن تنخرط الولايات المتحدة الأمريكية والصين في تنافس امني شديد مع إمكانية كبيرة لنشوب الحرب .(Ikenberry, 2010 : No 1) .

2- تنامي القوة الصينية : فهناك مؤشرات كثيرة تشير إلى أن الصين في طريقها لكي تكون قوة كونية هائلة ، ومنها :

- التطور العلمي والتكنولوجي، حيث تولى الصين أهمية خاصة لتطوير قدراتها التكنولوجية، وقد أطلقت الصين ثاني قمر صناعي ضمن سلسلة من أقمار البحث

العلمـي التـي طورتهـا بالاشـتراك مـع البرازيـل، كمـا أصـبحت الـصين ثالـث دولـة، بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد الـسوفياتي، تـنجح فـي إرسـال رجـل إلـى الفـضاء وإعادته بعد 21 ساعة هذا فضلا عن أن الصين لديها صواريخ قادرة على إسقاط أقمار صناعية، وبذا فقد كسرت الصين احتكار الفضاء، الذي كان مقصورا على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وحدهما، وكسرت أيضا احتكار التكنولوجيا البالغة التعقيد، هذا فضلا عن قدرة الصينيين على إخفاء برامجهم الفضائية والعسكرية. (Islamtoday, 2012 : 1-3) .

- حيـازة مقومـات القـوة، سـواء كانـت هـذه القـوة قـوة المـال، أو الـسلاح أو الأفكـار حيـث أصبحت الصين قوة اقتصادية هائلـة، بعد أن تضاعف حجم اقتصادها أربـع مرات منذ أن بدأت عملية الإصلاح، وأصبحت مركز التصنيع في العالم، وتستهلك ثلث الإنتاج العالمي من الحديد والصلب والفحم، ولديها احتياطي ضخم من النقد الأجنبي وصل في نهاية عام 2006 إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي كما أن معدل الإنفاق العسكري قد تزايد بمعدل 18% سنويا قياسا إلى نسبة التضخم وقد بلغ طبقا للمصادر الصينية نحو 36.6 مليار دولار عام 2006، في حين تشير المصادر الأمريكية إلى انه بلغ نحو (90) مليار في العام نفسه . (الطحلاوي، 2008 : 33-34).

3- تزايـد الطلـب علـى الطاقـة والمـوارد الطبيعيـة : حيـث تعـاظم الطلـب الـصيني عليهمـا بشراهة، وقد أشار رئيس المكتب السابق للفاينتشال تايمز في بكين إلى مدى تعطش الـصين لفـرص العمـل، والمـواد الخـام، والطاقـة، والأسـواق الجديـدة، وتـصدير الـسلع والعمال، والاستثمارات مؤكدا أن شهية الصين الهائلة وان كانت غير متعمدة فإنها سوف

تعيد تشكيل العالم في التجارة والسياسة، مستشهدا بقول نابليون " دعوا الصين نائمة لأنها عندما تستيقظ سوف تهز العالم" . (Amazon, 2013 : 1-2) .

4- انتهاكات حقوق الإنسان : حيث تثير مسالة انتهاك حقوق الإنسان في الصين الرأي العام الأوروبي والأمريكي، وكثيرا ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإثارة هذا الملف في مواجهة بكين، حيث دأبت واشنطن على إصدار تقرير سنوي عن حقوق الإنسان في العالم يتناول بالنقد والاتهام حالة حقوق الإنسان في الصين. وقد أعلنت منظمة العفو الدولية مؤخرا أن الصين هي اكبر منفذ لعقوبة الإعدام في العالم. ففي آخر تقرير لها جاءت الصين في المرتبة الأولى بإعدام 470 شخصا في عام 2007، إلا أن المنظمة تتوقع أن تكون حالات الإعدام في الصين اكبر من ذلك بكثير، وقد تصل إلى 6000 حالة في العام، وهذه الانتهاكات تستفز الرأي العام الأوروبي الذي لا يتوانى عن تقدين النقد لـلاذع للسكوت الأوروبي الرسمي عما يحدث في الصين من انتهاكات لحقوق الإنسان ضمانا للمصالح المتبادلة. ومن هنا ينتج التضارب في المواقف والقرارات بين المفوضية الأوروبية التي تمثل الدول والتي تدعو التشجيع التعاون مع الصين، وبين البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من المواطنين، والذي يصدر قرارات ينتقد فيها الصين فيما يخص حقوق الإنسان وتايوان والتبت .(فاروق، 2007 : 167).

وعقب أعمال القمع التي قام بها الجيش الصيني في إقليم التبت في منتصف مارس 2008، ردا على بعض مظاهرات الاحتجاج وأعمال الشغب، اظهر استطلاع للرأي نشرته صحيفة الفاينتشال تايمز في 15 ابريل 2008 أن الأوروبيين ينظرون للصين باعتبارها اكبر تهديد للاستقرار العالمي وأشار الاستطلاع إلى أن نسبة 35% من الناخبين في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا واسبانيا يرون الصين بوصفها اكبر تهديد، في حين تأتي الولايات المتحدة

الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة 29%، في الوقت ظهرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في استطلاع مماثل العام الماضي باعتبارها اكبر تهديد للاستقرار العالمي.(dwwoerld , 2009 : 1-3) .

وقد أكد " مارك ليونارد، المدير التنفيذي للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، في حديث للفاينانشيال تايمز أن صورة الصين لدى الأوروبيين قد تغيرت من ارض الفرص الاقتصادية إلى التهديد الأول للأمن العالمي، لأنهم ينهلون معلوماتهم عن الصين من وسائل الإعلام الغربية، في حين أنهم يرون الولايات المتحدة الأمريكية بصورة اقل حدة تأثرا بالثقافة الشعبية للولايات المتحدة الأمريكية.(Spiegel, 2008 : 1-2) .

5- دعم النظم الديكتاتورية : حيث يرى الغرب الصين باعتبارها النموذج الرائد للنظم التسلطية الشمولية ونظم الحكم الواحد عبر العالم، فهناك جدل يثار حاليا بين علماء الصين بالغرب عما إذا كانت الصين تدعم بشناط الدول التسلطية، أم أنها تتابع مصالحها الوطنية فحسب، حيث نجحت الصين في تأكيد أن نظم الحكم الاستبدادية يمكنها أن تحقق النمو الاقتصادي وان تحظى بقدر من الشرعية الشعبية أيضا، لذا فإن كثيرا من النظم الديكتاتورية في العالم سوف تأخذ قوة من النموذج الصيني، والذي يسمح لدول الحزب الواحد بالبقاء على الحياة في عصر العولمة ووسائل الاتصال الجماهيرية.

فهذا فضلا عن تعاون الصين مع العديد من النظم الديكتاتورية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بغض النظر عن مدى شرعية هذه النظم وممارستها الاستبدادية، وذلك وفقا لسياستها التي تعتمد على شعار براق، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.(prospect, 2008 : 1-2) .

أما باقي دول العالم، فتنظر للصين نظرة ايجابية، وان كانت هناك بعض الدول قد تضررت من سياسات الإغراق الصيني لأسواقها، مما تسبب في ارتفاع معدلات الكساد والبطالة في هذه الدول، إلا أن النظرة العامة تظل ايجابية في ضوء إمكانية حل مشكلات التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية، وقد اظهر إحصاء نفذته هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) أن تأثير الصين على العالم ايجابي أكثر من تأثير الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا.

وقال 48% من المشاركين الإحصاء من 22 دولة أن دور الصين ايجابي بصفة عامة مقابل 30% اعتبروه سلبيا، كما عبر أغلبية المشاركين بالإيجاب عن نمو الاقتصاد الصيني، في حين لا يرغب في تقدمها العسكري إلا عدد قليل .(bbc, 2008 : 1-2) .

ثانيا : الصين ودورها في العالم الخارجي :

لا يزال كثير من الخبراء في الصين ينظرون لبلادهم باعتبارها دولة نامية لا تزال في حالة صعود ومن ثم فإن أهدافها الأساسية تتركز في السيادة والاستقلال وسلامة ووحدة أراضيها وتحقيق التنمية والسلام، وعدم التورط في أي مواجهات عسكرية مع أي طرف، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية حتى لا تتهدد مسيرة التنمية الداخلية.(بو طالب، 2007 : 164).

فعلى المستوى النظري، تسعى الصين منذ استقلالها إلى تدعيم التوجهات السلمية لدورها في العالم الخارجي، وتشير جميع الوثائق والبيانات والتصريحات الرسمية الصينية صراحة إلى هذا التوجه، وأهمها على الإطلاق المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، التي التزمت بها منذ عام 1954 والمتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والمساواة، والتعايش السلمي، وهي المبادئ التي تعكس الالتزام والقوي بميثاق الأمم المتحدة مبدأ التعاون في العلاقات الدولية، وتتم الإشارة إلى هذه المبادئ دائما

باعتبارها مرجعا أساسيا للسياسة الخارجية الصينية، هذا فضلا عن الوثائق الحديثة مثل البيان الرسمي الذي صدر في 18 أغسطس 2003، والذي حدد رؤية الصين لدورها في ظل النظام العالمي الجديد، والذي أكد ضرورة احترام المبادئ المشار إليها سابقا، إضافة في السيادة بين الدول، أيا كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية، واحترام الظروف القومية الخاصة بكل دولة والبحث عن أرضية مشتركة وتحقيق التعاون المنفعي المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول.(الجبالي، 2017 : 63-80).

ولا تتوانى التصريحات الرسمية لقادة الصين على تأكيد هذه المبادئ، ومنها خطاب الرئيس الصيني هو جنيتاو الذي ألقاه 12 ابريل 2008 خلال حفل افتتاح المؤتمر السنوي لمنتدى بواو الآسيوي والذي أكد فيه أن الصين حاليا تعد مشاركا أسياسيا ف في النظام الدولي، والذي أصبح فيه التوجه نحو تعددية الأقطاب أمرا لا يمكن الترادع عنه. وان الصين تلتزم التزاما صارما بنهج التنمية السلمية، واحترامها لحق الشعوب الأخرى في الاختيار المستقل لمنهج تنميتها وإتباع سياسة أمنية ذات طبيعة دفاعية وان الصين لن تسعى مطلقا للهيمنة أو التوسع، وان الصين ستتبع بثبات إستراتيجية الانفتاح للكسب المتكافئ وتعزيز النمو المطرد للاقتصاد العالمي وتعزيز تحرير التجارة وتسهيلات الاستثمار والسعي نحو حامل جماعي للمخاطر المالية وامن الطاقة وحل النزاعات الاقتصادية والتجارية من خلال التشاور والتعاون واستعداد الصين للتكيف مع المخاوف المشروعة للدول الأخرى خاصة الدول النامية والتزام الصين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومراعاتها القانون الدولي والمعايير الحاكمة للعلاقات الدولية وتعزيز الديمقراطية والتناغم والتعاون والتقدم المشترك في العلاقات الدولية واحترامها لتنوع الحضارات البشرية، علاوة على أن الصين ستظل تعمل من اجل نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا، وتأكيده مشاركة الصين بجدية في الشؤون متعددة الأطراف ومحاولتها لعب دور بناء مهم في دفع

القضية النووية الكورية والقضية النووية الإيرانية وقضية دارفور وغيرها نحو الحل السلمي، ومعتبرا الصين قوة مهمة لصيانة السلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي.(xinhuanet.com, 2008 : 1-3) .

أما على مستوى الممارسة الفعلية، فقد دأبت الصين على إعطاء سياستها الخارجية قدرا كبيرا من المرونة والفاعلية والبراجماتية والواقعية التي تكفل لها تحقيق مصالحها الوطنية وفقا لمبادئها لتحقيق السلام والتنمية، ولعل السياسة الصينية هنا تكاد تكون متأثرة بالطبيعة البراجماتية للفكر والحضارة الصينية التي ترفض النظرة الواحدة للأمور أو أن تكون أسيرة اتجاه واحد هذه البراجماتية الصينية التي عبر عنها الرئيس الراحل دانج شياو بينج " انه لا يهم أن يكون لون الهر ابيض أو اسود وإنما المهم أن يأكل الفار، كما أن مرونة الدبلوماسية الصينية هي أشبه بليونة حركات التنين الذي يرمز إلى الصين ورهافة عضلاته التي يمكن لها أن تتحرك في كل الاتجاهات، والصين حضاريا هي بلد الوسط والتسامح والتناغم، وفلسفتها الأخلاقية والروحية تقوم على فكرة الانسجام والتناغم، وهذه المفاهيم لا تزال موجودة في فكر السياسيين الصينيين وفي نظرتهم إلى إدارة شؤون العالم، وقد تحولت هذه المفاهيم إلى إستراتيجية ناعمة وفاعلة للدبلوماسية الصينية، عملا بالمثل الصيني القائل : " اغمد خنجرك في بسمة". (xinhuanet.com, 2008 : 2-3)

المطلب الثاني

محاور السياسة الخارجية الصينية

أما معالم محاور سياسة الصين الخارجية فهي ما يلي :

1. احتواء القوى العظمى : حيث ترغب الصين في تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، ومن ثم فهي ترفض نظام القطبية الأحادية، وتعارض سياسة الهيمنة الأمريكية على العالم إلا أن الصين في كل الأحوال تبدو غير راغبة في سياسة المواجهة والتحدي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تنجح إلى سياسة الاحتواء وتعمد إلى الحلول السلمية ولكن في إطار من الندية والمساواة (الجبالي، 2007 : 63-80) .

ففي مسالة تايوان ، ورغم تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لتايوان التي تعتبرها الصين جزءا من الوطن الأم، ورغم تأكيد الصين أنها لن تقبل باستقلال تايوان حتى لو اضطرت إلى استخدام القوة، إلا أنها تراهن على الوحدة بالطرق السلمية، وهي بذلك لا تعطي الولايات المتحدة الأمريكية فرصة المواجهة حول تايوان، ومع ذلك كله، فإن السياسة الصينية من منظور واقعي مرن تقبل التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في كافة المجالات، خاصة في مجال التجارة، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك التجاري الأول للصين، وتعد الأخيرة هي الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة وإحدى المشكلات العالقة بين الطرفين أن هناك عجزا في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية لصالح الصين، قدر في فبراير 2007 بنحو 201.6 مليار دولار، وهو رقم قياسي، لكنه يعطي مؤشرا على ضخامة التبادل التجاري بينهما.(عبد الهادي، 2009 : 17-47).

2. توسيع جبهة الأصدقاء وبصفة خاصة الدول الكبرى، وفي مقدمتها روسيا والاتحاد الأوروبي فقد نجحت الصين في إقامة اتفاقية صداقة مع روسيا منافسها التاريخي على

قيادة العالم الشيوعي في الماضي خاصة في ظل تزايد أهميتها بالنسبة لبكين، حيث تشتركان معا في رفضهما للهيمنة الأمريكية، وفي رغبتها في إيجاد دولي متعدد الأقطاب، كما أن روسيا مصدر أساسي لإمداد الصين بالنفط والسلاح (الدسوقي، 2007 : 67).

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فتسعى الصين إلى تعظيم مصالحها معه، خاصة في مجال التجارة والاستثمار، إذ يعتبر الأخير الشريك التجاري الثالث للصين، ويأتي في الترتيب الثالث أيضا من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين ، رغم الخلاف الذي قد ينشا بينهما بين الحين والآخر بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في الصين، وإتباع الصينيين لسياسات الإغراق التجاري، واعتراض الصين على بعض صفقات الأسلحة التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع تايوان، ولكن الطرفين في النهاية يتفقان على أن المصالح المتبادلة تجب أي خلاف، كما أن هناك آلية دائمة لحل هذه الخلافات عن طريق التفاوض المباشر، وليس أدل على ايجابية السياسة الصينية مع الاتحاد الأوروبي، سوى أن اصدر الأخير وثيقة بناء شراكة شاملة مع الصين ودفع التعاون مع الصين عبر آلية التجمع الآسيوي الأوروبي (عابدين، 2006 : 1-2).

3. الجوار الآسيوي الآمن حيث تدعو الصين دول الجوار الآسيوي إلى إتباع سياسة مشتركة تقوم على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة التي من شأنها أن تنحي الخلافات جانبا وتحقق العيش في تناغم على أساس الاحترام والمساواة المتبادلين، وتعميق في تناغم الاقتصادي والتصدي للتحديات المشتركة والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي، ومكافحة الجرائم عبر الحدود الوطنية والهجرة غير القانونية والاتجار في المخدرات، وكذلك زيادة التبادلات الثقافية والشعبية والالتزام بسياسة الانفتاح.(xinhuanex, 2006: 2-3).

لكن المهم في هذا الصدد أن الصين تنشد سياسة الجوار الآمن من خلال مشاركتها الايجابية في حل المشكلات الأمنية وتحقيق الاستقرار، خاصة في شبه الجزيرة الكورية، وتصفية خلافاتها مع دول الجوار، وطمأنة خصميها التقليديين في المنطقة والتفاعل الايجابي معهما وهما اليابان والهند.

وقد أعلنت الصين عن رغبتها في تسوية الأزمة الناتجة عن الاعتراف الكوري الشمالي بامتلاك الأسلحة النووية، ودعت كوريا الشمالية إلى تجنب إجراء تجارب صاروخية، لان ذلك من شانه زيادة التوتر وإطلاق سباق تسلح في المنطقة، وبخاصة مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، ولذا، خرجت الصين عن صمتها تجاه الأزمة واستضافت المحادثات السداسية في مارس 2007، ومارست ضغوطها على حكومة " بيونج يانج" للاستجابة لمتطلبات الحل السلمي. (Medeir, 2008: 20-21)

كما سعت الصين منذ مطلع التسعينات إلى تسوية النزعات الحدودية مع دول الجوار، وخاصة روسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ولاوس، وطاجيكستان وفيتنام.

ورغم عدم تسوية الخلافات الحدودية بين الهند والصين، إلا أن مناطق الحدود بينهما تشهد حالة من الهدوء، ويلاحظ أن الصين كثيرا ما كانت تفض تلك النزاعات دون أن تعود عليها أي فائدة.

وقد حصلت الصين على 50% فقط من الأقاليم المتنازع عليها أو اقل، فعلى سبيل المثال : عند فض النزاع القائم بخصوص جبال البامير، التي توارثتها طاجيكستان من الاتحاد السوفيتي، فقد قبلت الصين بالحصول على ألف م2 فقط من مساحة تبلغ 28 ألف متر مربع.(Medeiros, 2008 : 20-21) .

ولقد سعت الصين إلى طمأنة خصومها التقليديين في المنطقة فبالنسبة لليابان، فرغم تعاظم المصالح الاقتصادية بينهما، إلا أن الرواسب التاريخية وبخاصة فترة الاستعمار الياباني للصين إبان الحرب العالمية الثانية، ظلت تعلب دورها في عرقلة أي انطلاقة للعلاقات الثنائية بين البلدين، ومع ذلك فقط غيرت الصين من أفكارها تجاه اليابان، وأصبح هناك اعتقاد راسخ بان المصالح الاقتصادية المتبادلة يجب أن تكون في قلب وجوهر العلاقات بين البلدين، وانه لا مجال للعاطفة أو رواسب التاريخ في تحقيق المصلحة القومية، ورغم المخاوف الصينية إزاء السياسة الأمنية لليابان وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية والشراكة في مشروع الدفاع الصاروخي التكتيكي، فضلا عن خطط اليابان بشان مراجعة دستورها السلمي بغية تسهيل نشر قوات عسكرية يابانية والتعاون بشكل أعمق مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الصين أعلنت أنها لا تعتزم إجراء مزيد من التجارب الصاروخية، وترتب على ذلك تعهد الطرفين بتوثيق التعاون في مجال السلام والقضايا المتعلقة بالأمن الإقليمي بما يحافظ على السلام والاستقرار في المنطقة كما اطلعت الصين اليابان على سياساتها الخاصة بتحديث المؤسسة العسكرية وتأكيدها أنها ذات طبيعة دفاعية. (وزارة الدفاع الصينية، 2016: 1-2)

أما بالنسبة للهند، فقد نجحت الصين في توقيع اتفاق للتعاون والمشاركة الإستراتيجية من اجل الرخاء والسلام، كما تبنت الصين موقفا محايدا من قضية كشمير، واعترفت بسيادة الهند على منطقة سيكام سعيا لإقناع الهند بان إقليم التبت يعتبر جزءا من الصين، ومحاولة منعها من الاستمرار في استضافة زعيم التبت " الدلاي لاما" ومع ذلك تحتفظ الصين على البرنامج النووي للهند وتهديد باكستان، حليفتها الإستراتيجية، فضلا عن علاقاتها الإستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك لا تقوم الهند بأي أعمال ضد المصالح الصينية .(فهمي ، 2005 : 1-2).

4. الشراكة الايجابية مع الدول النامية : حيث تعمد الصين إلى إقامة شراكات اقتصادية مع كافة الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، خاصة في ظل اعتقاد القيادة الصينية أن الصين أصبحت مكونا مهما من مكونات النهوض العام للدول النامية، وذلك في إطار من المساواة والكفاءة ودون التدخل في الشؤون الداخلية، ودون التورط أيضا في مشاكلها الإقليمية، وهو الأمر الذي هوى لدى بعض قادة هذه النظم التي يفتقد كثير منها الشرعية، وتقوم على التسلط وانتهاك حقوق الإنسان.

وتهدف الصين من وراء هذه السياسة إلى فتح أسواق هذه الدول أمام التجارة والاستثمارات الصينية، والاعتماد عليها في تزويدها بالنفط والموارد الطبيعية، هذا إلى جانب الاستفادة من دعم هذه الدول في المحافل الدولية، خاصة في التصويت في الأمم المتحدة، وكذلك في تأييد سياستها الرامية إلى خلق نظام دولي يقوم على المساواة، وترسيخ مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية، وتعتمد الصين في هذه السياسة على إقامة المنتديات، مثل منتدى التعاون الصيني الإفريقي، ومنتدى التعاون الصيني العربي، والمشاركة في عضوية المنظمات الإقليمية، مثل منظمة شنغهاي التي تضم الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى، أو رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي " سارك" وكذلك مد جسور التعاون مع رابطة الآسيان، ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والباسيفيك وغيرها.(الجبالي، 2007 : 63–80).

5. الوفاء بالتزاماتها الدولية : حيث تسعى الصين إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية باعتبارها إحدى الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية بمجلس الأمن، وأعضاء النادي النووي الدولي، إلى جانب عضويتها في أكثر من مائة منظمة حكومية دولية طرف جانب فيما يزيد على 300 معاهدة دولية، وتشارك الصين بنشاط في الشؤون الدولية والإقليمية وتنفذ بجدية التزاماتها الدولية، وقد بعثت الصين على مدى الأعوام الماضية ما يزيد على مائة

ألف جندي لحفظ السلام في إطار 22 عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويوجد حاليا أكثر من 1900 من جنود حفظ السلام الصينيين في الخدمة العاملة، مما يجعل الصين اكبر دولة تسهم بقوات من بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.(xinguanet, 2008 : 1-2) .

كما أن الصين تساهم بايجابية في إيجاد حلول سلمية للعديد من القضايا الدولية المتوترة، مثل أزمات البرامج النووية في كوريا الجنوبية وإيران، كما تسعى الصين إلى المشاركة الفعالة في جهود منع الانتشار النووي والسيطرة على التسلح الدولي ونزع السلاح وفي هذا الصدد فقد انضمت الصين إلى جميع المعاهدات الدولية بشان السيطرة على التسلح، وتؤيد الصين إصلاح الأمم المتحدة وتدعمها مع غيرها من الهيئات المتعددة الأطراف لمواصلة لعب دورها الحيوي في معالجة الشؤون الدولية، وتعارض الصين بحزم جميع النشاطات الإرهابية بمختلف أشكالها، وتساهم بايجابية في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب (الحمراوي، 2008 : 1–2).

ثالثا : الخطاب الاعلامي الصيني الجديد :

وقد بدأت الصين تشعر بالقلق إزاء الصورة السلبية التي يروجها منظور الغرب عبر العالم الخارجي، وأدركت أن ذلك قد يمثل تهديدا لدورها في العالم ولتجربتها التنموية الرائدة التي تستند بالأساس على العالم الخارجي، فهي تدرك تماما مخاطر العزلة الدولية عليها، خاصة بعد تعرضها لعزلة دولية بعد أحداث الميدان السماوي، ولذا تحاول الصين جاهدة تحسين صورتها الخارجية عبر العديد من الوسائل ومنها : (وزارة الاعلام الصينية، 2016: 1–3)

1– تغيير الخطاب الصيني : فالصينيون أنفسهم بدوا في تغيير خطابهم السياسي والتنموي، فهم حاليا يتجنبون استخدام تعبر الصعود الصيني الذي كانوا يستخدمونه سابقا بعد أن

صدرت تعليمات في عهد الرئيس " هو جنيتاو" باستخدام تعبير التطور السلمي للصين، الذي لا يسعى إلى تغيير التوازنات الدولية، وانه لن يفيد الصين فقط ولكن يستفيد الآخرين، أيضا. كما تنفي الصين أي تشابه بين الصعود الصيني الحالي والصعود الألماني في القرن التاسع عشر في عصر غيلوم الثاني، والذي تسبب في الحرب العالمية الأولى، وتؤكد الصين أنها تعمل في إطار توافق المصالح، وان الصعود الصيني ليس خطرا بالضرورة على العلاقات الدولية، لان الصين ستندمج في النظام الدولي مع بقية الدول الأخرى الصعود الأخرى، كما أن الصعود الصيني لا يعني بالضرورة تحدي الولايات المتحدة الأمريكية مثلما حدث في حالة الصعود الياباني والألماني، فالصين تعتمد على السوق الأمريكية، إذن كيف ستتحداها؟ والأكثر من ذلك أن بعض المنظرين الصينيين يرون أن تحقيق مصالحهم يرتبط بشكل اكبر بالقوة العظمى، ولم يتحرج هؤلاء القبول بمبدأ أن العالم أحادي القطبية وان الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة المسيطرة لعقود قادمة.

وعلى الرغم من أن الزعماء الصينيين قد أيدوا مرارا مبدأ تعدد الأقطاب، وأدانوا في المقابل مبدأ أحادية القطب، إلا أن هؤلاء المنظرين غير الرسميين يرون أن الصين لن تستطيع مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، وان تحقيق الصين لأهدافها (السلام والتنمية) يمكن أن يتم في ظل العالم أحادي القطبية .(الحلواني، 2008 : 1-2).

2- تأكيد الشفافية العسكرية : حيث قررت الصين رفع شفافية الشؤون العسكرية بصورة متزايدة، تعزيزا للثقة العسكرية المتبادلة مع مختلف البلدان بالعالم فشفافية التسلح تعني وصف دولة لنواياها العسكرية أحادية الجانب وقدراتها ونشاطاتها العسكرية المعلن عنها

علنا، ويتم وتعهدها بها، وتتخلى عن بعض الحقوق أو تكسف عن سياستها حول الدفاع الوطني.

وقد تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة بالوثائق المعنية، حيث أعلنت عن مشاركتها في نظام النفقات العسكرية للأمم المتحدة ابتداء من عام 2007، واستأنفت مشاركتها في سجلات الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة، وقدمت بيانا عن النفقات العسكرية لعام 2006، إلى جانب حرص قادة الجيش الصيني على الزيارات المتبادلة والاتصالات المتكررة مع جيوش دول العالم المختلفة، وقد أجرة الجيش الصيني خلال السنوات الخمس الأخيرة 18 مناورة عسكرية مشتركة مع جيوش الدول الأخرى، وفي عام 2005، فتحت قوات الصواريخ الإستراتيجية الصينية لأول مرة أبوابها أمام قادة الجيوش الأجنبية، وبشكل عام، فإن الصين باتت تحرص على زيادة العلنية والشفافية في مجال التسلح، بما يساعد على تعزيز الثقة وتخفيف التوتر وتعزيز السلام والأمن الإقليمي والدولي.(الحلواني، 2008 : 2-3).

3- تطوير أداء الدبلوماسية الصينية : حيث أثمرت نتائج التدريب المستمر الذي تقوم به وزارة الخارجية الصينية منذ عشرين عاما عن وجود جيل من الدبلوماسيين يتميز بالبراعة والفطنة، من الحاصلين على الشهادات العلمية من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والمجيدين لأكثر من لغة أجنبية، صحب ذلك عملية تغير إدراك القادة لأهمية طرح الصين لوجهة نظرها أمام العالم الخارجي من اجل تحسين صورتها، ولتعبئة رأي عام دولي مناصر لها ومتفهم لأبعادها وأهدافها، وفي هذا الصدد قامت الصين أيضا باستخدام شبكة المعلومات الدولية، الانترنت " كإحدى وسائل الاتصال بالعالم من اجل توضيح صورتها بشكل مباشر من خلال عدة مواقع أهمها موقع مركز المعلومات

الخاص بمجلس الدولة (www.china.org.cn) وموقع وزارة الخارجية الصينية (www.fmprc.gov.cn) ، وهذه تطورات لم تعهدها الدبلوماسية الصينية من قبل.

4- تفعيل مصطلح القوة الناعمة : وهو المصطلح الذي يستخدم في أدبيات العلاقات الدولية منذ أن قدمه عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي في عام 1990، إذ بدأت دوائر السياسة الخارجية الصينية في تفعيل العمل بهذا المصطلح من خلال استخدام الأدوات الثقافية والدبلوماسية والأيديولوجية والفكرية والرمزية، ومنها تنظيم مؤتمر في بكين لبدء حلم الصين في ابريل 2006 في محاولة لربط الصين بثلاث أفكار كبرى، وهي : التنمية الاقتصادية والسياسية، والسيادة السياسية، والقانون الدولي، إضافة إلى أن الصفة الغالبة لخطاب الدبلوماسيين الصينيين تجدها عن احترام السيادة وتنوع الحضارات، في حين تجد خطاب نظرائهم، الأمريكيين عن القوة وتغيير النظام الدولي لصالح بلادهم، كما أن الدبلوماسية الصينية تعتمد على تقديم المساعدات والقروض وبدون أي شروط، كما أن الحوار هو اللغة الغالبة في علاقات الصين بحلفائها أو حتى الدول الصغيرة في إطار المساواة وبعيدا عن ممارسات الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة.(وزارة الاعلام الصينية، 2006: 1-2)

كما تشير الأدبيات الصينية إلى أن التنين" الرمز الصيني الشهير، الذي يرمز إلى الأمة الصينية وروحها ووحدتها، ما هو إلا مخلوق خيالي مركب، تم استخدامه في إطار تسوية تاريخية توحيدية للقبائل الصينية القديمة، حيث كان لكل قبيلة رمزها الخاص في شكل حيوان ما، فجاء قائد عظيم فوجد هذه القبائل، فتم توحيد كل هذه الرموز في شكل كائن خرافي افتراضي وهو " التنين" وهو بذلك يرمز إلى التنوع والتوحد والتناغم، وهو بذلك أيضا يختلف عن معناه الغربي " Dragon" الذي يرمز إلى الهيمنة والسيطرة والاقتحام، ومن هنا دعا المفكر الصيني

كوان شيه دجيه Guan Shi Jie إلى ضرورة الترويج للمفردة الصينية لكلمة التنين وهي (لونج) بدلا من المفردة الغربية " Dragon" حتى لا يتشوه معنى التنين الصيني الذي يرمز للوحدة والتناغم بالتنين الغربي الذي يرمز للهيمنة والاقتحام. (montada, 2008 : 1-2).

5- استضافة الاولمبياد : فلا شك في أن الصين ستسعى إلى الاستفادة من استضافتها لدورة الألعاب الاوليمبية الصيفية 2008 سياسيا وثقافيا، وليس على المستوى الاقتصادي والتجاري والترفيهي والدعائي فقط، فالاوليمبياد تعنى بالنسبة للساسة الصينيين فرصة لاستعادة وتقوية المكانة المرموقة للصين في المجتمع الدولي وتحسين صورتها، مع أن ذلك سيفتح أبواب الصين أمام الصحافة العالمية التي ستكتب عن كل شيء في الصين، الأمر الذي قد يحدث ضغوطا على الحكومة الصينية. ولكن الحدث في حد ذاته يعتبر فرصة ثمينة لحكومة بكين لدعم تواصلها مع العالم باعتباره المدخل الرسمي للصين لنادي المجتمع الدولي، وتعزيز التواصل الكامل مع الغرب، على الرغم من حكمها الشمولي، كما ينظر البعض للاوليمبياد على أنها احد أوجه التغير السلوكي والثقافي والاجتماعيـ أو إحدى وسائل التغيير في حياة السكان ومن ثم قد تحدث تغييرا في الممارسة السياسية للحكومة الصينية واعتقد أن الدبلوماسية الصينية النشيطة والذكية لن تفوتها أبدا مثل هذه الفرصة التي قد لا تتكرر.

ومما سبق يتبين لي، أن الصين قوة متنامية تسعى للاستفادة من كل الفرص التي يتيحها النظام الدولي في سبيل تعزيز مكانتها الدولية وتجربتها التنموية في إطار توجه سلمي عام للحيلولة دون المواجهة العسكرية مع أي طرف دولي، حتى لا تتبدد جهودها، وتعجز عن تحقيق أهدافها التنموية، وفي المقابل فإن قوى النظام الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ترى

في الصين تهديدها محتملا لمكانتها ونفوذها العالمي، وذلك نظرا لتقدم الصين الهائل اقتصاديا وتكنولوجيا وعلميا، فضلا عن دبلوماسيتها النشيطة، التي تقوم على مفاهيم أكثر قبولا على المستوى الدولي.

تواصلها مع العالم، وباعتباره المدخل الرسمي للصين لنادي المجتمع الدولي، وتعزيز التواصل الكامل مع الغرب، على الرغم من حكمها الشمولي كما ينظر البعض للاوليمبياد على أنها إحدى أوجه التغيير في حياة السلوكي والثقافي والاجتماعي أو إحدى وسائل التغيير في حياة السكان، ومن ثم تحدث تغييرا في الممارسة السياسية للحكومة الصينية واعتقد أن الدبلوماسية الصينية النشيطة والذكية لن تفوتها أبدا مثل هذه الفرصة التي لن تتكرر.

الفصل الثالث

العلاقات الصينية الأردنية 2000–2017

الفصل الثالث

العلاقات الصينية الأردنية 2000-2017

الصين وكأي دولة في العالم لها علاقات مع البلدان العربية، ومن تلك البلدان الأردن، التي تتمتع ببعض الثروات الطبيعية ومنها البوتاس والفوسفات، إذ أن الصين تحتاج لتلك المواد من الأردن، ولكن حاجات الصين لدى العرب بشكل عام تتمثل بشكل أساسي، في ثلاث موارد رئيسية هي : النفط والاستثمار والدعم السياسي في المحافل الدولية، ورغم وجود حاجة تتعلق بالتجارة الخارجية أيضا أي تصدير البضائع الصينية إلى الأسواق العربية ومنها(الأردن) فإنها ليست مما يتمايز به العالم العربي عن غيره من مناطق العالم، ولا مما تتعامل به الصين مع العرب بطريقة مختلفة عما تتعامل به مع المناطق الأخرى، وفي الواقع فإن ثمة أسواقا أخرى أكثر أهمية إستراتيجية بالنسبة للتجارة الخارجية الصينية، ترتفع فيها القوة الشرائية للناس بفعل عددهم وارتفاع دخولهم ومستوى معيشتهم أهمها سوق الولايات المتحدة الأمريكية.(احمد، 2009، 195).

يتناول هذا الفصل المبحثين التاليين وهما :

المبحث الأول : العلاقات الصينية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني.

المبحث الثاني : ميزان العلاقات الأردنية الصينية .

المبحث الأول

العلاقات الصينية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني

ترتبط الصين بمصالح كبيرة في المنطقة العربية ومنها الأردن، وتزداد هذه المصالح متأثرة بالتقدم التكنولوجي، وسرعة انتقال المعلومات رغم ما تشهده المنطقة من موجات تغير إلا أن السياسة الصينية وكذلك الأردنية، نجحتا في امتصاص الصدمات الناجمة عن تغير الأوضاع السياسية في المنطقة منتهجة كل منهما سيادة عدم التدخل في شؤون الغير من الدول الأخرى وسيادتها.(Ahmad , 2006 : 5-13) .

وترى كلا من الصين والأردن انه يجب على كل منهما أن يسعى إلى التضامن والتعاون في مختلف الميادين وتحقيق مصالح مشتركة خاصة أن الصين لم ولن تسعى إلى الهيمنة كما غيرها من الدول العظمى بل تدعو الصين كذلك والأردن كذلك إلى تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول المختلفة وتركز الصين في علاقاتها مع البلدان العربية ومنها الأردن إلى تحقق مبادئها الخمسة وهي : الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، وعدم التدخل والمنفعة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجانب الآخر،المساواة والمنفعة المتبادلة وهذه المبادئ تطبقها كل من الصين والأردن تجاه الدولة الأخرى.(وزارة الاقتصاد والتجارة الاردنية، 2016)

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين التاليين

المطلب الأول : العلاقات الدبلوماسية

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية والثقافية.

المطلب الأول

العلاقات الدبلوماسية بين الأردن والصين

كانت بداية العلاقات الصينية بين الأردن والصين في عام 1977م، حيث أن تلك العلاقات تقوم بالنسبة للأردن على المبادئ التالية : (وايفإنغ، 2017 : 1).

1- الاحترام المتبادل.

2- المساواة .

3- المنفعة المشتركة.

4- عدم تدخل كلا من الأردن والصين في شؤون الدولة الأخرى.

5- الانطلاق من الثقة والتفاهم نحو دعم المصالح الجوهرية والاهتمامات الرئيسية للطرفين.

لقد حرص الأردن والصين منذ عام 1977 أي منذ أربعين عاما على تطوير علاقتهما الدبلوماسية القائمة على الاحترام المتبادل، والمنفعة المشتركة، على تطوير علاقاتهما الدبلوماسية والسياسية وتطويرها نحو الأفضل. وبعد القرار الذي أصدرته جامعة الدول العربية في عام 1997 سارعت الأردن إلى تطوير علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي بما يحقق المصالح المشتركة بين الصين والعرب، وباعتبار أن الأردن هي جزء من جامعة الدول العربية ، فإن ما ينطبق على العرب ينطبق على الأردن ، وقد تضمن قرار جامعة الدول العربية آنذاك : (جامعة الدول العربية ، 1997 : 1-2).

1- دعوة الدول الأعضاء ومنها الأردن إلى تطوير علاقتها مع جمهورية الصين الشعبية على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبين بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين، ودعم الوجود العربي على مختلف المستويات في الصين.

2- تنشيط التشاور السياسي بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ووزارة الخارجية الصينية عن طريق تنظيم لقاءات دورية سنوية في الصين.

3- دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي إلى إعداد دراسة شاملة عن سبل تطوير العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين.

4- دعوة المنظمات العربية المتخصصة كل في مجاله إلى إعداد دراسات حول سبل تعزيز العلاقات الصينية العربية.

5- دعوة المؤسسات والهيئات غير الحكومية إلى توثيق علاقاتها بمثيلاتها في جمهورية الصين الشعبية.

6- الإعراب عن التعاطف مع الشعب الصيني، وتقديم المساعدات له في حال إصابته كارثة أو أضرار.

7- على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية متابعة تطوير العلاقات العربية مع الصين وتقديم تقارير دورية حول تلك العلاقات .

ونلاحظ من خلال مبادئ الصين الخمسة التي تقوم عليها الدبلوماسية أنها قد كانت أساسا لتطوير العلاقات مع البلاد العربية، حيث أن الإصرار على عدم التدخل في السياسة الداخلية من قبل الصين، هو السر الكامن وراء الدبلوماسية الصينية، حيث يمثل مبدأ عدم التدخل في السياسة الداخلية حجر الزاوية في علاقات الصداقة والتعاون بين الصين والدول العربية على مدى زمن طويل، ودعت الصين في خضم ذلك إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، ويدعم مسالة الحلول الداخلية المشاكل الحاصلة، الصين كدولة عظمى تثق بقدرة الدول على حل مشاكلها ذاتيا، مع معارضة الصين استعمال العنف، وتدعو كل الأطراف إلى حل مشاكلهم عبر استخدام الطرق السياسية والدبلوماسية.

لقد كان تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والأردن والإعلان عنها في يوم 7نيسان/ ابريل عام 1977، وذلك بعد طرد تايوان من مجلس الأمن الدولي، حيث شكلت تلك الحادثة علاقة فارقة في التاريخ، إذ تلاحق الاعتراف العالمي لجمهورية الصين الشعبية كممثل وحيد للبر الصيني والصينيين ، برغم التاريخ الطويل الذي حفل بحركات غربية وأمريكية طويلة لإقصاء الصين الشعبية عن الحلبة الدبلوماسية العالمية، ومحاصرتها وتفتيتها، كل ذلك أفضى إلى العكس تماما كما في قانون نيوتن للميكانيكا الكلاسيكية : " لكل قوة فعل قوة رد فعل، مساوي له في المقدار ومضاد له في الاتجاه" ، وبرغم أن العلاقات ما بين جمهورية الصين الشعبية وجامعة الدول العربية أقيمت في العام 1956، أي في زمن متقدم جدا بعد نيف سنين من انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي شهدت انتصار روسيا على العسكرتاريا اليابانية وألمانيا النازية وايطاليا الفاشية ومن لف لفهم سابقا، إلا أن عددا قليلا من الدول العربية أم تعترف بالصين الاشتراكية قبل ذلك ، بل انتظرت تلك الدول حتى سبعينات القرن العشرين لتعترف بالصين وعلى مدى العقود الماضية، شهد العلاقات الصينية مع جامعة الدول العربية والغالبية الساحقة من الدول العربية إن لم يكن مع كل الدول العربية تطورا كبيرا ومتشعبا للغاية، وتكثف التواصل بين الجانبين، وقام الجانبان بالتنسيق والدعم المتبادل في الشؤون الدولية والآسيوية. (سوادح، 2015 : 1).

وفي النزال الدبلوماسي الدولي، كانت هناك " دول عربية صوتت لصالح استعادة الصين لمقعدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهذه الدول هي : الجزائر، ومصر، العراق، الكويت، موريتانيا، المغرب اليمن الديمقراطية، السودان ، تونس، واليمن العربية، بالإضافة إلى ليبيا، التي لم تقم بعد علاقاتها الدبلوماسية مع الصين على قرار استئناف المقعد الشرعي للصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 تشرين أول /أكتوبر 1971م، أما الدول العربية التي لم تقم

بعلاقات مع الصين مثل : البحرين، والأردن، ولبنان، وقطر فقد امتنعت عن التصويت، وصوتت المملكة العربية السعودية ضد الصين، وهناك 7 دول عربية اقترحت استئناف المقعد الشرعي للصين وتواصل تمثيله وعمله وهي :الجزائر ، العراق، وموريتانيا واليمن الديمقراطية، والسودان ومصر، واليمن، وسوريا.(سوادح، 2015 : 2).

وفي فترة السبعينات من القرن الماضي حرصت الصين إبان حكم الرئيس ماو الذي امتد سبعة وعشرين سنة، على أن تبقى خافية تقريبا عن أعين الغرب بالذات كقوة اقتصادية وأضحت البلاد مستودعا لعصاب سياسي وكارثة اقتصادية، وفي تلك الفترة حقق ماو هدفه بإنشاء مجتمع المساواة بين أغلبية الصينيين ولكنه إذا فعل هذا دفع بالشعب الصيني إلى مصير جعل منه بعضا من أفقر الشعوب على ظهر الأرض، وفي عام 1976 توفي ماو، ودار صراع مرير على السلطة بعد وفاته، وظهر في تلك الفترة دنغ هسياو بنغ الإصلاحي الاقتصادي باعتباره القائد وقد تولى دنغ مسؤولية إدارة حزب شيوعي لايزال متعلقا بالماوية (نسبة إلى ماو) وقد وصل دنغ إلى السلطة ولم يكن يتجاوز الرابعة والسبعين من العمر، وبدا وكأنه ليس القوة الفاعلة للتغيير، وجدير بالذكر أن الحزب طرد في عهد ماو مرتين ضمن حملات التطهير، بل أرسله للعمل في مصنع جرارات، بيد أن الأفكار الكبيرة لهذا الرجل غيرت مجرى التاريخ في أواخر القرن العشرين، وقد أقامت الأردن علاقاتها الدبلوماسية مع الصين الشعبية عام 1977 وذلك في عهد الرئيس دنغ الذي تولى رئاسة البلاد بعد الرحل الذي لقبه الصينيون " القائد الأعظم" (ميربديث، 2009 : 30).

وعندما تولى دنغ رئاسة البلاد كان هناك 80 بالمائة من سكان الصين لا يزالون فلاحون فقراء في حالة مأساوية، ويعيشون على المزارع الجماعية، ومن بينهم عائلات شياوغانغ، حيث عمل دنغ على تطبيق إصلاح زراعي مزيج من الاقتصاد الصيني القائم على التخطيط والسير

في طريق اقتصاد السوق، وقد بدا دنغ إصلاحاته في الريف مثل سلفه ماو، وقد وزعت أراضي المزارع الجماعية على العائلات وبدا دنغ إصلاحاته الحقيقية، حيث دفع رواتب الفلاحين في نهاية العام على أساس كمية غلة الأرض وليس الأجر أي بقدر ساعات العمل داخل المزرعة الجماعية، وبات مسموحا في تلك الفترة لهم حق اختيار أي المحاصيل يزرعونها، وبدا الفلاحون بعد ذلك يدفعون الضرائب بدلا من تحويل حصتهم إلى المزارع الجماعية، ولكن كانت الحكومة هي من تحدد الأسعار، وكان وضع الصين في تلك الفترة مستقر اقتصاديا حيث زاد وضل الفلاحين ما بين الفترة 1978-1984 ما يقارب 15 في المائة وأصبح الفلاحون يعيشون على اقل من دولار في اليوم،بعد أن كانوا يعيشون على مقدار على يتجاوز 4 سنتات يوميا.(ميريديث، 2009 : 32).

ومما سبق نستنتج أن العلاقات بين الأردن والصين في فترة ماو كانت فقط اعتراف دبلوماسي متبادل بين بعضهما البعض، وكانت العلاقات تنمو نموا بطيئا، إذ صار؛ الطرفإن يلتمسان طريقهما والسبل التي يمكن من خلال تطوير العلاقات سيما وان وضع الصين لغاية 1976 كان وضعا سيئا من الناحية الاقتصادية التي أقرت على إقامة علاقات بين الصين والبلاد العربية وسيما أيضا أن العلاقات الأردنية السوفياتية كانت قطعت شوطا طويلا في مجالات عديدة من إقامتها في عام 1963 وكان يوجد في الأردن في العام 1963 حزبان شيوعيان مواليان للحزب الشيوعي السوفياتي، لذا ناصبا الصين عداء أيديولوجيا وسياسيا، فقط كانا يعتقدان أن الصين كان يمكن أن تؤثر على الجماهير الأردنية في حالة ممارسة بيجين عملا سياسيا نشطة لجهة إضعاف تأثير الحزبين محليا، في حال قيام علاقات قوية آنذاك بين الأردن والصين الشعبية، وقد كانت أيضا الصورة في الأردن مشابهة لما هي عليه الآن بالضبط : لا يوجد مركز ثقافي صيني حكومي" (سوادح، 2015 : 3-4).

وبهذا نرى مما سبق، أن العلاقات الدبلوماسية كانت فاعلة في العام 1977 حيث قربت الصين اقتصاديا، وأصبحت تعمل على توسيع نقاط الالتقاء مع بلدان العالم ومنها البلدان العربية، وتحفظت على نقاط الخلاف مع تلك الدول، وأخذت تعمل الصين بعد العام 1977 على ما يلي : (وزارة الخارجية الصينية، 1978: 1)

1) توثيق مدى التعاون مع الأردن على أرضية الكسب والمصالح المشتركة ورفع راية السلام والتنمية التعاون.

2) معالجة سلمية لوضع الصين في تحسين علاقاتها مع البلدان العربية ومنها الأردن، ودفع وتعزيز المصالح المشتركة للبشرية من جهة أخرى.

3) العمل على توسيع نقاط الالتقاء مع البلدان العربية والبعد أو التحفظ على نقاط الاختلاف.

4) بعد استلام دنغ سلم الرئاسة والسلطة في الصين الشعبية أصبح يرى أن الهيمنة وإنما تشكل تهديدا للسلام والتنمية، وان السلام هو الخيار الحقيقي للتعامل مع الدول والشعوب.

المطلب الثاني

العلاقات الاقتصادية والثقافية

إن الصين والبلدان العربية تنتميان في سبعينات القرن الماضي إلى البلدان النامية، إلا أن الصين قد سارت على نهج متطور حيث انتهجت تجربة تنموية رائدة تعد مثالا يقتدى به في المنقطة وأصبحت القوى الصاعدة، وأصبحت في صعودها المتسمر مرشحة لكي تكون القوة الأولى في العالم وذلك في عام 2020 والبلدان العربية ومنها الأردن معجبة بالتجربة الصينية الدائرة الصاعدة التي أقامت وحققت اقتصاد متطور قائم على التخطيط المركزي وفق اقتصاد السوق.(اليونسف، 2002 : 115-132).

أقامت الأردن العلاقات مع الصين الشعبية في العام 1977 وكان بإمكان الأردن إقامة علاقة مع الصين في ستينات القرن الماضي ولكن الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية لم تكن مواتية بسبب حكم الرئيس الصيني ماو وسياسته الاقتصادية إلا أن الأمور كانت أوضح في حكم الرئيس دنغ عام 1976 الذي عمل على الانفتاح مع بلدان العالم ومنها البلدان العربية وعلى رأسها الأردن. (سوادح، 2015 : 4).

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : العلاقات الاقتصادية.

ثانيا : العلاقات الثقافية.

أولا : العلاقات الاقتصادية بين الصين والأردن :

في عام 1949 أي في الوقت الذي تم فيه تأسيس فيه جمهورية الصين الشعبية كانت الدول العربية بدأت تستقل الواحدة تلو الأخرى، ومنذ ذلك الوقت بدأت التجارة الثنائية بين الصين والدول العربية في مرحلة تاريخية جديدة تظهر في الآتي : (جين تشونغ، 2013 : 1) :

1- عام 1956 أي قبل تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر، اشترت الصين قطن مصري بقيمة عشرة مليون جنيه إسترليني وبذلك تكون الصين ساعدت مصر في حل أزمة تصدير القطن، : صفقة القطن" التي تمت بين الصين ومصر، حينها كانت تسمى " دبلوماسية القطن" فهي كانت بمثابة المقدمة والتي بدأت بها الفترة الجديدة للتبادلات التجارية بين الصين والبلدان العربية.

2- أثناء فترة الإصلاح والانفتاح من عام 1956 وحتى عام 1978م كانت التجارة الصينية العربية وصلت لمستوى تجارة رسمية.

3- منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح في عام 1978 وحتى العام 2004 أخذت التجارة الصينية بين الصين والدول العربية في التوسع .

4- تم انطلاق تأسيس : منتدى تعاون الصين والدوال العربية في عام 2004، والمنتدى الاقتصادي للصين والدول العربية لعام 2010، ومعرض الصين والدول العربية لعام 2013، وقامت التجارة الصينية العربية بتشكيل تجارة رسمية مثل تجارة مصادر الطاقة بالإضافة إلى التجارة الشعبية مثل نقل البضائع وغيرها من أنماط التبادلات التجارية التي تكمل بعضها بعضا.

وقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين والأردن في الفترة من 1977 أي منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدان ولغاية 2010 كمرحلة أولى كبيرة تم خلالها تطوير

العلاقـات بـين البلـدين فـي كافـة المجـالات ومنهـا المجـالات الاقتـصادية بتفرعاتهاـ الزراعيـة، والصناعية، والتجارية والاستثمارية ، حيث أن الأردن في تلك الفترة استوردت من الصين بعض المواد الزراعية، والآلات الصناعية والالكترونيـة ، وكذلك فقد كانت تستورد من الأردن البوتـاس والفوسفات التي كانت ضرورية لبعض صناعاتها حيث كانت الأردن تعتبر الدولـة الثالثـة فـي العالم في الفوسفات ، ونشطت التبادلات التجارية بين البلدين(وزارة الصناعة والتجارة الأردنية : 2010 : 1-2).

وقد شـهدت العلاقـات الاقتـصادية بـين الـصين والأردن فـي الفتـرة مـن 2008 أي إبـان الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على الأردن اقتصاديا نوعا ما وعام 2010 قد شهدت تلك العلاقـات تطـورا واضـحا وانعكس ذلـك علـى حجـم التبـادل التجـاري والمـشروعات الاسـتثمارية الصينية التي أقيمت في الأردن، والتي شهدت نموا متصاعدا خلال تلك الفترة وقد شملت تلك الفتـرة لقـاءات اقتـصادية بـين الأردن والـصين والتـي أدت إلـى انخـراط الأردن فـي تيـار العولمـة وترسـيخ سياسـة الانفتـاح الاقتـصادي مـع الـصين، تكـرس ذلـك مـن خـلال توقيـع العديـد مـن الاتفاقيات الاقتصادية (اتفاقيات التجارة الحرة) على المستويين الثنائي ومتعددة الأطراف ما وفر للمنتجات المحلية فرصة الوصول إلى أكثر من مليار مستهلك حول العالم. (المومني، 2010 : 2-3).

إن الأردن ورغـم محدوديـة إمكانيـة مـوارده إلا انـه تمكـن مـن تـوفير الظـروف المناسـبة لتطوير وضعه الاقتصادي وجعله أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات التنموية للمملكة، حيث أنـه يتميز بالموارد البشرية، وتركيز خطط وبرامج التنمية والاستثمار فيهان وهناك لقاءات دورية بين الاقتـصاديين مـن الطـرفين الـصيني والأردنـي لتأكيـد أهميـة الـدور الـذي يجـب أن تلعبـه وسـائل الإعـلام فـي الـبلاد العربيـة والأردن منهـا، والـصين وتعزيـز الجهـود المبذولـة لتقويـة الـروابط بـين

الجانبين في مختلف المجالات والتغلب على المشكلات التي تحول دون بناء علاقات اقتصادية وثقافية وسياسة أكثر متانة تخدم المصالح المشتركة.(المومني، 2010 : 3) .

وفي عام 2008 عام الأزمة الاقتصادية العالمية بلغ حجم التبادل التجاري بليونا، و921 مليون دولار أمريكي أي بزيادة نسبتها 62.6% بما فيها الصادرات الأردنية للصين التي وصلت إلى (123 مليونا) بزيادة نسبتها 50% حيث تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح ثاني اكبر شريك تجاري للأردن بعد السعودية وتسهم الصين في التنقيب عن اليورانيوم في الأردن ويأتي هذا التعاون الأردني الصيني المتزايد يأتي في إطار تنامي العلاقات الصينية العربية حيث كانت طريق الحرير قبل أكثر من ألفي سنة تربط الأمة الصينية بالأمة العربية، وقد نمت التبادلات التجارية بشكل كبير، حيث تم الإعلان عن منتدى الصين، العربي عام 2004 وهي الجهود التي تعتبر قناة مهمة لتعزيز الحوار والتعاون الجماعي بين الصين والدول العربية في الفترة الجديدة.(القاق، 2009 : 2-3).

وفي 5 حزيران / يونيو 2014، عقد منتدى التعاون الصيني العربي في دورته السادسة، وتم عقد اجتماع وزاري ببكين، وقد القى (شي جين بنغ) الرئيس الصيني كلمة هامة في الافتتاحية بعنوان " تجسيد روح طريق الحرير لتعميق التعاون الصيني العربي" حيث أشار فيها إلى الصداقة التي تربط الدول العربية بالصين وذلك بسبب طريق الحرير الذي كان يربط الأمة العربية بالأمة الصينية، حيث أكد الرئيس الصيني أن كلا من الصين والعرب شركاء تعاون طبيعيين للبناء المشترك للحزام والطريق ولذلك يجب المثابرة على استمرار وتطوير التجارة والمبادئ المشتركة والبناء المشترك بين الصين والدول العربية للحزام والطريق ولذلك يجب دعم جهود الصداقة بين الجانبين .(بينغ،2014: 1).

وفي هذا المنتدى طرح شي جين بينغ العديد من الأفكار والمحتويات والمجالات الجديدة التي يمكن تنفيذها في الحزام والطريق على سبيل المثال، تشكيل معادلة التعاون (1+2+3) المتمثلة في اتخاذ مجال الطاقة كالمحور الرئيسي ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين و3مجالات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة كنقاط اختراق في التعاون، وتعزيز التعاون في الطاقات الإنتاجية وقد أكد على تطوير التعاون مع الست الدول الركائز وهي : السعودية والإمارات والعراق ومصر والسودان والجزائر (شي نينغ، 2014 : 1-3).

وفي 13 أيار / مايو 2016 أصدرت الحكومة الصينية وثيقة مهمة بعنوان : (وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، حيث أن تلك الوثيقة تستعرض خبرة وتطوير العلاقات بين الصين والدول العربية ومنها الأردن وتصف تلك الوثيقة مبادئ دليل تطوير العلاقات الصينية العربية وتخطط مشروع التعاون وتبادل المنفعة بين الصين والعرب، وتؤكد على أهمية الحزام وطريق الحرير بالنسبة لتطور الدول العربية، ذلك لان هذا الحزام يقوي الكيان الاقتصادي للدول العربية الذي يعد ضعيف في أصله ضعيف التقنيات العلمية متأخرة ومعظم التقنيات والمعدات وحتى العمالة تعتمد اغلبها على الدول الأجنبية، حيث أن اقتصاد الدول العربية والبالغة اثنين وعشرين دولة إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : وهو مجلس التعاون الدول الخليج العربي، والذي بسبب إنتاج النفط (البترول) والغاز الطبيعي دولة نامية اقتصادية في العالم العربي.

النوع الثاني : وهو مصر وسوريا والأردن وتونس وغيرها من الدول النامية التي ينقصها الاقتصاد.

النوع الثالث : وهو السودان واليمن وغيرها من الدول ذات الاقتصاد المختلف.

ويبين اختلاف هذه الدول من الجانب الاقتصادي فتختلف معها بشكل كبير احتياجات كل دولة من التطور الاقتصادي والتقنية العلمية، ولكن بشكل عام الأساس هو تكنولوجيا البتروكماويات، تصدير النفط كدليل على إنتاج النفط وعمق العملية.

التكنولوجية (انفتاح البرمجيات وغيرها) وتكنولوجيا اتصالات الأقمار الفضائية والتقنية الميكانيكية والالكترونية والنقل البحري وتحلية مياه البحر وتقنيات الزراعة والغابات وصيد الأسماك وتسمين الحيوانات، وتقنية المكافحة والحد من التصحر والتقنية الطبية والتقنية العسكرية وبناء الدفاع القومي، وتقنية الصناعات الخفيفة والثقيلة وتقنية كثافة رأس المال وتوفير موارد الطاقة، وتقنية حماية البيئة، وتقنيات إصلاح وتركيب المعدات المختلفة الأشكال، وتقنية الإدارة، والتشغيل والغزل والنسيج، وتقنية التعزيل والهندسة الحيوية وغيرهم(شي جين بينغ، 2016 : 1-5).

وبالنسبة للأردن فإن حجم التبادل التجاري مع الصين قد بلغ خلال 2016 ثلاثة مليارات و170 مليون دولار بزيادة 75 مرة مقارنة ببداية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، حيث تعتبر الصين ثاني اكبر شريك للأردن واكبر جهة مصدرة له، وهناك عشرات الشركات الصينية تعمل في الأردن وتشجع الشركات الصينية على الاستثمار في الأردن، ومن ضمن المشاريع التي عملت الصين على تنفيذها في الأردن مشروع عطارات، لتوليد الطاقة من الصخر الزيتي والذي صادق الصين على تمويله وبدء تنفيذه، حيث أن هذا المشروع سيساهم في تقليل اعتماد الأردن على الطاقة المستورة ويوفر عدد كبيرا من الوظائف والذي يساهم الصين بجزء كبير منه (ليوبان دونغ، 2017 : 2-3).

وبهذا نرى أن الصين شريك استراتيجي لا غنى عنه للأردن ذلك لان العلاقات العربية الصينية قديمة ترتبط بطريق الحرير الذي أنعش البلدان العربية منذ اكثر من ألفي سنة ولغاية هذه اللحظة، ولان الأردن بالذات بعد حدوث الأزمة السورية منذ 2011 ولغاية الآن 2017 حيث لم يستطيع استيراد بعض الموارد الضرورية من سوريا بسبب تلك الأزمة والتي ما زالت مستمرة فلجا الأردن في التعويض عن سوريا لدولة الصين الشعبية للحصول على تلك المواد الضرورية فإنتعشت التجارة الصينية مع الأردن في الفترة من 2011 –2017.

ثانيا : العلاقات الثقافية بين الصين والأردن :

للعامل السياسي والثقافي دور مهم في توجيه مكونات القوة الأخرى، فلولا الإرادة السياسية للدول لما وجد التنافس على المكانة والاضطلاع بالأدوار، فالصين من الدول التي تتمتع بقوة الناظمين السياسيين المبني على النظام الثقافي وعناصر ثقافية متينة، حيث أن العامل السياسي الصيني بقوة جاءت من قلب الحضارة الصينية التي تفاعلت عوامل عدة في تكوينها وتشكيلها فالثقافة الصينية تشترك في صياغتها ثلاثة عناصر رئيسية وهي : (خضير، د. ت : 6).

1– الثقافة الكونفوشتية.

2– الثقافة الماركسية.

3– التوجهات الليبرالية المعاصرة.

وهذه العناصر وغيرها حددت طبيعة التوجه السياسي الصيني الذي يقوم على إعلاء القومية والثقافية وإضفاء القومية على التوجهات الخارجية الصينية.

وفي المجال الثقافي ، فإن اللغة الصينية أصبحت تدخل كل بيت أردني وذلك بسبب المنتوجات التي تستوردها الأردن من الصين وخاصة في فترة الربيع العربي 2011–2017 وهي

الفترة التي انقطع فيها الأردن عن استيراد السلع والمنتوجات من سوريا بسبب أزمتها السياسية، وهناك إقبال ملحوظ على تعلم اللغة الصينية من خلال المراكز والجامعات الأردنية، وهو ما يسهم في تعزيز التواصل وتوطيد التعاون الاقتصادي والثقافي بين الجانبين (شينخوا، 2016 : 1-3).

وهناك تبادل زيارات ثقافية بين الأردن والصين وذلك بين اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين واتحاد الكتاب الصينيين ، حيث تم التعرف على ثقافة الصين التي تنفتح باعتدال على العالم وتهتم كثيرا بتعريف الأصدقاء العرب على تراثها وانتاجها الثقافي وذلك من خلال التعرف عليه من خلال كتب ألفها كتاب وأدباء أردنيون عن الصين وقد سعت الصين خلال العام 2016 إلى تأسيس المركز الثقافي الصيني في عمان، كما سعت الصين من خلال التنسيق لإنشاء معهد كونفوشيس لتعليم اللغة الصينية في الاردن، كما أن هناك جامعات ومعاهد أردنية تقوم بتدريس اللغة الصينية ، حيث يجري سنويا مسابقة جسر البطولة في اللغة الصينية وتقام التصفيات النهائية لها في بكين وعلاوة على ذلك يتم ارسال الطلاب لتعلم اللغة الصينية في بكين .(شينخوا ، 2016 : 2-3).

وهناك علاقات ثقافية تربط الأردن بالصين بواسطة مبادرة طريق الحرير وهي اتفاقية بين البلدين، وهناك مشاريع مشتركة بين الجهتين وعلاقات ودية بين الدولتين تنبع من واقع الصداقة والعلاقات التاريخية بين الشعبين الأردني والصيني فهناك الكثير من الطلاب الأردنيين الذي يتلقون العلم في المعاهد والجامعات الصينية، وتمنح الصين الكثير من الطلبة الأردنيين منحا دراسية لتعزيز العلاقات الثقافية والعلمية والدبلوماسية بين البلدين.(بان وايفإنغ، 2016 : 2).

ومن هنا نرى أن العلاقات بين الصين والعرب هي علاقات قديمة بين حضارتين كبيرتين، وبين الصين والأردن بشكل خاص علاقات ثقافية وسياسية ودبلوماسية واقتصادية متطورة جدا ساهمت العلاقات الثقافية بدعم العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين بسبب عناصر الحضارتين اللتان تدعوان إلى التقارب والبعد عن التنافر مما أدى إلى ازدياد التعاون ما بين الأردن والصين وخاصة في الفترة من 2000–2017.

والجدول التالي يبين حجم التبادل التجاري بين الأردن والصين في الاعوام من 2011–2017

الجدول رقم (2)

يبين حجم التبادل التجاري بين الأردن والصين في الاعوام من 2011–2017

السنة	حجم التبادل التجاري (بالدولار)
2013	2.3 مليار دولار
2014	2.5 مليار دولار
2015	2.450 مليار دولار
2016	2.796 مليار دولار
2017	1.8 مليار دولار

المبحث الثاني

ميزان العلاقات الأردنية الصينية

تعد سياسة الأردن الخارجية سياسة حيادية ومعقولة بشكل عام لكنها اقرب إلى الغرب، حيث ارتبط الأردن تاريخيا بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وقد تضررت هذه العلاقة في بداية تسعينيات القرن الماضي عندما أعلن الأردن حياده في حرب الخليج الثانية 1990-191م، والحفاظ على العلاقات مع العراق، الأمر الذي أدى إلى تدهور في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والغرب عموما لعدة سنوات وكذلك مع بعض الدول العربية وخاصة الخليجية، وذلك بعد الغزو العراقي للكويت، ومع نهاية الحرب الثلاثينية الدولية على العراق1991، بدأت العلاقات تعود تدريجيا وذلك عن طريق مشاركة الأردن في عملية السلام في الشرق الأوسط، (مؤتمر مدريد عام 1991) والمساعدة في تنفيذ العقوبات الدولية المفروضة على النظام في العراق.(wikipeda, 2016 : 1) .

والسياسة الخارجية الأردنية سواء في عهد الملك حسين أم في عهد الملك عبد الله الثاني محكومة بعدة عوامل داخلية وخارجية تتفاعل مع بعضها البعض، وما يدور حولها لأنها متغيرة ومتفاعلة، وأول تلك العوامل الاستقرار، وهذا العنصر مهم جدا للصين كدولة في علاقاتها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والثقافية مع الأردن.(بيجان، 2008 : 2).

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين الآتيين

المطلب الأول : العلاقة الأردنية الصينية من 1990-1999

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين

المطلب الأول

العلاقة الأردنية الصينية من 1990-1999

إن السياسة الخارجية لأي دولة هي تعبر عن إرادة هذا البلد وقيادته السياسية وهي نتاج العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحرير التوجه السياسي في العلاقات الدولية، وقراراتها ووفق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة، والأردن كدولة مركزية في إقليم الشرق الأوسط تأثر على الدوام بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية فضلا عن العوامل والتأثيرات الناجمة عن وضعه الجغرافي والديمغرافي وكذلك الاقتصادي بما في ذالك واقع الثورات الوطنية والمساعدات الخارجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية وتداعيات ذلك عن تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعيا وسياسيا.(الحوارني، 2008 : 1).

سياسة الأردن الخارجية مع الصين كدولة عظمى تمتلك قرار الفيتو في مجلس الأمن الدولي ولها مكانتها الاقتصادية والسياسية والحضارية بين دول العالم، اتسمت سياسة تجاهها بالاحترام والتقدير والحياد والاعتدال وتعزيز العلاقات كدولة كبرى كان يربطها مع العرب عناصر حضارية واقتصادية وتجارية كطريق الحرير الذي أسس قبل ألفي عام، (وزارة الخارجية الصينية، 2016 : 1-2).

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين

أولا : عناصر محددات السياسة الخارجية الأردنية.

ثانيا : العلاقات الأردنية مع الصين في عهد الملك حسين بن طلال

أولا : عناصر محددات السياسة الخارجية الأردنية

هناك عدة عناصر أساسية حددت مهمة السياسة الخارجية الأردنية وهي على النحو التالي:

1- الموقع الجغرافي : أو ما يسمى بالموقع الاستراتيجي فالأردن هو الجزء الجنوبي من سوريا الطبيعية، ولذلك كان التطلع إلى قيام الوحدة الوطنية وحدة الأقطار السورية وهذا كان عنصرا أساسيا ربما ولا زال أن كان تأثيره ضعيفا ولكن له تأثيره في السياسة الخارجية للأردن.(محافظة، 2008 : 1).

وقد كان لموقع الأردن الجغرافي الاستراتيجي باعتباره انه يقع بين قوى عربية قوية، السعودية في الجنوب والعراق في الشرق وسوريا في الشمال، إذ أن هذه الدول لها أهمية كبيرة، وهو فوق ذلك محاذ لفلسطين من الشرق ويفصل بينهما نهر الأردن، وقد كان لموقعه الجيوسراتيجي دوره الهام في مسيرة التاريخ القديم والحديث والمعاصر، وقد شهد الأردن حضارات مختلفة سواء تلك التي انبعثت من أرضه، من خلال التفاعل الإنساني مع البيئة أو تلك التي جاءت من الخارج وفي الحالتين فقد تفاعل الإنسان في هذه المنطقة مع كافة المؤثرات السلبية والايجابية، لتمتد تلك الحضارات إلى قرون قديمة كحضارة الكنعانيين، والادومين والمؤابيين والعمونيين والأنباط واليونان والرومان، إلى حضارة العرب قبل الإسلام حتى الفتح الإسلامي حيث كان الأردن مركزا متقدما نحو انطلاق الجيوش للفتح في آسيا وإفريقيا وأوروبا (الجوارنة، 2010 : 36-37).

والموقع الجغرافي هو العنصر الأول من عناصر محددات السياسة الخارجية الأردنية، وقد كان لموقع الأردن الجغرافي كل عهود الدولة الأردنية دورا هاما ساهم إلى حد كبير في إنجاح السياسة الخارجية الأردنية، فهو شريان رئيس للعراق وسوريا، وهو حلقة الوصل بين ثلاث

قارات آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، وهذا الموقع يميزه وفر الدخول إلى مختلف الأسواق الغربية الأوروبية، والشرقية وخاصة مع الهند والصين، وفتح باب التجارة إلى أكثر من مليار مستهلك في العالم نظرا لما يتمتع من اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الدول، الأمر الذي كان العامل الجغرافي فاعلا وحيويا في سياسة الأردن الخارجية في كل عهود المملكة.(عبد الله الثاني، 2013 : 2).

ومن هنا كان الموقع الجغرافي محددا أساسيا يقود صانع القرار السياسي الأردني في حال تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية الأردنية، ويعود ذلك لأسباب عدة منها : (الهزايمة، 1999 : 48).

أ. شكل الموقع الجغرافي الاستراتيجي للأردن معبرا للبحر الأبيض المتوسط.

ب. موقع الأردن مقفل شكل موضع احترام دول الجوار والعالم.

ج. احتواءه للمقدسات الإسلامية والحضارية والمناطق الأثرية.

د. جوار الأردن لفلسطين، القضية الأولى للعرب والمسلمين والمغتصبة من قبل الصهاينة.

هـ. عدم تمتع الأردن بعمق جغرافي كان محط أنظار العالم.

و. دافع ومحرك سياسي وحيوي في علاقات الأردن الخارجية مع دول العالم سواء في الغرب أم في الشرق.

2- العامل الاقتصادي : إذ أن الأردن شحيح بموارده الاقتصادية وهذا له دوره، وهو بحاجة دوما للمساعدة من الخارج وهو يتلقى المساعدة من الخارج باستمرار ودون انقطاع، وهذا مهم في تعامله مع الدول العظمى ومنها الصين، وفي تكوين وصياغة سياسته الخارجية(محافظة، 2008 : 2).

لكن الأردن منذ تأسيسه وهو يعاني من تحديات ومشاكل اقتصادية كبيرة أدت إلى التقليص أو الحد من دوره في بعض الأوقات في السياسة الخارجية، ومن تلك التحديات أو المشاكل على المستوى الاقتصادي.(التقرير الاقتصادي الأردني، 2016 : 1-3).

- شح الطاقة والأعباء النفطية.
- عجز الميزان التجاري.
- ثقل المديونية الخارجية
- قصور الإنتاج الصناعي.
- التبعية الاقتصادية.

3- الموارد البشرية : وهو عنصر مهم بالنسبة للأردن الشحيح بموارده البشرية، وكان تأثيرها ضعيفا في السياسة الخارجية الأردنية في عهد الإمارة، ولكنها بعد وحدة الضفتين أصبحت هناك تركيبة سكانية جديدة نتيجة نزوح الشعب الفلسطيني إلى الأردن بعد حرب عام 1948، وقرار التقسيم حيث أدى ذلك إلى أن تركيبة جديدة اندمج فيها الشعب الفلسطيني مع الشعب الأردني، الأمر الذي اثر على السياسة الخارجية الأردنية،(محافظة، 2008 : 3).

ولذلك شهد الأردن منذ عام 1948 خاصة بعد نزوح أعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني إلى الأردن زيادة طبيعته في أعداد المواليد وذلك نتيجة للهجرات ففي عام 1952 ، حيث بلغ عدد سكان الأردن آنذاك 586.2 ألف نسمه، وفي عام 1961 بلغ عدد السكان 900.8 ألف نسمة، وفي عام 1979 بلغ عدد السكان 2.133.000 نسمة وفي عان 1994 بلغ عدد السكان 4.139 مليون نسمه، وفي عام 2004 بلغ عدد السكان 5.100.981 نسمة، وفي عام 2007

كان عدد السكان 5.7200.000 نسمة، أما في عام 2010 فقد بلغ عدد السكان 6 مليون نسمة، ووصل في العام 2016 إلى 7.5 مليون نسمة، (دائرة الإحصاءات العامة، 2016 : 1-3).

4- الايدولوجيا أو الأهداف السياسية لمؤسس الكيان السياسي الأردني فقد سعى الهاشميون سواء في عهد الملك المؤسس عبد الله الأول بن الحسين أو في عهد الملك طلال أو في عهد الملك حسين أو في عهد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين إلى الوحدة كسبيل لخروج الأمة العربية من مشاكلها وتقوقعها، فقد سعى الهاشميون إلى وحدة بلاد الشام والهلال الخصيب ولكن تلك المشاريع قوبلت بالفرض من قبل بعض البلدان العربية.(محافظة، 2008 : 3-4).

ومن الأهداف الأيديولوجية والسياسية التي كان يسعى لتحقيقها كلا من الملك حسين بن طلال والملك عبد الله الثاني ابن الحسين عملية الإصلاح السياسي وتصويب الأمور غير الصحية غير القابلة للتصرف واحترام الحريات السياسية وإعادة صياغة الفرد الأردني بمجتمعه عن طريق التشريعات الملزمة للجميع والمشاركة الكاملة في بناء الوطني (الطويل، 2005 : العدد 12633) .

والملك عبد الله الثاني يسعى إلى الإصلاح السياسي رغبة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي وتحقيق الأمن والرفاه، لان تلك العناصر مهمة جدا في تفعيل السياسة الخارجية للأردن، الأمر الذي يتطلب إصلاح البيئة السياسية والمؤسساتية وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير، والرغبة في رفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر والبطالة، وتحقيق وحدة النسيج الاجتماعي الأردني، وحماية مصالح الأقليات العرقية والدينية والرغبة في التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.(طبيشات، 2005 : 26).

5- الإطار العربي، إذ أن الأردن محاط بدول قوية وهذه الدول القوية لها مشروعها وتطلعاتها محضر لها وزن مهم في العالم وفي المشرق العربي، والسعودية لها اثر مهم في الحد من طموح الهاشميين بوجه عام، وطموح الهاشميين كان جزءا من السياسة الخارجية الأردنية، والأردن في وضعه الحالي وبموارده الضعيفة والتحديات التي يواجهها بحاجة إلى أن يكون مع الدول القوية وخاصة الدول العظمى، ومنها الصين، إلا أن الأردن يعارض في بعض الأوقات السياسة الغربية إذ مست سياسة تلك الدول سيادتها لوطنية مسا مباشرا أو غير مباشرا كما حدث في عهد الملك حسين عندما وقف إلى جانب العراق بقوة عام 1990-1991 وكذلك عندما عارض الملك حسين حكومة سليمان النابلسي الشيوعية عام 1957م، (محافظة، 2006-3-4).

6- العوامل الخارجية ومنها الدول الكبرى، حيث أن تلك الدول ومنها الصين تربطها بالأردن علاقات اقتصادية (تجارية وزراعية واستثمارية) وتوفر تلك الدول الدعم في بعض الأوقات للحكومة الأردنية عن طريق المساعدات، والقروض والمنح ولان النظام الاقتصادي الدولي المتعامل به الآن هو النظام الاقتصادي الرأسمالي فإن الأردن مضطر للتعامل بنفس النظام سيما وان لبعض القوى الدولية العظمى تسعى لإفقار بعض الدول النامية وتعميق تخلفها عبر آليات التخصص الدولي والدبلوماسية الدولية.(البدارين، 2009 : 60-62).

ثانيا: ملامح السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصين في عهد الملك حسين بن طلال :

إن علاقة الأردن مع دول شرق آسيا وخاصة دولة الصين الشعبية في عهد الملك حسين (1935-1999)، كانت تهدف إلى تحقيق غرضين وهما : (البراري، 2016 : 1).

1- تعظيم المكاسب السياسية والاقتصادية والحضارية.

2- خلق عمق جيواستراتيجي للأردن من خلال علاقات موسعة مع الدول العظمى وخاصة الصين.

والملاحظ أن العلاقات الأردنية مع دولة الصين بدأت في عام 1977 ولم تبدأ قبل ذلك، وذلك لان الأردن كان يتخذ موقفا معاديا للشيوعية، ولان الصين كان تتبنى المذهب الشيوعي، حيث صدر قانون مكافحة الشيوعية عام 1948(الجريدة الرسمية، 1948 : 181).

وقد أصبح بموجب قانون مكافحة الشيوعية تم حظر الحزب الشيوعي في الأردن، وتم التأكيد على خطر بموجب قانون ينظم الأحزاب الأردنية. (الجريدة الرسمية، 1945 : 51-53).

وقد جاء هذا الحظر على اثر موقف الاتحاد السوفياتي الرافض لانضمام الأردن للأمم المتحدة، حيث أن الأردن قد تقدم بطلب الانضمام إلى الأمم المتحدة ، وذلك بعد استقلاله عام 1946إلا أن ذلك تأخر حتى عام 1955 بسبب معارضة الاتحاد السوفياتي (الموسى، 1968 : 63).

أن العلاقات بين الأردن والاتحاد السوفياتي قد ازدادت جمودا بسبب موقف الملك حسين بن طلال من الشيوعية والتي اعتبرها والصهيونية العدوين الأكثر خطورة، ولأجل ذلك اتخذ الملك حسين موقفا من الشيوعية، والصين كانت آنذاك تتبنى المذهب الشيوعي اللينـي الماركسي.(الحسين بن طلال، 1981 : 91).

وقد كانت الصين عام 1949 تعاني الفقر والتخلف وويلات الحرب حتى توقع الغرب أن الصينيين لا يستطيعون تغذية أنفسهم ولذلك نرى الصين قد اتخذت المذهب الشيوعي سياسة للدولة آنذاك، الأمر الذي جعل الملك حسين يتخذ موقفا سلبيا من الشيوعية برمتها إذ أن تلك معتقدات تتنافى وتتعارض مع مبادئ ومثل الشعب الأردني المتدين والبسيط.

إلا أن سياسة الملك حسين بن طلال تجاه الصين الشعبية سعت لتحقيق الأهداف التالية :

1) الاعتراف الدبلوماسي بجمهورية الصين الشعبية لكامل التراب الصيني ومجموع الشعب الصيني، وهذه الخطوة تعتبر خطوة هامة ومفصلية في السياسة الخارجية الأردنية ونهج الأردن إلا أن الأردن ومنذ تأسيس المملكة كان يسعى لمحاربة الحراك الشيوعي العالمي، وتحجيم الفكر الاشتراكي بخاصة من الاتساع في الأردن، وبرغم اعتراف الأردن بالاتحاد السوفياتي في 21/آب أغسطس عام 1963 إلا أن مبادئ ومنطلقات وأسس السياسة الأردنية لم تتغير ولم تحد عن هذا الاتجاه المناهض للاشتراكية والشيوعية والفكر اليساري.(سوداح، 2016: 2).
2) توثيق العلاقات الأردنية مع الصين في الفترة من 1977-1999م.
3) تنمية العلاقات السياسية الاقتصادية والثقافية بين الأردن والصين في الفترة من 1977-1999م.
4) تطوير العلاقات الأردنية الصينية في كافة المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والاستثمارية والسياحية بين الأردن والصين وارتداد اثر تلك العلاقة على رفاه الشعبين الأردني والصيني.(وزارة الخارجية الصينية، 2016 : 1-3).
5) تعزيز فرص الاستثمار وتوسيع التجارة وأهمية البنية التحتية وتحقيق معدلات تنموية وتجارية وتحقيق الفوز المشترك لكل الدول(وزارة الخارجية الصينية، 2016 : 2).
6) تعمق التوجه المستقبلي بما يحقق منافع متبادلة ومكاسب تنموية لكلا البلدين .(وزارة الخارجية الصينية، 2016 : 2-3).

المطلب الثاني

العلاقة الأردنية مع الصين في عهد الملك الثاني بين الحسين

لقد أظهرت السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني تغيرا واضحا في استقرار توجهاتها المعروفة إقليميا ولا شك أن زيادة مساحة التوتر التي تحيط الأردن يشكل عاملا أساسيا في رسم الملامح الجديدة للسياسات الخارجية والملاحظ أن غياب التأثير الدولي المباشر والتخفيف من قبضته وضغوطاته على دول المنطقة، وظهور هيمنات إقليمية جديدة شكلت حافزا في تعديل الأردن لاستراتيجياته ومنطلقاته لسياسة الخارجية ليعيد ترتيب أولوياته.(مسلط، 2011 : 1).

إن أهداف السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني تجاه الصين تنطلق من المبادئ التالية : (الخزاعلة، 2013 : 29).

1) حماية الوجود الذاتي، ودعم الأمن الوطني والقومي، والعمل على دعم استقلال الدولة وضمان حرية حركتها في المجالين الداخلي والخارجي.
2) تحقيق النمو والتطور الاقتصادي وزيادة الانجاز وقهر أسباب التخلف والعمل على التقديم والعصرنة والتحديث.
3) الدفاع عن متطلبات الدولة الأردنية وأيديولوجيتها والعمل على نشرها في الخارج بقصد خلق قناعات حول هذه المبادئ لدى الدول الأخرى ومنها الصين.
4) تدعيم مكانة الدولة الأردنية في المحافل الدولية والحافظ على سمعة الدولة في تعاملها مع الصين وغيرها

5) تدعيم السلام والأمن والاستقرار الدولي، واشتراك الأردن بجهود الأمم المتحدة لفض الخلافات في العالم وخاصة في المنطقة والحيلولة دون تطوير النزاعات الإقليمية والدولية من خلال المشاركة في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء..

لقد اتبع الملك عبد الله الثاني بن الحسين سياسة خارجية مع الصين (1999-2017) كانت تسعى لتحقيق الأهداف التالية : (أبو سير 2015 : 1-3).

تدعيم وتطوير العلاقات السياسية مع دولة الصين الشعبية في حل الخلافات الإقليمية في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية.

تدعيم وتطوير العلاقات العلمية والتكنولوجية مع الصين وخاصة فيما يتعلق بأجهزة الاتصال والتكنولوجيا واستخدامها العلمي والإنساني المتميز.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية فإن الأردن سعى بقيادة الملك عبد الله الثاني إلى إبرام الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية والسياحية والإدارية والتجارية وتوفير حاجات الدولة الاقتصادية من خلال زيادة التعاون الأردني الصيني لتحقيق الأمن الاقتصادي وزيادة القدرة الصناعية والنوعية مع إمكانية التطور العلمي لوسائل الإنتاج مع التركيز على المعلومات الاقتصادية.

التعامل مع الدول العظمى ومنها دولة الصين الشعبية من خلال العمل على تدعيم الاتجاه السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعلمي والاجتماعي وكسر الروابط التقليدية وإحلال العقلانية للأردن الذي ارتبط بعظمة المبدأ ارتباطا وثيقا بفكر الملك عبد الله والهدف هو خدمة الوطن والشعب.

تطوير الفكر السياسي والإداري والاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة والتأكيد على عمق الصلات الأردنية الصينية وتنميتها .

وحول العلاقات الأردنية مع الصين في عهد الملك عبد الله الثاني (1999–2017) منذ بداية القرن الحادي والعشرين تكثفت التبادلات بين البلدين الأردن والصين على مستوى القيادة والحكومة والبرلمان، وتزايدت دفء العلاقات بين البلدين، وقد قام الملك عبد الله الثاني بثمان زيارات منذ توليه العرش عام 1999 كما أن بادل الطرفين الصيني الزيارات إلى الأردن، وفي عام 2015 تمت ترقية العلاقات بين البلدين إلى علاقات الشراكة الإستراتيجية علما أن حجم التجارة الثنائية بين البلدين بلغ أكثر من ثلاثة مليارات دولار أمريكي أي بزيادة 75 ضعفا عن عام 1980 (بان ويغانغ، 2017 : 1).

أما عن العلاقات الاقتصادية الأردنية الصينية فإن حجم الاستثمارات الصينية في الأردن يقدر بنحو 100 مليون دولار تتركز معظمها في القطاع الصناعي وفي المدن الصناعية تحديدا ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بعد الإعلان عن دخول شركة صينية في مشروع توليد الكهرباء من الصخر الزيتي، بعد تنازل الشركة الاستونية عن 45 % من حصص المشروع لشركة صينية ليجمع المشروع ثلاث شركات صينية وماليزية واستونية حيث سيتم تمويل المشروع 999 مليون دولار من قبل ثلاثة بنوك صينية بصورة مشتركة حتى يصبح ذلك اكبر استثمار صيني في الأردن. (غرفة تجارة عمان، 2016 : 1).

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن والصين نحو 2.5 مليار دولار عام 2014 حيث سجل ارتفاعا من 2.3 مليار في عام 2013 وقد بلغ العجز التجاري الأردني مع الصين 2.1 مليار دولار و2.2 مليار دولار في عامي 2013–2014 على التوالي، ورغم ذلك تمت الصادرات الأردنية إلى الصين من 106 ملايين دولار في عام 2013 إلى نحو 187 مليون دولار في عام 2014 وبنسبة زيادة تقدر نحو 76%، في حين نمت مستوردات الأردن من الصين من 2.2 مليار دولار في عام 2013 إلى 2.4 مليار دولار في عام 2016 وبنسبة 9%

فـي النـصف الأول مـن العـام 2014 تراجعـت مـستوردات الأردن إلـى نحـو 85 مليـون دينـار انخفاضا من 1.9 ملايين دولار في النصف الأول من العام الماضـي، وبنسبة تراجع بلغت 22% فيما نمت مستوردات الأردن من الصين 1.1 مليار دولار بنهاية حزيران 2014 إلى 1.2 مليار بنهاية حزيران /يونيو 20.5 وبنسبة زيادة 9% (غرفة تجارة عمان 2016 : 2).

وقد كانت ابرز الصادرات الأردنية إلى الصين تتمثل بالمنتجات الكيماوية والصناعات المرتبطة فيما تشكل الآلات والأدوات والمعدات الكهربائية والأقمشة والألبسة ابرز المستوردات الأردنية من الصين، كما أن الصين تشترك في عدة برامج مساعدة مع الأردن منها برنامج مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية، والصحة والبنية التحتية، والمياه والصرف الصحي، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، ودعم اللاجئين من خلال تقديم المنح المالية للأردن.(وزارة التجارة الصينية، 2016 : 1).

الخاتمة :

تعتبر الصين من القوى الدولية العظمى الفاعلة عبر التاريخ، وذلك لأنها تمتلك الإمكانات الهائلة والتي تتنوع وتمتزج فيما بينها لتشكل قوة لا يستهان بها في النظام السياسي الدولي، والعرب يربطهم بالصين تاريخ طويل لا يمكن تجاهله بأي حال من الأحوال، حيث يمتد هذا التاريخ إلى 318 ق. م عندما عين سفير المنطقة الغربية من الصين شانغ تشيان الذي بدأ بأول الخطوات بالتعاون السياسي والاقتصادي والتبادل الثقافي والإنساني بين الصين والمنطقة العربية، وبناء على تلك العلاقة قد تشكلت نموذج الطرق التجارية العالمية في العصور الوسطى وهي : " الطرق المؤدية إلى منطقة تشانغان الصينية ومدينة مكة العربية، ثم بدأت عملية التبادل التجاري والسياسي والزراعي والثقافي والإنساني منذ ذلك الحين، وقد تطورت تلك العلاقات حتى يومنا هذا.

وقد بدأت العلاقات بين البلدان العربية والصين في العصور الحديثة وذلك بعد الحرب العالمية الثانية1945، أما بالنسبة للأردن، فقد بدأت العلاقة الحقيقية بين الصين والأردن عام 1977، وأصبحت الصين شريك استراتيجي للعرب عامة وللأردن خاصة في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والإنسانية والثقافية، وذلك بسبب سياسة الصين القائمة على الاعتدال والاحترام وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى والحياد التام.

وبناء على ذلك فقد كانت نتائج الدراسة على النحو التالي :

1- تتبع الصين محددات سياسية خاصة تجاه البلدان العربية وخاصة الأردن، فقد وقفت موقفا ايجابيا تجاه العديد من القضايا العربية فهي تدعم الموقف العربي والفلسطيني بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع الحقوق العربية والفلسطينية خاصة فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف الاعتداء على الشعب الفلسطيني.

2- سعت الصين بعد الحرب العالمية وخاصة بعد انتهاء الحكومة الشيوعية وبالأخص بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تطوير صور التعاون العربي في مجالات الأمن في الخليج العربي وذلك بما يحقق التوازن مع التواجد الأمريكي وذلك بهدف المحافظة على مصادر الطاقة لحماية الحضارة الإنسانية ودعم مشاريع التطور الصناعي والدولي.

3- تتبع الصين إستراتيجية خاصة في علاقاتها مع الدول العربية عامة والأردن خاصة، حيث تقوم من خلال تلك العلاقة والتكنولوجيا في الوطن العربي على دفع شعوب المنطقة برمتها إلى الاستفادة من تجارب الصين الفريدة في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية ومحاولات القضاء على مشاكل الفقر العربي، والبطالة من خلال الاستفادة من المشاريع التنموية، وذلك من خلال تطبيق الصين سياسة الانفتاح على الخارج بصورة شاملة، وتعمل كذلك على توسيع نطاق التعاون في مجالات الاتصالات التجارية والاقتصادية والالكترونية والتكنولوجية والتبادلات العلمية والثقافية وذلك على أساس مبدأ تحقيق المصلحة والمنفعة المتبادلة بين كل الصين والبلدان العربية.

4- وتحاول البلدان العربية الاستفادة من التجارب والقدرات والخبرات والمهارات الصينية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والهدف تحقيق نوع من التوازن في المنطقة خاصة في ظل ثورات الربيع العربي 2011-2017 وتسارع وتيرة المتغيرات والتحولات على الساحتين الدولية والإقليمية.

5- كما حاولت الأردن والبلدان العربية الاستفادة من البرامج الإصلاحية المطروحة التي تساهم في تفعيل دور الصين الشعبية وتسعى الأردن والصين والبلدان العربية والصين إلى تحقيق المصالح المشتركة خاصة أن الصين ليست لها أطماع استعمارية ولا تسعى إلى الهيمنة والسيطرة.

6- قامت الصين بتقديم فرص كثيرة لاجتذاب مختلف الاستثمارات التي تعود بالنفع على الأردن والبلدان العربية ، وتسعى كذلك إلى تطوير علاقاتها مع الأردن والبلدان العربية من خلال التطوير الثقافي والإنساني، وتعمل الصين أيضا على تذليل الصعوبات أمام علاقاتها مع البلدان العربية من خلال إقامة مشاريع اقتصادية واستثمارية، وإنسانية وثقافية وسياسية مشتركة، وهذا ما حصل بالضبط مع الأردن بعد عام 1977 بعد بدء العلاقات مع الصين.

7- تواجه الصين والبلدان العربية تحديا مشتركا يتمثل بإدارة العلاقات بينهما على نحو استراتيجي في سياق إقليمي مضطرب، وما زال هذا الاضطراب ماثلا للان بعد تحولات الربيع العربي، والملاحظ أن الأداء الاقتصادي خاصة في الاقتصادات العربية، إلا أن تلك التحولات لم تؤثر على العلاقات العربية الصينية رغم الاختلاف في محددات ومواقف السياسة الخارجية الصينية.

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة فان الباحثة توصي بمايلي :

1) العمل على تطوير العلاقة بين البلدان العربية بما فيها الأردن والصين في كافة المجـالات وذلـك لان هـذه الاخيـرة شـريك اسـتراتيجي قـديم جديـد للعـرب ، وملتزمون.

2) العمـل عـلـى اجـراء المزيـد مـن الدراسـات والابحـاث والنـدوات حـول موضـوع العلاقات السياسية والاقتصادية العربية الصينية نظرا لاهمية الموضوع

3) اجراء المزيد من الدراسات والابحاث حول السياسة الخارجية للصين تجاه الدول العربية والعكس.

4) تعميمم هذه الدراسة على الجامعات ومراكز البحوث لتعميم الفائدة.

مراجع الدراسة

أولا : الكتب العربية

- احمد، سامر خير(2009)، العرب ومستقبل الصين (من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ثقافة للنشر والتوزيع، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، أبو ظبي، ط1.
- ميرل، مارسيل (ب،ت) السياسة الخارجية .، ترجمة خضر ، خضر، وجريس برس، سلسلة دولية، بيروت، لبنان،
- سليم، محمد السيد(1986) تحليل السياسة الخارجية ، بروفشنال للإعلام ، القاهرة مصر.
- توفيق، سعد حقي(2004)، مبادى العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، والتوزيع، عمان،
- الخوالدة . غيث ياسين(2014) تطورات السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات الإيرانية العربية (2005-2014) رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- ناصيف، حتي يوسف(1988) النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- دورتي، جميس وروبرت بالستغراف (1985) النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عيد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- وايفإنغ، بان (2017)، العلاقات الأردنية الصينية، ندوة العلاقات الصينية الأردنية أربعون عاما، مركز الرأي للدراسات والأبحاث، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017.

- جامعة الدول العربية (1997)، قرار جامعة الدول العربية الذي يتضمن تطوير علاقتها مع الصين، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1997م.
- ميريديث، روبين (2009)، الفيل والتنين (صعود الهند والصين وذلك دلالة لنا جميعا) ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة (سلسلة) والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- اليوسف، عبد الرحمن (2002)، تقدير نموذج الطلب على النفط في الصين، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد، 14، العلوم الإدارية، (1) الرياض، السعودية.
- وزارة التجارة، والنصاعة الأردنية، (2010)، تقرير التبادل التجاري بين الصين والأردنية، وزارة التجارة والصناعة عمان، الأردن.
- تشي بينغ، (2014)، تجسيد روح طريق الحرير تعميق التعاون الصيني العربي، كلمة الرئيس الصيني في الدورة السادسة من منتدى التعاون الصيني العربي، (ملف سياسة الصين تجاه الدول العربية)، 5حزيران، يونيو 2014، بكين، الصين.
- خضير، محمد ياسين(د.ت) الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق.
- محافظة، علي وآخرون (2008)، ندوة سياسة الأردن الخارجية، مركز الرأي للدراسات والأبحاث السياسة والإستراتيجية، صحيفة الرأي، عمان 14/تشرين الثاني/ نوفمبر /2008.
- وزارة الخارجية الصينية (2016)، العلاقات الصينية الأردنية، وزارة الخارجية الصينية ، بكين، دولة الصين، 22/كانون أول / ديسمبر / 2016.
- الجورانة، احمد وآخرون(2010)، التربية الوطنية ، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ط2.

- الخزاعلة ، علي محمد الرفالي(2013)، السياسة الخارجية الاردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، 1999–2012، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة جامعة آل البيت، المفرق، الأردن،
- جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 154، صيف 2013.
- الكواكب، سلام، (2013)، العملية التبادلية بين قوى ومكونات الثورات العربية، بين الاستمرار والتردد، مجلة شؤون عربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة العدد 154، صيف 2013.
- ليو، مين(2011)، مرابيح وخسارة الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط لعام السياسة الصينية مركز العربي للمعلومات.
- حمشي، محمد (2017)، العلاقات الاقتصادية، التجارة والاستثمار والسياحة، ندوة العلاقات العربية الصينية، بيروت، لبنان، 21–22 شباط، فبراير 2017.
- الغندور، عبير(2014)، ثورات الربيع العربي ، السمات والآثار المرتقبة على النظام الشرق أوسطي، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، السنة 18، العدد 67، ربيع 2014.
- الحمد، جواد (2017)ـ الصين والتنافس الجيولوليتيكي، في المنطقة، الحرب ضد الإرهاب، ندوة العلاقات العربية الصينية، بيروت، لبنان، 21–22، شباط، 2017.
- الهزايمة، محمد عوض(1999)، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق مع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وملحقاتها، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.
- البرهان، المحاميد، احمد (2011)، السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط، مجلة الدراسات شرق أوسطية، عمان، السنة 15، العدد 57، خريف 2011.

- لكرينـي، إدريس(2017)، المواقف تجاه النظام الدولي وعناصر تغييره، ندوة العلاقات العربية، الصينية 21-22 شباط، فبراير، بيروت لبنان.
- لـي وي جيان (2001)، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، ترجمة ووقف فو (عثمان)مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، العدد 145، السنة 37.
- التميمـي، ناصر 2007)، العلاقات السياسية : القضايا الصينية، ندوة العلاقات العربية الصينية، 21-22 شباط، فبراير 2017، بيروت، لبنان.
- همـام ، يمنـي سيد رائـف (2014)، السياسة الخارجيـة الصينية تجاه الشرق الأوسط المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، مصر.
- المـشاقبة، عاهـد مـسلم سـليمان(2017)، العلاقـات الـسياسية : القـضايا العربيـة، نـدوة العلاقات العربية الصينية 21-22 شباط /فبراتير 2017، بيروت ، لبنان.
- حسن، رغد احمد (2013)، ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي دولي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر،
- ماركس، وفريدريك انجلز(1972)، مختارات انجلز، دار التقدم، موسكو، المجلد الثاني.
- نـافع ، إبـراهيم وآخـرون(1998)، مـا الـذي يجـري فـي آسـيا، مؤسـسة الأهـرام للترجمـة والنشر، القاهرة، ط1.
- هيئـة التحريـر (1988)، التجـارب النوويـة العالميـة، جريـدة الخلـيج أبـو ظبـي، الإمـارات العربية المتحدة، عدد يوم 27 أيار / مايو.
- عبـد الحـي، وليـد (2000)، المكانـة المـستقبلية للـصين فـي النظـام الـدولي (1978-2010) مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية أبو ظبي، ط1.

- بيرنتشاين، ريتشارد(ب.ت) الصراع القادم مع الصين، الهيئة العامة، لاستعلامات القاهرة، مصر.
- دائرة الإحصاءات العامة (2016)، تقرير أعداد السكان في الأردن، دائرة الإحصاءات العامة عمان، الأردن.
- الطويل فالح(2005)، الإصلاح مدة أخرى، صحيفة الرأي الأردني، عمان، الأردن، العدد 12633، تاريخ 23/نيسان/ابريل 2005.
- البدارين، غدير مفلح حمد(2009)، الاستقرار الحكومي وأثره على التنمية السياسية في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت، المفرق الأردن.
- موسى ، سليمان(1968)، إعلام من الأردن، مطابع دار الشعب، عمان، الأردن، ط1.
- الحسين بن طلال(1981)، مهنتي كملك (أحاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريدون، ترجمة غالب طوقان، عمان، الأردن.
- عطية، ممدوح حامد (1997)، البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي الهيئة المصرية لعامة للكتاب، القاهرة، ط1.
- حمدان ، جمال (1999)، إستراتيجية الاستعمار والتحرير الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1.
- بيرفيت، الآن (1978)، يوم تنهض الصين يهتز العالم، المطابع البوليسية، جونيه، لبنان.

الدوريات

- الجريدة الرسمية ، قانون مكافحة الشيوعية، الجريدة الرسمية ، عمان، العدد 945، 16/أيار /مايو 1948
- الجريدة الرسمية، العدد 1166، تاريخ 17/كانون أول ديسمبر 1954.
- الجريدة الرسمية، العدد 1223، تاريخ 3 نيسان ، ابريل 1955م.
- صحيفة الأهرام (1998) السلاح النووي الصيني مؤسسة الأهرام، القاهرة، 12 آب أغسطس،.
- حمدي، عبد العزيز، (1996)، الصينيون المعاصرون ترجمة للكاتب ووين، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، العدد 210، الجزء الأول.
- عبيد، مجدي علي (1988)، القوة النووية الصينية مجلة الدفاع القاهرية، القاهرة، العدد 19، شباط، فبراير.
- مجلة الخريف الذهبي(1997) القوة النووية للصين، مترجمة عن الصينية، بكين، الصين، آب، أغسطس.
- حكومة الصين الشعبية (1965)، النص الكامل حول القنبلة النووي الصينية، مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام للدراسات والأبحاث، القاهرة، العدد (1) تموز /يوليو 1965.
- غالي، بطرس(1975) الأصول الأيديولوجية للدبلوماسية الصينية، مجلة السياسة الدولية الأهرام للدراسات والأبحاث، القاهرة، العدد 22 تشرين أول أكتوبر.
- مجلة السياسة الدولية (1976)، القنبلة النووية الصينية، هيئة التحرير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للأبحاث والدراسات، القاهرة، تشرين أول أكتوبر 1976.

- مرسي جمال الدين(1970)، الحرب النووية القادمة ، الهيئة المصرية للكتاب سلسلة العلم والحياة القاهرة، مصر.
- بهاء الدين، احمد (1997)، القنبلة الذرية الأولى،ـ كتاب الهلال، أفكار معاصرة،ـ القاهرة، العدد 230، نيسان ابريل .
- هيئة التحرير (1979)، النادي الذري الدولي، مجلة السياسة الدولية،ـ مؤسسة الأهرام للدراسات والأبحاث القاهرة، العدد 55 كانون الثاني /يناير.
- إسلام، محمد (1998)، التجارب النووية، مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام للدراسات والأبحاث القاهرة، العدد 33، تموز/يوليو.
- عبد الملك، أنور (1999)، الصين مركز الأركان والأوهام صحيفة الأهرام القاهرية، القاهرة، مصر، عدد يوم 23 آذار / مارس 1999م.

مواقع انترنت

- موقف الصين من الثورات العربية : www.aljazeera.net/22/8/2011/11:22
- سوداع ، مروان (2015)، الصين والأردن (1)، موقع الصين بعيون عربية، انظر الموقع : www.chinainarabic.org/13/8/2015/7:33
- تشانغ هوا (2010)، مسؤول صيني يشيد بمستوى العلاقات بين بلاده والأردن، وكالة رم للأنباء ، انظر الموقع : www.rumoline.net/20/6/2010/12:00
- القاق، عبد الله (2009) نائب رئيس حكومة شنغهاي (الدستور) التعاون التجاري والصناعي بين الأردن والصين بتطور في مختلف المجالات ، انظر الموقع : www.addustour.com/8/11/2009/3:00

- دونغ، ليويان(2017) العلاقات الأردنية الصينية في أحسن مراحلها ، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، 2017/4/21، انظر الموقع : www.alrai.com/21/4/2014/13:05
- شنيخنوا(2016)، الحزام والطريق، العلاقات الثقافية بين الأردن والصين تتطور بشكل متسارع وتأخذ مكانها عن طريق الحرير، بكين، الصين 15/كانون أول / ديسمبر 2016 انظر الموقع : /Arabic.cctv.com/15/12/2016:
- بان وايفإنغ)، السفير الصيني : مستعدون لمساعدة الأردن للتغلب على الصعوبات الاقتصادية ، انظر الموقع : https://go.jo.foreigrelationof/jordan
- Wikipedia(2016) علاقات الأردن الخارجية : انظر الموقع : http://ar.m.wikipedaia.org/wil/2016
- عبد الله الثاني بن الحسين (2013) الموقع الجيوسياسي الفريد للأردن يوفر بوابة الدخول إلى مختلف الأسواق العربية، صحيفة الدستور الأردنية الاثنين 21 تشرين أول /أكتوبر 2013 انظر الموقع : www.addstour.com/21/10/2013/10:10
- طبيشات، واصف(2005) دور الإعلام في الإصلاح السياسي ، صحيفة الرأي الأردنية ، 7شباط/فبراير/2005، انظر الموقع : www.alari.com/7/2/2005/20:15
- البراري، حسن(2016)، الأردن في عين العاصفة، عندما تتحول العمق الاستراتيجي إلى مصدر تهديد، انظر الموقع : www.jo24.net/18/10/2010/1:41
- مسلط،منار (2011)، منطلقات السياسة الخارجية الأردنية في ظل المتغيرات الإقليمية ، انظر الموقع : ar.ammannet.net>news/18/12/2011/9:50

- أبو يسر طلال (2016)، انجازات من عظمة القائد جلالة الملك عبد الله الثاني، 23/تشرين الثاني /نوفمبر 2015، انظر الموقع : mobile.almeiharnews.com/23/4/2015/22:55
- غرفة تجارة عمان (2016)، خبراء يدعون لتحفيز القطاع الخاص الصيني للاستثمار في الأردن، عمان، المجلة الالكترونية الثالث والعشرون، أيلول /سبتمبر 2016، انظر الموقع : www.ammanchanber.org.jo/1/9//2016/11:10
- حول التجارة البينة الصينية العربية لعام 2010، انظر المواقع الاقتصاد والأعمال على الجزيرة نت 2011/8/10، : http://aljzaeera.net/NR/exeres/E8IDE9FO0E8E-40B3-A743-D411933367GE.htm
- جعفر، كرار احمد (2009)، العلاقات الصينية العربية في 60عاما الشرق الأوسط 10تشرين أول، انظر : http://www.aawast.com/leackerasp/10/10/2009/10:22
- الحمراوي، محمد عبد الفتاح، (2008)، السياسة الخارجية الصينية، قسم العلوم السياسية كلية التجارة، كلية الإسكندرية، 15 أيلول، سبتمبر 2008. انظر الموقع : elharawy.blogspot.con/15/9/2008/6:05
- حرز الله، شيراز (2007) الدول العربية كم عدد الدول العربية، 19 آذار مارس 2017، انظر الموقع : mawdoo3.com/19/3/2017/6:30

مراجع باللغة الانجليزية :

- Ahmad, Gaffer k (2006) peeking university post Doctorate history Department sinologist and Expert in china Relation with the middle east and North Africa .
- Bejing Review(1963), china Nuclear power No (33) Bejing china.
- South china morning post (1995) china's Nuclear power Behing 25 April .
- News week (1997), china Nuclear power Washington U. S . A No21, August 4
- Kissingerg Henry (2010) power shift serial v01 52 No6 December.
- Overholt willion (2010) china is the Global financial crises : Rising in flounce Rising challenge Washington quarterly vo1 no1
- The New silk Road (2009) The Arab Rediscovery of china Gulf Roundfable summary center for strategic International studies septmber21
- lantefeigne, mar(2009) china foreign policy : An Introduction Rutledge, London .
- Annual Report to congress(2011) military and security Development Involving the people's Republic of china
- Lin christing (2009) china's Persian Gulf strategy Israel and Nuclear zing Iran china Bret vo1 X Issue 21 October